وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامـــعـــة الجـــزائـــر2
كليـــة العـــلوم الاجتمـاعية
قســـم علـــم الاجتمـــاع والديمغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

الحراك العربي وتجديد بنية السلطة في الجزائر
ـ عينة من نواب المجلس الشعبي الوطني أنموذجا ـ

إعداد الطالبة:
قصير هنية

إشراف الأستاذ :
أ/د شريف زهرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
راسمال عبد العزيز	استاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
شريف زهرة	استاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مقررا
عيساني نورالدين	استاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا
بن عروس حياة	استاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا
زوبيدي عائشة	استاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضوا
حران العربي	استاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضوا

السنة الجامعية: 2024/2023

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

سورة النمل الآية 19

شكر واهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات من الأعمال، الحمد لله رب العالمين قيوم السموات والأرض مانح العبد نعمة العقل والتفكير، أحمده وأشكره على جميع نعمه وأسأله المزيد من فضل كرمه.

أشكر الله على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث العملي المتواضع والذي أتمنى أن يكون في المستوى، كما اشكر جميع نواب المجلس الشعبي الوطني على منحي وقتهم. كما أتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ الذي تكرم بإشراف على عملي وأمدني بمعلوماته وإرشاداته وتوجيهاته.

الأستاذ المشرف شريف زهرة

و إلى كل من ساعدني في إنجاز عملي من قريب أو بعيد كما لا أنسى كل من أرشدني إلى الطريق الصحيح وشجعني ولو بكلمة أو ابتسامة وخاصة الدعاء.

وأخيرا أهدى عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد العون لانجاز أطروحتي.

ملخص:

تأتي هذه الدراسة ضمن محاولات وضع قراءة سوسيولوجية تحليلة لموضوع السلطة السياسية في الجزائر، وبالعودة لمسار الانفتاح السياسي والاقتصادي، وإرساء بنى السوق الحر الملتزم اجتماعيا وترسيخ قيم المبادرة والمنافسة الحرة،فإنه يُعتقد حتما ظهور بنى جديدة للسلطة تخدم الصالح العام وتنهض بالاقتصاد وتُحسن المستوى المعيشي للمواطن البسيط، وذلك بتفعيل العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة على مستوى شامل. والتي أصبحت تعيش على واقع أزمات منذ الحراك العربي سنة 2011 إلى غاية تعديل الدستور والانتخابات الرئاسية 2021، وما ترتب عنها من تغيرات على مستوى السلطة السياسية، وإصلاحات كبرى سببتها تداعيات الحراك الشعبي 2019 على المجتمع والسلطة. من خلال حل البرلمان والتسريع في انتخابات تشريعية مسبقة، لسد الفراغ السياسي بعد استقالة الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة. وهذا ما دفعنا إلى معرفة مدى جدية النظام السياسي في تجديد بنى السلطة و مدى تأثير الحراك العربي على النظام السياسي الجزائري.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي صعوبة الظرف التي تتواجد فيه الجزائر إقليميا ودوليا، مما سبب في عرقلة عدة استراتيجيات سعت السلطة إلى وضعها دون تجسيدها على ارض الواقع، إضافة إلى تأثير الحراك الشعبي على إدخال النخب السياسية القديمة.وسعيالسلطة لإيجاد حلول للخروج من الأزمات، ما أدى إلى عدم تجديد البنى السياسية للسلطة في الوقت الحالي.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الجزائري، الإصلاح السياسي، البنى الاجتماعية، الانتقال الديمقراطي العربي.

Résumé:

Cette étude s'inscrit dans le cadre des tentatives visant à développer une lecture sociologique analytique de la question de l'autorité politique en Algérie.Et en revenant sur la voie de l'ouverture politique et économique, en établissant les structures d'un libre marché socialement engagé et en consolidant les valeurs d'initiative et de libre concurrence. Sur cette base, on pense que de nouvelles structures de pouvoir émergeront inévitablement qui serviront le bien public, feront progresser l'économie et amélioreront le niveau de vie des citoyens. Simplement, en activant la justice sociale dans la répartition des richesses sur un niveau complet. Qui vit dans une réalité de crise depuis le mouvement arabe de 2011 jusqu'à l'amendement de la constitution et les élections présidentielles de 2021, et les changements qui en ont résulté au niveau de l'autorité politique, et les grandes réformes provoquées par les répercussions du mouvement populaire de 2019 sur la société et l'autorité. En dissolvant le Parlement et en accélérant les élections législatives préalables, pour combler le vide politique après la démission de l'ancien président Abdelaziz Bouteflika. C'est ce qui nous a amené à mesurer le sérieux du système politique dans le renouvellement des structures du pouvoir et l'ampleur de l'impact du mouvement arabe sur le système politique algérien.

Cette étude a abouti à un certain nombre de résultats, notamment la situation difficile dans laquelle se trouve l'Algérie au niveau régional et international, qui a fait obstacle à plusieurs stratégies que les autorités cherchaient à développer sans les concrétiser sur le terrain.A cela s'ajoute l'influence du mouvement populaire sur l'introduction des anciennes élites politiques.Le pouvoir cherche à trouver des solutions pour sortir des crises, ce qui a conduit à l'échec actuel du renouvellement des structures politiques du pouvoir.

Mots clés : système politique algérien, réforme politique, structures sociales, transition démocratique arabe.

Abstract:

This study is part of attempts to develop an analytical sociological reading of the question of political authority in Algeria. And by returning to the path of political and economic openness, by establishing the structures of a socially engaged free market and by consolidating the values of initiative and free competition. On this basis, it is believed that new power structures will inevitably emerge that will serve the public good, advance the economy and improve the living standards of citizens. Simply, by activating social justice in the distribution of wealth on a comprehensive level. Who lives in a reality of crisis since the Arab movement of 2011 until the amendment of the constitution and the presidential elections of 2021, and the resulting changes in political authority, and the major reforms brought about by the repercussions of the popular movement of 2019 on society and authority. By dissolving Parliament and speeding up the preliminary legislative elections, to fill the political vacuum after the resignation of former President AbdelazizBouteflika. This is what led us to measure the seriousness of the political system in the renewal of power structures and the extent of the impact of the Arab movement on the Algerian political system.

This study led to a certain number of results, in particular the difficult situation in which Algeria finds itself at the regional and international level, which has hindered several strategies that the authorities sought to develop without concretizing them on the ground. Added to this is the influence of the popular movement on the introduction of the old political elites. The government seeks to find solutions to emerge from the crises, which has led to the current failure to renew the political structures of power.

Key words: Algerian political system, political reform, social structures, Arab democratic transition.

الفهرس

الإهداء

ملخص

مقدمة: ..... أ

الجانب المنهجي للدراسة

1/أسباب ودواعي إختيار الموضوع : 2

2/أهداف اختيار الموضوع: 3

3/أهمية الدراسة 4

4/ إشكالية الدراسة 5

5/فرضيات الدراسة: 9

6/ تحديد المفاهيم: 10

7/منهجية الدراسة: 19

8/ تقنية الدراسة..... 20

9/ الدراسات السابقة 21

10/ المقاربة السيوسيولوجية:..... 33

الفصل الأول :

تاريخانية الإنتقال الديمقراطي العربي كمركز صراع جيوستراتيجي 43

تمهيد: 38
المبحث الأول:الحتميات التاريخية للمشروع الانتقال الديمقراطي 39
أولا: طبيعة إشكالية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي..... 39
ثانيا: سياق الانتقال الديمقراطي وتراكم الخيارات الإيديولوجية 43
ثالثا: عوائق بنيوية أمام الإنتقال الديمقراطي العربي 47
المبحث الثاني:مواقف الحركات الاحتجاجية من الحراك العربي..... 53
أولا: دلالات التغيير وردود فعل الحركات المطالبية اتجاه الأنظمة الحاكمة..... 53
ثانيا: توجهات الحركات الإصلاحية نحو الانتقال الديمقراطي 55
ثالثا: حركات التغيير الديمقراطي والتجديد في العالم العربي 61
المبحث الثالث: تحولات وأفاق تجديد العقد بين المجتمع والدولة..... 64
أولا: استمرارية التسلط وموقف القوى السياسية من التجديد 64
ثانيا: أزمات مستمرة وتفاقم للصراع بين الدولة والمجتمع..... 68
ثالثا:تحولات وافاق تجديد العقد بين المجتمع والدولة..... 79
خاتمة الفصل: 85
الفصل الثاني : المحددات السيوسياسية لسيرورة الانتقال الديمقراطي في الجزائر 87
تمهيد 88
االمبحث الأول: إشكالية بناء الدولة الجزائرية ومساراتها منذ التأسيس 88
أولا: السيرورة الإنتقالية وواقع التعددية السياسية في الجزائر 88

ثانيا: مرجعيات الممارسة السياسية للنخب الحاكمة في السلطة الجزائري 92

ثالثا:المحددات الإقتصادية والإجتماعية للانتقال الديمقراطي في الجزائر..... 99

المبحث الثاني: تناقضات النظام السياسي الجزائري ومظاهر الصراع 107

أولا: مرحلة التعددية السياسية وديمقراطية الفوضى.....107

ثانيا: أزمة إعادة إنتاج النخب الحاكمة وتداول على السلطة 113

ثالثا: أشكال التغيير في النظام السياسي الجزائري 118

المبحث الثالث: جدلية التغيير والإصلاح السياسي للسلطة في الجزائر.....122

أولا: علاقة الممارسة السياسية بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية.....122

ثانيا: تفعيل الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي.....124

ثالثا: الإصلاح السياسي المتغاض عنه في سيرورة الانتقال الجزائري 126

خاتمة الفصل:.....136

الفصل الثالث:**السيرورة الانتقالية الجزائرية وارتباطاتها بمسار التغيير الدولي والعربي**

.....141

تمهيد:.....141

المبحث الأول: البنية السياسية للدولة والمجتمع الجزائريين.....142

أولا: أزمة التحديث داخل مؤسسات السلطة السياسية الجزائرية 142

ثانيا: النظام السياسي كمحدد لتجديد بنية السلطة في الجزائر 146

ثالثا: التغيير كعامل مشترك بين فاعلي الإنتقالية الجزائرية 151

المبحث الثاني: التغيير كعامل مشترك بين فاعلين في الإنتقالية الديمقراطية الجزائرية
153.....
أولا: تغيير نوعي في طبيعة السلطة السياسية وآليات النظام القديم 153
ثانيا: مقاربة سوسيولوجية لصراع الأجنحة داخل السلطة السياسية 157
ثالثا: السلطة والأحزاب السياسية في مواجهة الأزمات مع النظام السياسي.....158
المبحث الثالث: الحراك ورهانات تحديث البنى السياسية في الجزائر الجديدة.....161
أولا: جدلية التغيير بين الإصلاح السياسي والاقتصادي ما بعد الحراك 161
ثانيا: الانتقال من الشرعية التاريخية إلى تحديث النظام السياسي 166
ثالثا: مستقبل بناء السلطة السياسية للجزائر الجديدة 170
خاتمة الفصل: 172
الفصل الرابع : الإجراءات التطبيقية للدراسة 173
تمهيد: 174
مجالات الدراسة: 174
عينة الدراسة:.....177
التحليل الكيفي للمقابلات: 178
ثانيا: جدول البيانات الشخصية للمبحوثي 179
ثالثا: عرض المقابلات 184
رابعا: تحليل المعطيات والتحقق من الفرضيات 210

خامسا: نتائج الدراسة: 212

توصيات واقترحات: 213

استنتاج عام: 217

الخاتمة 174

قائمة المراجع **..... 219**

الملاحق

مقـدمة

مقدمة:

شهدت الكثير من دول العالم في السنوات الأخيرة من هذا العصر خاصة الدول النامية أشكالا مغايرة تماما في خصوصيتها الزمنية والمكانية على صلة وثيقة مع اقتصاد الريع والبنية القبلية والسلطة والأبوية وهيمنة المخيال الديني في الفضاء الاجتماعي والسياسي. وتشكل عملية الانتقال ذات الارتداد الطويل الأمد على اعتبار أن بداية الحراك زامن انقسام الاتحاد السوفيتي لكن السيرورة الكلية للانتقال لم تكتمل حتى بعد نشوب أحداث الربيع العربي 2011، هذه الطبيعة المرتدة على علاقة وطيدة بالخصوصية المجتمعية والبنية الريعية الاقتصادية أيضا ووطئ العبأ الثقافي الديني التي تحول كلها دون إكتمال المسار إنفتاح بناء ثم ترسيخ ديمقراطي التي عرفته الجزائر في الثمانينات. وانه ورغم أننا استوردنا كل القوانين والنظم التي يقام عليها البناء الديمقراطي لكننا لم نحصل على النظام والدولة الديمقراطية التي تمثل قيم الحرية والمساواة والعدالة، ولم تستطع عديد الانتخابات التي جرت بعد إلغاء المسار الانتخابي1992، من التأثير في توزيع السلطة بين التيارات السياسية المختلفة التي يعرفها المجتمع، ومازالت عملية الاقتراع محل شك كبير في نزاهتها وشفافيتها، فلم تكن المنظومة والمبادئ والتقاليد الديمقراطية لدى الطبقات الشعبية والطبقة السياسية، وحتى القوى الرافعة للواء الديمقراطية والتغيير لم تستطع التعبير عن صدقيتها وعن جدارة رفعها لهذا الشعار. وهو ما أدى بنا إلى التساؤل عن إمكانية التغيير وتجديد بنية السلطة في الجزائر، وهل يمكن قيام ديمقراطية في واقعنا السياسي وهي مغيبة عن واقعنا الاجتماعي، وداخل أحزابنا السياسية وعن جميع أنساق المجتمع.

في أعقاب سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات الشعبية "الحراك العربي والحراك الجزائري"، بعد سنوات من الحصار الشامل لمسارات التحول الديمقراطي والثورات العربية، وتوجيه ضربات إستباقية متواصلة لقوى الإصلاح السياسي والتغيير في بلدان المنطقة.

ويعد رحيل "بوتفليقة" في الجزائر وعمر البشير في السودان وبن على في تونس والقذافي في ليبيا..."، هذا بالإضافة إلى تراكم عوامل كامنة ومتجدرة في بنية تجربة بناء الدول الحديثة في مراحل ما بعد الاستعمار في المنطقة العربية، وما صاحبها من إخفاقات تاريخية ممتدة في بناء مؤسسات حديثة وفعالة في الدولة، ومن بين هذه العوامل تصاعد دور الجيوش والعسكر على حساب السياسة المدنية وفق مؤسسات الدولة، والإخفاق التاريخي في إدارة التعددية الدينية والاثنية، وضعف التنظيمات السياسية والنقابي ومؤسسات المجتمع المدني بما لها من قدرة على القيام بأدوار وسيطة بين الدولة والمجتمع وترشيد الغضب والإحتجاج الشعبي في أفعال منظمة، وتسيس الخطاب الديني والمؤسسات الدينية وخطابات الهوية واستغلالها في الحكم أو المعارضة على حساب التدافع بين الأفكار والبرامج السياسية والإقتصادية. ودخول معظم الدول المنطقة بصرف النظر عن درجة تطورها السياسي أو نموها الاقتصادي، من صور مختلفة للتغيير عن شعور متزايد بالغضب والإحباط لدى قطاعات من المواطنين، وبشكل خاص في المناطق المهشمة تاريخيا من عجز الدولة على الوفاء بمتطلبات شعوبها، وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة. فالأزمة التي أثارها ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة بينت المأزق السياسي لنظام ظل يتردد في القيام بإصلاحات عميقة وحقيقية تسير عملية الإنتقال الديمقراطي إلى نظام تعددي وتداول سلمي على السلطة. وقد تعمقت الأزمة بفعل تعدد الفاعلين داخل السلطة وصراع الأجنحة ومراكز القوى في دوائر النظام، وفقدان العملية السياسية مصداقيتها رغم اعتماد آليات الانتخابات بوصفها مصدرا للشرعية الشعبية.

ومن أجل إتباع الأسس العلمية السليمة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى بابين: الباب الأول يشمل الدراسة النظرية مقسمة إلى ثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول الحتميات التاريخية للمشروع الديمقراطي العربي والفصل الثاني حول السيرورة الانتقالية الديمقراطية لسلطة في الجزائر، أما الفصل الثالث يتضمن السيرورة الانتقالية الجزائرية وارتباطاتها بمسار

التغيير الدولي والعربي. أما الباب الثاني متمثل في الجانب التطبيقي وتضمن عناصر يتعرض إلى منهجية البحث العلمي وما تضمنه من دراسة استطلاعية، ومن عينة البحث، وأدوات البحث والشق الثاني تضمن عرض التحليل ومناقشة الفرضية ونتائج البحث. وفي الأخير قمنا بحوصلة أهم الاستنتاجات والاقتراحات بصفة خاصة إلى نواب المجلس الشعبي الوطني، والباحثين والمهتمين بموضوع دراستنا.

الجانب المنهجي للدراسة

1/أسباب ودواعي إختيار الموضوع :

يعتبر إختيار موضوع البحث في العلوم الإجتماعية أمر دقيق إبستيمولوجيا ومنهجيا، ولا يكون هذا الإختيار إعتباطيا بل يخضع لشروط منها إمكانيات الباحث وإستعداداته وقدراته الفكرية والمادية وتخصصه، وللباحث عدة أسباب ذاتية وموضوعية تجعله يتعلق بالموضوع دون سواه ويختاره للدراسة وهي:

أ/الأسباب الذاتية:

ومن هنا جاءت بوادر الفكرة الأولية التي تبلورة تحت موضوع الأطروحة من أجل معالجة كل ما يتعلق بالدولة من الداخل أو من الخارج بواسطة الربط العلمي قمنا بربط عاملين هما العامل الخارجي و العامل الداخلي وهنا نقصد الدولة الجزائرية بحكم الانتماء الوطني وهي رقعة من هذا العالم الواسع، أما الخارجي فنقصد به الحراك السياسي العربي المثير للجدل ولقد تطرأ إليه الكثير من المفكرين والأدباء والسياسيين. تتمثل بدراسة وتحليل موضوع الحراك السياسي كان لي رغبة في التعرف على أبعاده وتأثيره على الأنظمة الحاكمة، وهناك سبب قوي بالنسبة لي كباحثة أردت أن أواصل البحث فيه بعدما قمت سابقا بدراسته لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان" تمثلات النخبة السياسية الجزائرية لأزمة الانتقال الديمقراطي العربي، لأنني مازلت لم ألم بجميع جوانبه وهو حدث مازال قائم وتأثيره كان كبير لدى جميع الدول العربية وما خلفه من دمار في بلدان وانتقال من مرحلة إلى أخرى ومحاولة القيام بتغير أنظمة الحكم في الدول التي مسها الحراك والقيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ب/الأسباب الموضوعية:

لقد تعددت أسباب البحث العلمي الذي نخرج منه بنتائج تعالج ظواهر المجتمع على اختلافها، والبحث في علم الاجتماع وبالتحديد في علم الإجتماع السياسي نبحث على كل ما يتعلق بالسلطة وأنواعها وما يطرأ عليها من مشاكل وتحولات هيكالية، ومنافسة كبيرة عليها من أجل الحكم. ونحن كباحثين نريد المساهمة في معرفة ما يدور داخل الحقل السياسي من خلال معرفة إشكالاتها، خاصة في ظل تداعيات ثورات الربيع العربي والرهانات السياسية التي افرزتها هذه المتغيرات على السلطة الجزائرية التي سوف تشهد مواعيد إنتخابية وهذه المواعيد بمثابة إحداث التغيير. وهذا ما جعل من النخب التي في السلطة _جيل الثورة_ وفناء العديد منها وهذا بسب العامل القهري هو السن أو الموت، وهذا ما جعل دخول جيل جديد إلى ساحة المنافسة السياسية وكذلك لأخذ زمام الحكم وتحقيق الإنتقالية بشكل يضمن الأمن والإستقرار وتحقق التداول على السلطة وتجديد بنى السلطة بجميع هياكلها لتحقق الانتقال الديمقراطي.

2/أهداف اختيار الموضوع:

إن الهدف من موضوع بحثنا يعالج واحدة من أهم القضايا التي طرحت بإلحاح على الساحة السياسية هو مظاهر المطالبة بالتغيير وقيام الجماهير بالخروج للشارع لتظاهر والمطالبة بالانتقال لنظام جديد، وهذا من خلال الثورات الربيع العربي وانتشار الوعي الجماهيري من خلال الصحوة التي يعرفها العالم العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة، وانطلاقا من هذا تظهر أهداف الدراسة التالية:

* السيرورة الانتقالية الديمقراطية للحراك العربي ومآلاته وأيضا الحراك الشعبي الجزائري.

* محاولة النظام الجزائري من خلال إدخال جملة من الإصلاحات(ما بعد الحراك العربي)، الذي اندرج ضمن إستراتيجية تسير الأزمة السياسية وايجاد حلول للخروج منها.

* محاولة معرفة دور تشكل حركات التغير الديمقراطي من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني وجماعات الإسلام السياسي في المشهد العربي.

* مقارنة ظاهرة الحراك العربي والحراك الجزائري ورهانات المرتبطة بتداعيات الحراك الشعبي، التي دفعت إلى الإصلاحات السياسية وانتخاب رئيس جديد.

3/أهمية الدراسة

يدخل موضوع بحثنا في نطاق علم الاجتماع السياسي، ويدور حول محاور مهمة مثلتها ظاهرتي الحركات الاحتجاجية وما نتج عنها من تداعيات ما بعد الحراك العربي، وتأثيرها على تجديد بنية السلطة في الجزائر من خلال الانتخابات والانتقال إلى تغير نظام الحكم. وتبين الدراسة إذا كان للبنى التقليدية حضور في المجتمع الجزائري المعاصر من خلال الممارسات الثقافية والاجتماعية. فلقد فسرت الدراسة خلفية التماسك الاجتماعي والهواياتي والثقافي في المجتمعات الانتقالية العربية عموما والجزائر خصوصا.

*ودور الروابط الاجتماعية داخل مؤسسات السلطة وبيروقراطيات المجتمع الحديث. لتكشف لنا بعض النوافذ والمنابر التي يخاطب من خلالها الفاعلين السياسيين. لتفعيل مسارات التغير وسبل التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري. وبهذه الدراسة تقدم مادة أولية للبحث عن أفاق جديدة للبحث السوسيوسياسي حول الانتقالية وفاعلية التغيير في السلطة.

* إن التحليل الاجتماعي والسياسي للوقائع التاريخية المتعلقة بالحراك الاجتماعي في الجزائر، ومحاولة تفسير أسبابه ودوافعه، والبحث في العلاقة بين تلك الوقائع والأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية في المجتمع الجزائري.

* إن هذه الدراسة تتخذ من الحراك الاجتماعي وتجديد بنى السلطة، مدخلا لتحليل بناء الدولة الجزائرية الجديدة من خلال تتبع مسار الإصلاحات السياسية الأخيرة. واختبار فعالية النظام السياسي الجزائري في انجاز المهام الملقاة على عاتقه، خاصة المشكلات التي لها صلة بالحراك. بالموازاة مع الرهانات السياسية التي أفرزتها ثورات بعد الربيع العربي.

4/ إشكالية الدراسة

شهد العالم باستمرار نشوء العديد من الحركات المطالبة بالتغيير السياسي والديمقراطي، حيث تتدرج مبادرات الانتقال الديمقراطي فيها ضمن النمط التحولي،لموجات الثلاثة لإنتقال العالمي، في حين يعني التحول الديمقراطي (ديمقراطية سياسية) إنجازَ إصلاحات سياسية ضمن دائرة صنع القرار في سياق مؤسسي. وإذا كان التحول الليبرالي شرطًا أساسيًّا ومقدمة للتحول الديمقراطي، فإنه يمكن أيضًا تصوره كبديل للديمقراطية السياسية، وذلك من خلال إحداث إصلاح محدود لاحتواء الضغوط الاجتماعية المطالبة بتغيير سياسي أعمق.[1]

في المجتمعات العربية،كما في بقية العالم، تتمظهر التعددية في الحكم في شكل تناقضات إجتماعية، إقتصادية أو إيديولوجية، لكن التحولات التاريخية هي التي تخلق التعددية السياسة كتمثيل وكممارسة مؤسسة تسمح بتعايش الإختلافات التي تمس الكيان المجتمعي. الصراع الذي يخوضونه والتي من بينها: الدين والثقافة والسياسية وتكتسي هذه الأخيرة، أهمية بالغة في تشكيل وإعادة إنتاج المحيط العمومي الذي يخضع له منطق السلطة. من هنا فالقضية أو الإشكالية كحقيقة في الوطن العربي عموما والجزائر بالأخص يحيل إلى التعددية كخيار ديمقراطي بسبب النزاعات السياسية وخاصة مفهوم (الحكم) لكل من القادة والرعايا، فالمجتمعات العربية تتصف بالمركزية: "إنها ليست تعددية، ذلك أن

[1]Rex Brynen, Political Reform in the Maghreb", delivered at a conference on Political Reform in North Africa, Virginia, March 2007, p; 2

المصالح الاجتماعية ليست منظمة بكيفية مستقلة (محايدة) بالنظر إلى التقاليد والممارسات الإجتماعية التي ترفض كل وساطة. تواجد الخطاب الديني بقوة في ثنايا المجتمع العربي برمته وهو يحمل طموحات ومشروعات سياسية أي هموم الناس ومشاكلهم، وبوصفه عامل موروثا فهو الذي يحدد الهوية والإنتماء للوطن،كما يشكل زيادة على ذلك دعامة لتمثلات التي من خلالها يري المجتمع فيها ذاته ويحدد هويته ومع ذلك فإن مصطلح الإسلام يكتسب أوجها عديدة، إضافة إلى أنه يمنح عدة أفاق للتحليل (دينية، تشريعية، سوسيولوجية أو تاريخية) لقد تم التعرض بالوصف والتحليل لبنية السلطة والنظم العربية في مؤلفات كثيرة، لكن القليل منها توقف عند الأسباب الأساسية المرتبطة بالشروط التاريخية والتمثلات الثقافية التي تمارس فعلها في علاقات الحكم بالرعايا، لا تعود قوة النظم الإستبدادية إلى إيديولوجيات خاصة من إستعدادات غالبية أفراد الشعب التي لا تسعى ولا تقدر أهمية الاختيارات السياسية التي تعرض عليها في صيغ الحكم.

ومن هنا تصبح إشكالية المحاصصة في السياسة ووضع الريع الاقتصادي للدولة ممكنة بفعل لا تجدر الوعى بالخاصية العمومية للسلطة أي عامة الشعب فالأفراد يبدو أنهم لا يقدرون أن القوة والثروات التي تتمتع بها الدولة منبعها الشعب، سواء تعلق الأمر بالفئة التي يفرزها العمل المحلى أو الموارد الأولية التي تزخر بها باطن الأرض. وإذا أمعن النظر إلى السلطة على أنها عمومية فهناك احتمال أن ترتفع الأصوات لنقدها حول طرق توظيف السلطة والثروات العمومية التي تحوز عليها، لكن المؤسسة العسكرية في الدول العربية وككل مؤسسات الدولة تدافع عن النظم السياسية، وهو ما يطعن في الخاصية العمومية للدولة.

تتموقع المجتمعات العربية والجزائر معها بين لحظتين تاريخيتين: الأولى تقليدية أين يمثل القائد فيها وحدة المجتمع السياسي، وبهدف الوصول إلى السلطة يحتاج القادة إلى تمثيل الأمة التي يضعون أنفسهم في موقف المدافعين عنها، والثانية معاصرة أين تتجلى

طموحات المشاركة في قضايا الدولة بشكل محتشم فان غالبية أفراد الشعب لديها تجدر تقاليد تجهل المبادئ الأساسية للنظام التمثيلي، وهذا لا يعنى بالضرورة أن التقاليد هي التي تحدد النظام السياسي، بل أنه يتم توظيفها بما يناسب أهداف النظام أو الحكم، وهي ليست بالتأكيد تماسك المجتمع.

لقد أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير مما يعنى تنشيط لإيديولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية. غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الأوسط عموما ومستقبلها السياسي، وبالتالي ستفرز هذه الثورات علاقات جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة.وبالتالي فإن إنتاج المنظومة السياسية والاقتصادية القديمة من خلال الإعاقة والإحتواء والتميع، وذلك أن عودة النظام بعد سقوطه كعودة الاحتلال المباشر بعد الاستقلال.

والجزائر على المستوى المحلي تشكل عملية الانتقال ذات الارتداد الطويل الأمد على إعتبار أن بداية الحراك زامن إنقسام الإتحاد السوفياتي لكن السيرورة الكلية للإنتقال لم تكتمل حتي بعد نشوب أحداث الربيع العربي 2011 هذه الطبيعة المرتدة على علاقة وطيدة بالخصوصية المجتمعية والبنية الريعية الإقتصادية أيضا ووطئ العبأ الثقافي الديني التي تحول كلها دون إكتمال المسار إنفتاح و بناء ثم ترسيخ ديمقراطي لتعاود كل مرة طموحات التسلطية الأبوية لظهور غداة فترات البحبوحة المالية بالإعتقاد بعد كل أزمة نضوب أو إنخفاض للموارد الجبائية البترولية أو الريع بشتى أشكاله كمصدر يرصد من قبل فاعلي الإصلاح، من خلال توظيفه في مختلف الوصفات الإصلاحية عبر ما يسمى ببرامج الإصلاح أو بروز الريع في تجلياته الرمزية والثقافية، كثقل يفرض منطقه على هذا الإصلاح وسيرورة ومدة الانتقال ككل. وهو ما يدفع في فضول معرفي نحو مراجعة بعض المقاربات

المفاهمية التي هي من صميم النسق المعرفي كعلم التغير، كمفهوم المرحلة الانتقالية ومفهوم الديمقراطي وأزمة الشرعية وبنية السلطة وغيرها من المفاهيم وذلك من خلال إعادة البناء الإشكالي للموضوع المدروس..

وقد عملت السلطة في السنوات الأخيرة إلى تدراك الأوضاع المتأزمة بعد الحراك الجزائري ومحاولة فتح المجال السياسي أمام الأحزاب والعودة إلى بناء المؤسسات الديمقراطية. وقد استطاعت من خلال هذا الانفتاح الديمقراطي الجزئي والنسبي الحفاظ على الأوضاع مستقرة نوعا ما، فان الانتخابات التي جاءت بعد الحراك تعتبر محاولة تحقيق الانتقال الديمقراطي بطرق شفافة ونزيهة وتحقيق مبدأ التداول على السلطة وهذا بالإسراع بالإصلاحات السياسية من قبل السلطة الحاكمة. حيث أصبح حلم التنمية والدولة العصرية القوية مجرد شعارات تعبر عن مرحلة تاريخية ماضية.

فانه موضوع بحث وجب دراسته ومحاولة الخروج ببعض الأفكار الموضوعية حول البحث بمشاركة جملة من النظريات التي تخص دراسة الإطار المفاهيمي للإشكاليات تجديد بنية السلطة في الجزائر، وعليه نطرح الإشكال الأتي:

هل الحراك العربي له أثر في تسريع إجراء إصلاحات استعجاليه وتجديد بنية السلطة في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا تساؤل تساؤلات فرعية هي:

1/ هل الإنتفاضات العربية لها تأثير على الحراك في الجزائر واستخدام شعارات مشابهة للمطالبة بالإنتقال الديمقراطي وتجديد بنية السلطة السياسية؟

2/ ما هي استراتيجيات السلطة لتسير الأزمة والحد من الحركات الاحتجاجية ؟

3/إلى أي مدى تأثر النخبة الجزائرية بأطروحات الحراك وبالتالي مشاركتها في تحليل الأزمة ومحاولة اقتراح سبل لحلها تفاديا لانزلاق في أوساط الجماهير وتدخل جهات خارجية في الحراك؟

5/فرضيات الدراسة:

يقودنا الافتراض العلمي إلى إيجاد إجابة عن مجرى أحداث الفاعلين ضمن الإطار الاجتماعي داخل السلطة التي تخيم عليها موجة عارمة من الأحداث والأزمات التي عرفت موجة من الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير السلطة والنظام السياسي:

*الإنتفاضات العربية أثرت في الحراك الجزائري من خلال ظهور الشعارات المتشابهة والدالة على المطالبة الانتقال الديمقراطي وتغيير البنية السياسية .

*إعتمدت السلطة عدة إستراتيجيات لتسير الأزمة منها الإسراع في تغيير النظام من خلال الانتخابات (الرئاسية والتشريعية والمحلية)، وخيار السلطة لإسراع في سن قوانين و الإصلاحات السياسية، راجع إلى رهانات السياسية التي أفرزها الحراك الشعبي،

* تأثر النخبة الجزائرية إلى حد كبير بأطروحات الحراك مما دفعها للمشاركة في تحليل الأزمة ومحاولة إيجاد سبل لحلها وتفاديا لانزلاق في أوساط الجماهير وتدخل جهات خارجية في الحراك.

6/ تحديد المفاهيم:

1/ الحراك:

الحراك الاجتماعي هو حركة ذات دلالة على المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد أو للتدرج الإجتماعي "، ويعرفه عالم الاجتماع الروسي سوروكين "هو انتقال الأفراد والطبقات داخل المجال الإجتماعي وهو هنا يفرق بين الحراك الإفقي والحراك العمودي، فهو إنتقال الأفراد والجماعات من طبقة إلى أخرى، وهذا التحرك قد يكون صاعدا عندما ينتقل الفرد من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى. أو عندما تحسن جماعة مستوى معيشتها أو مكانها في التدرج السياسي أو المهني، أو عندما تصعد جماعة بأكملها درجة في السلم الإجتماعي. ويكون التحرك نازلا، عندما يهبط الفرد من وضع أعلى إلى وضع اجتماعي أدنى.

أما فيما يخص الحراك العربي فهو مصطلح أطلقته صحيفة الأندبينت البريطانية على الحركات الإحتجاجية التي بدأت في تونس 17 ديسمبر 2010 و انتقلت لاحقا إلى عدة دول عربية[1]، بمعنى أن المصطلح له صبغة إعلامية، في نفس الوقت استعمل سابقا في عدة ثورات خاصة في أوروبا، ويعرف على أنه لم يكن نتيجة التبشير الأجنبي، ولا المؤامرات مخفية و لا صناعات أوروبية، بل هو صناعة عربية جاءت نتيجة للتفاعلات الداخلية الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية، والأخلاقية الفردية، والاجتماعية تمثلت بشعور المواطن العربي بغياب العدل و المساواة، وتدهور الخدمات التعليمية و الصحية و البيئة، وازدياد ساحة الفقر و ظهور ثورات غير إعتديادية لا تتناسب أبدا مع مفردات الثروة الوطنية، و بطئ النمو الاقتصادي، وزيادة التبعية للخارج في جوانب كثيرة إبتداءا من الغذاء و الدواء

[1] محمد خديوي، **الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الدينية و المد الديمقراطي**، مجلة دفاتر سياسية و القانون العدد السابع، جوان 2012،ص53.

والكساء و الإنتهاء بالسياسة و الدفاع[1]، بمعنى أن هذه الثورات جاءت كرد فعل على الأوضاع التي كانت تعيشها الدول العربية نتيجة الحكم الديكتاتوري و تقييد الحريات و استغلال ثورات في يد فئة واحدة و اتساع الهوة بين الطبقة الفقيرة و الطبقة الغنية. كما أنه موجة ثورية من المظاهرات و الاحتجاجات على حد سواء العنيفة و غير العنيفة، وأعمال الشغب و الحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر العام 2010 في تونس احتجاجا على سوء أوضاع المعيشة ما لبثت أن امتدت إلى دول عربية[2].

وقد عرفته الأستاذة خليدة كعسيس على أنه مجموعة من الثورات و الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية وكانت بمثابة هزة زعزعة الكيان للأنظمة السياسية في المنطقة [3]، أي أن هذه الثورات جاءت بعد حادثة البوعزيزي في تونس، وما نتج عليها لاحقا من احتجاجات مست تونس بأكملها نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، كما يعرف أيضا على أنه تلك الثورات التي حدثت في عدة بلدان عربية منذ 2010 نتيجة للأسباب و أهداف مختلفة و التي يجمعها قاسم واحد، وهو الثورة ضد أنظمة الحكم القائمة لاستبدالها بأنظمة أخرى تكون أكثر ديمقراطية[4].

المفهوم الإجرائي:

ونقصد به الاحتجاجات الاجتماعية التي شاهدتها بعض الدول العربية 2011، والتي تحولت فيما بعد إلى احتجاجات إجتماعية، استطاعت من خلالها تغيير الأنظمة الحاكمة، وهذا ما حاولت الحركات الاحتجاجية في الجزائر توظيفه في شعاراتها عند خروج الجماهير إلي

[1]سلام أحمد سواعير، **توجهات سياسية الخارجية الأردنية تجاه الازمات الربيع العربي**، رسالة ماجستير للعلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاداب قسم العلوم السياسية،2017،ص04.

[2]تمارا كاظم الأسيدي،محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير الربيع العربيو التحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2018،ص09.

[3]خليدة كعسيس، **الربيع العربي بين الثورة و الفوضى**، مجلة المستقبل العربي، العدد221،ص220.

[4]سلام أحمد عولسير، **التوجهات السياسة الخارجية الأردنية توجه أزمات الربيع العربي،2017/2011**، مرجع سابق ، ص05.

الشارع وهي مثلا:إسقاط حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ورفض العهدة الخامسة في 2019 مما دفع السلطة إلى الإسراع بالإنتخابات.

2/البنية:

اشتق **لفظ** البنيوية من البنية إذ تقول: كل ظاهرة، إنسانية كانت أم أدبية، تشكل بنية، ولدراسة هذه البنية يجب علينا أن نحللها (أو نفككها) إلى عناصرها المؤلفة منها، بدون أن ننظر إلى أية عوامل خارجية عنها. انطلاقا من البنائية وهي نظرية في علم الاجتماع، بإعتماد على تشكيلة مصادر مستمدة من علم الإجتماع والفلسفة يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني، مجادلين بأن العقلانيين (النيوواقعيين والنيولبيراليين)همشوا دور الأفكار في السياسة الدولية. والأفكار هنا صنف واسع يشمل كل أنواع المعتقدات، الإدراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن يفترضون وجودا ويعيدون إنشائها في تفاعلاتهم أو ممارستهم.السياسي والوظيفي ما يؤدي إلى تقاسم المسؤولية والمشاركة في صنع القرار سواء أكان ذلك على المستوى الهرمي للسلطة أو على مستوى الأجهزة والهيئات المشكلة للنظام السياسي. فالسلطة المنبثقة عن أسس ونصوص قانونية تكون أطول، كما أن توزيعها وفق التسلسل الهرمي يساهم في تقاسم المسؤوليات والأعباء ويحدد الواجبات والمسؤوليات على مستوى كل جهاز في الدولة[1]. لا يمكن الفصل بين الجهاز المركزي للنظام وباقي الأجهزة الأخرى لها وذلك لوجود علاقة تأثير وتأثر بينهما فالاستقرار السياسي المحقق على مستوى الجهاز الرئاسي قد ينعكس بالإيجاب على الأجهزة الحكومية وعلى الحكومة نفسها.[2]

[1]وليد سالم محمد،**مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة (دراسة حالة العراق)**،الاكاديمين للنشر والتوزيع :عمان ،2003.ص125- 129

[2]عصام سليمان ،**مدخل الى علم السياسة** ،دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع :بيروت ،ط2،1989،ص256

المفهوم الإجرائي: ونقصد به ما مدى تجديد بنية السلطة في المنظومة السياسية الجزائرية، لانعكاس أزمة البنية السياسية على التنظيم السياسي التي تناولها الدراسة، نشير أن هناك تأثير متبادل بإعتبار أن النمط السياسي الذي يحكم السلطة الجزائرية هو انعكاس للواقع الاجتماعي، فكل الحكام والمسؤولين على جميع المستويات هم إفراز للواقع الاجتماعي.

3/ السلطة:

نجد أن السلطة في اللغة تنحوا من فعل تسلط على الشيء أي إحتواه وأحكم القبضة عليه، والسلطة هي القوة المحكمة والمؤطرة بشكل يصعب الإفلات منها، (كما أن السلطة تحتوي بين طياتها كل أنماط السلطات بمختلفها، يبقابلها في الضد مفهوم التعاون، إذ أن السلطة تقع في الطرف النقيض للتعاون أو مبدأ التعاون حسب التعريف اللغوي، وتطبق السلطة داخل المجتمع على الأفراد إستندا إلى القوة إجتماعي ومعينة.

ويقصد بالسلطة السياسية الهيئة الحاكمة التي تقوم بتنظيم القرارات بإعتبارها ملزمة لجميع أعضائها، مما يسمح لها اتخاذ كل إجراء يتطلب تسيير شؤون الأفراد والتعبير عن مصالحهم، كما تتولى إدارة الشؤون أو الوظائف الدولة مع تحملها للمسؤولية أيضا فيما يتعلق بالإقليم والشعب، كما لا تخضع هذه السلطة إلى سلطات تعلوها وتمتاز بأنها سلطة مركزية ووحيدة وهي أساسا سلطة سياسية متولدة عن الإكراه المادي الذي يحتكره الحاكم على الشعب بمختلف الوسائل.[1] ويرى العالم الألماني كارل ماركس أن (السلطة هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات، أي أن نشوء ما يرتبط بالظاهرات المؤسسية والإيديولوجية الكامنة في أساس الحياة الاجتماعية، ذلك الأساس المتمثل واقعيا بالإنتاج المتزامن مع نشوء الروابط الاجتماعية الرئيسية)، وفى معرض حديثه عن الدولة ونشوئها وتطورها، يرى ابن خلدون أن العصبية هي أساس قيام السلطة (هذا يعني أن العصبية تتزامن في ظهورها مع

[1] هوريو أندري، **القانون الدستوري والمؤسسات**، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، ط2، 1997، ص111

ظهور العلاقات الاجتماعية، أو على الأقل مع بروز الروابط الفردية في مجتمع ما. ولا شك أن الأفراد ينشئون بنشوء سلطة لا تزول، هي شرط وجودهم وتنظيمهم الاجتماعي)[1].

ولقد حاول ماكس فيبر (عالم إجتماع ألماني)في تناوله لقضية السلطة أن يميز بين مفهومين هما مفهوم القوة ومفهوم السلطة،القوة التي تكمن شخصا أو عددا من الأشخاص من تحقيق إرادتهم الخاصة،في عمل مشترك، بالتغلب على مقاومة الآخرين المشاركين في هذا العمل [2]، ماكس فيبر لم يشير إلى وسائل استخدام عنصر القوة فهو تكلم على فرض إرادة على باقي الإرادات دون أن يتكلم عن الأساليب المتبعة في ذلك،فقد قام بتصنيف السلطة إلى ثلاثة أنواع :

أولا:السلطة التقليدية تعتمد المشروعية في هذا النوع من السلطة على التقيد بالتقاليد السائدة والإحتكام إليها، والسلطة هنا تتنوع سواء أكانت سلطة الأب أو الزوج أو رب العائلة أو سلطة رئيس القبيلة أو العشيرة، إن الأساس الذي يستند عليه هذا النوع من السلطة الخضوع والإمتثال لها ويتعرض المخالف للعقاب،فالذي يمتلك السلطة له حق إصدار الأوامر والجزاء فالعرف هو الذي يحدد من يحكم و طريقة ممارسته الحاكم لسلطته،فالحاكم يقدس كما يقدس العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع مادام هو نفسه خاضعا لها.فالسلطة تستمد من العادات الراسخة والتقاليد الموجودة في المجتمع .[3]

ثانيا: السلطة الكاريزمية يقصد بالكاريزما مجموعة الخصائص والصفات غير الإعتيادية التي يتمتع بها الفرد سواء كانت صفات فطرية أو مكتسبة، هاته الصفات تؤهل على تولى السلطة و زمام القيادة وخضوع المحكومين لحكم من بيده السلطة، بالتالي فإنه مصدر الشرعية في

[1] محمد نصر مهنا،**في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة** ،المكتب الجامعي الحديث :الاسكندرية ،1999،ص325/324

[2] عصام سليمان ،**مدخل إلى علم السياسة** ،منشورات الحلبي الحقوقية :بيروت ،ط6،2015،ص161.

[3] إسماعيل على سعد ،**نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي** ،دار المعرفة الجامعية (د.م.ن)،ص61

هذا النوع من السلطة الخارقة فيحصل على قبول المحكومين و رضاهم وتأييدهم لسياساته.بناءا على النوع الثاني الذي تطرق إليه ماكس فيبر فإن السلطة تستمد من شخص الفرد لأنه يمتلك صفات غير إعتيادية لا يمتلكها غيره كالقدرات الذهنية أو الجسدية تزيده هيبة و قوة ليفرض سيطرته على غيره لكن يمكن أن نشير إلى نقطة تخص الموضوع وهي أن الفرد قد يتمتع بسلطة كاريزمية في مقابل غياب الصلاحيات أو السلطة القانونية التي تخول له فرض إرادته .

ثالثا:السلطة العقلانية هي التي تقوم على أساس عقلاني وقانوني أو شرعي، فيكون الإعتماد على شخص بنصوص الدستور أو قواعد أخر هناك مجموعة من القواعد التي تتحدد وفقا للنصوص الدستورية أو ما قد يؤمن به الأفراد وكل من يصل إلى السلطة وفقا لهذه القواعد تكون سلطته شرعية تخول له إعطاء الأوامر وإصدار التوجيهات فهو يمتلك صلاحيات تحددها مجموعة القواعد .[1]

المفهوم الإجرائي: يمكن أن نخلص ومن منطلق التعاريف السالفة الذكر إلى إعطاء تعريف لمصطلح السلطة فهي أن يتمتع شخص ما بمجموعة من الإمتيازات التي تمكنه من تحقيق غاية أو هدف ما، هذه الإمتيازات متعددة ومتنوعة فقد تكون كمنصب، المال والنفوذ، المركز الإجتماعي أو معنوية كالقوة، القدرات الذهنية والخبرة.

[1]محمد السويدي ،علم الاجتماعي السياسي :ميدانه وقضاياه ،ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر ،2000،ص32/31

4/المشاركة السياسية:

يؤثر النظام الانتخابي المتبع لأي نظام في عملية التداول على السلطة تأثيرا مباشرا بالإضافة على أنه من يساهم بنسبة معينة في تفعيل الديمقراطية ومن أجل إرساء دعائم النظام الديمقراطي الصحيح داخل الدولة لابد من العمل وفقا للقانون والإرتكاز على كل الجوانب التي تتحقق في ظلها الشفافية والنزاهة والمصداقية، يجب أن نفرق بين المصطلح في جانبه المتعلق بالمشاركة كأداة بين الموطنين للتعبير عن خيارتهم بطريقة رسمية أو غير رسمية، وبين المشاركة الأحزاب والسلطة، والتي تعنى الدفع بالحكام إلى تبني سياسية عامة تستجيب لمطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة"[1]، والقرارات والسياسات لتي تتبناها الدولة محصلة لرغبات، واتجاهات القوى السياسية المختلفة في المجتمع، لتعبر في النهاية عن أراء المواطنين المتأثرين بتلك السياسات، ويعتبر مبدأ المشاركة جوهريا لكونه حاسما في العمليات الانتخابية التي يترتب عليها التداول على السلطة في النظم الديمقراطية"[2] فالنظام الإنتخابي هو محور العملية السياسية والمتحكم في مسألة الديمقراطية التمثيلية، فإذا ما كنا أمام النظام الإنتخابي الفردي فإن العملية الإنتخابية وفق النظام تستند لتقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر الإنتخابية المتساوية لكل منها نائب واحد يمثل دائرته هنا ومن أجل أن تكون العملية أكثر ديمقراطية من الأفضل أن يمثل المرشح ناخبي دائرته وأن لا ينساق وراء ضغوطات الإدارة. قد لا يكون التقسيم للدوائر في هذا النمط الانتخابي عادلا فإذا كان سكان الدائرة موالين للنظام وفيها ما يخدم مصلحته

[1] ثامر محمد كامل الخزرجي، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، تموز 2006، جامعة بغداد، العراق، ص 146.

[2] عصام عبد الوهاب محمد أيوب، **متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السباسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004–2005، ص 46.

منحها عدد كبير من الممثلين والإمتيازات والعكس صحيح. تقاس قوة السلطة بدرجة الأغلبية بمعنى أن الحزب المتحصل على الأغلبية يمتلك صلاحية تشكيل الحكومة.

أما في حالة عدم الحصول على أغلبية الأصوات فإن الحزب يلجأ إلى الإئتلاف في النظام البرلماني بما أن رئيس الحزب الفائز (مثلا رئيس الحكومة) فإنه يضطلع بدور أساسي فيما يخص المحاسبة الحكومية من خلال سحب الثقة منها في حال عدم قيامها بمسؤوليتها بهدف إسقاطها يكون ذلك بوجود معارضة برلمانية قوية، لأن غيابها يجعل الحكومة أمام رقابة شكلية عن صراع الأحزاب بغض النظر عن درجته من شأنه أن يعرقل إستمراريتها ويهدد مستقبلها ويؤثر على قوتها ويقف عائقا أمام تجسيد الأهداف التي جاءت من أجلها. ويعتبر مبدأ المشاركة جوهريا لكونه حاسما في العمليات الانتخابية التي يترتب عليها التداول على السلطة في النظم الديمقراطية"[1]، وهي كذلك " مشاركة تحدث عن طريق السلوكيات، والمؤسسات الرسمية، والدائمة للدولة، تخص أولئك المسؤولين السياسيين الذين يقومون بوظائفهم السياسية ثابتة كرئيس الدولة و الوزراء و البرلمانيين و الأعوان التنفيذيين، المسؤولين عن وسائل الإعلام، أو بشكل أخر أولئك المنخرطين في النظام السياسي"[2].

المفهوم الإجرائي: ونعنى بها مشاركة الشعب والأحزاب والمجتمع المدني في الحراك الشعبي من اجل تغيير النظام السابق،والإسراع السلطة المستقلة للانتخابات بانتخابات برلمانية ومحلية ورئاسية مسبقة.

[1] نفس المرجع، ص 46.

[2] بن ققة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر، أليات التقنين الأسري نموذجا (1962–2005)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011–2012، ص 91.

6/ المعارضة السياسية:

المعارضة لغة من "عارض" وقف في وجه شخص أو أمر، ونقول "عارض أو "اعرض خصما"، "عارض الحكومة". المعارضة فئة غير موالية للحكومة " أحزاب المعارضة".[1] والمعارضة السياسية "تلك الحركة السياسية التي تنشط سرا أو علنا، والتي تواجه الواقع السياسي للبلاد بهدف تغييره، أو إصلاحه بما يتماشى و البديل المقترح و البرنامج المحدد للمعارضة"[2]، وهي كذلك" الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة عموما و من ثمة السياسية خصوصا بين فريقين متنافسين إحداهما الأغلبية و هو يمثل السلطة، والأخر الأقلية التي يمثل المعارضة"[3]، المعارضة السياسية هي التمثيل للقوى الاجتماعية و من خلاله تحقق مشاركة القوى في الحياة السياسية و في صنع القرار السياسي[4]، كما أنها تلك الحركة السياسية التي تنشط إما في السرية أو العلنية و التي تواجه الواقع السياسي للبلاد بهدف تغييره أو إصلاحه بما يتماشى و البديل المقترح من الجماعة المعارضة، أيأنها حركة سياسية الهدف منها تغيير النظام و تعويضه بنظام أخر، وفقا لبرنامج محدد من طرف الجماعة المعارضة"[5].

إن العملية السياسية داخل النظام السياسي قائمة على فكرة التناوب المستمر بين هذين الحزبين الكبيرين إن الحزب الفائز يتحول من حزب حاكم إلى حزب معارض والعكس

---

[1] المجلد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، ط1، 2000، ص966

[2] مغيش كنزة، **جدلية التحالف و الانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية (1997-2017)**، دار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2014، ص 17.

[3] إسماعيل كرازدي، **المعارضة السياسية و حركات الاحتجاج اللامؤسساتية في العالم العربي**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، لعدد(7)، جويلية 2014، جامعة باتنة، الجزائر، ص 168.

[4] عبد الإله بلقيز، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 2001، ص 11.

[5] ليندة مطاد بن محرز، **المعارضة السياسية في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 17.

صحيح. إن عملية تولى السلطة السياسية تتم وفقا لعدة أساليب سواء كانت سلمية أو عنيفة، والإنتخاب من الأساليب السلمية التي تساعد على تولي زمام القيادة والسلطة للبلاد التي يجب تفعيلها بهدف الإرتقاء بالأنظمة السياسية نحو الأفضل، الأحزاب هو أنها بمجرد حصولها على مراكز في الحكومة لا تحاول منع الأحزاب الأخرى من ممارسة نشاطها السياسي، وبمجرد هزيمة الأحزاب الموجودة في الحكومة فإنها تترك السلطة وبصورة سلمية لباقي الأحزاب لتشكيل الحكومة.

المفهوم الإجرائي: نقصد به وجود المعارضة في الأنظمة السياسة وقيامها بدورها الحقيقي يعكس التداول على السلطة لأن إعتلاء حزب ما السلطة يقابله حزب معارض يفقد السلطة بالتالي فإن هذا الأمر يشير لتداول سياسي على السلطة من خلاله تناط للحزب السياسي مهمة تشكيل الحكومة سلميا وشرعيا مع وجود معنى حقيقي للمعارضة ساعد ذلك في ترسيخ الإستقرار السياسي على مستوى الحكومة. والتداول على مستوى الجهاز الرئاسي أو هرم السلطة تعكسه عدة صور ترسم لمعالم نظام ديمقراطي ناجح من خلال اللجوء للإنتخابات كأسلوب لاختيار الحاكم، وأن يكون تداول حقيقي على رأس هرم السلطة وفقا لما يحدده الدستور لكل دولة ففيه توضح مدة الحكم وعدد العاهدات الرئاسية كل هذا يعمق المعنى الحقيقي للانتقال الديمقراطي بوجود متغيرات أخرى تساهم على إنجاحه كمشاركة الشعبية والتنمية السياسية .

7/منهجية الدراسة:

تنمني هذه الدراسة إلى نموذج البحوث الكيفية وانطلاقا من هذا الموضوع فان المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، ولقد اخترنا هذا المنهج للخصائص منها منهج يساعد في رصد وفهم الخصائص المعنوية والمادية وكذلك أنماط التفاعل بين الأفراد

سواء هذا الرصد الكمي والكيفي. وكذلك تشخيص العلاقة بين الحراك العربي السياسي وتجديد بنية السلطة في الجزائر.

المنهج التحليلي الوصفي الذي يهدف إلى بناء صورة تمثيلية لواقع الظاهرة من أجل إعطائها التفسير الصحيح، فهو أساسي ومناسب لهذه الدراسة "بدراسة الحقائق الوصفية الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة الاجتماعية أو موقف أو جماعة من الناس والأحداث".[1]

8/ تقنية الدراسة

في محاولة لجمع البيانات إعتمدنا على أداة المقابلة، فهي تعد من الأدوات الرئيسة لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، وتعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست عملية بسيطة بل هي مسألة فنية.[2] وهي استبيان شفوي يقوم من خلاله الباحث بجمع معلومات وبيانات شفوية من المفحوص.[3]وأيضا تقنية من التقنيات المباشرة لجمع المعطيات ميدانيا للحصول على المعلومات من مصادرها بطريقة نصف موجهة، وهي طريقة يفضلها كثير الباحثين ممن يتقن العمل بمختلف تقنيات التحقيق في الميدان.[4]

[1] عبد الباقي زيدان،**قواعد البحث الإجتماعي** ،الهيئة العامة للكتاب :القاهرة ،1974،ص34.

[2] محمد زيان عمر،**البحث العلمي مناهجه وتقنياته** ، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، ب/س، ص289

[3] ذوقان عبيدات واخرون، **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار مجدلاوي: عمان، ص135

[4] اميرة منصور، **المقابلة: رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية**.مجلة الأثر، ع27،ديسمبر 2016، ص215.

9/ الدراسات السابقة

الدراسات السابقة هو محاولة إطلاع الباحث على ما توصلت إليه البحوث المتعلقة بموضوع بحثه، كما تمهد له الطريق أمام توجيه بحثه في نفس الوقت تعرفه على نقائص الموضوع، ومن ثم يمكن للباحث أن يتأكد من موقع بحثه من البحوث الأخرى التي تناولت نفس الظاهرة، هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الحركات الاحتجاجية والسلطة في الجزائر و تناولته من زوايا مختلفة، و سوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى[1] ابرز ملامحها، هذا و قد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، وحسب كونها عربية ومحلية و فيما يلي نقدم عرضا لها مع تبيان جوانب الاتفاق، والاختلاف بينها ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة و أخيرا جوانب الاستفادة منها.

دراسات عربية:

_**دراسة برهان غليون**[2] تحت عنوان "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"

وهذه الدراسة أعادت التأكيد على الوضع المأزوم للحرية والديمقراطية في الوطن العربي والذي تناوله في دراساته السابقة ومن أهمها:

- بيان من اجل الديمقراطية سنة 1978.

[1] عبد النور ناجي ، "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**"دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد03، جامعة بسكرة، 2008.

[2] برهانان غليون كاتب ومفكر سوري، واستاذ علم الإجتماع بجامعة السربون

التحولات الديمقراطية ودور النخبة في العلم العربي، وهي عبارة عن جزء من دراسة كبيرة قام بها العديد من المفكرين بحثت في المسار التاريخي لتداول السلطة في الوطن العربي، ومن التساؤلات التي تناولتها الدراسة:

_ ما موقع وما ترتيب الديمقراطية في سلم الإهتمامات الأخرى للشعوب العربية، مثل مسألة التنمية ومواجهة تحديات الإفلاس الإقتصادي، وكذا التحديات الخارجية مثل قضية فلسطين.

_ هل بعض الإنفتاحات والتحولات إتجاه التعددية التي سمحت بها بعض الدول، هل تعبر عن إيمانها بضرورة وأهمية المشاركة الشعبية أم هي عبارة عن شعور بعمق الأزمة وسعى ومحاولة لإنقاذ النظام التسلطي، وإعادة تجديده؟

_ ما علاقة الثقافة السياسة التقليدية المستمدة من الإسلام بغياب التعددية السياسية والديمقراطية؟

وقد عدد الباحث ست فروض كمعوقات للديمقراطية في الوطن العربي، وهي:

- سيطرة الحزب الواحد، وضعف التعددية السياسية.
- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله.
- معوقات قيام ديمقراطية وتعددية سياسية.
- معوقات مرتبطة ببنية الدولة.
- هشاشة القوى الديمقراطية.

لقد تناولت الدراسة بإسهاب العوامل الإجتماعية والسياسية والثقافية التي حكمت تكوين النظام المجتمعي العربي وجعلته عاجزا عن إيجاد نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر، حيث أبرزت هشاشة القوى الديمقراطية وعجزها عن إحداث التغيير. وهذا ما يتفق مع الفرضية

التي تناولتها دراستنا، والمتعلقة بتأثير بني السلطة على إحداث التغيير لدى الطبقة السياسية.

تقييم الدراسة:

لكن عند إسقاط النتائج هذه الدراسة على التجربة الجزائرية باعتبارها إحدى الدول العربية نجد أن الساحة الجزائرية قد عرفت قوى تغييرية ومعارضة كما عرفت بروز قاعدة اجتماعية شعبية واسعة ومنظمة طالبت بالتغيير واستطاعت الحصول على العديد من المكاسب، غير انه ما يمكن تسجيله أن هذه القوى المعارضة مع القيم الديمقراطية، فهذه القوى ربما سعت للتغيير لكن ليس بالتأكيد التغيير الذي يعزز البناء الديمقراطي، وذلك لافتقارها للشعور الديمقراطي الذي يلهمها الاستمرارية، ويمنعها من التسلط ضد معارضيها.

مشروع الشرق الأوسط الكبير:

ظهر "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في مطلع 2004، ونشرته بالعربية جريدة الحياة اللبنانية بتاريخ 2004/02/13، وقد قدمته إدراة الرئيس "جورج بوش" إلى قمة الدول الثماني التي إنعقدت بالولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2004.

ينطلق المشروع من فرضية محورية تشكل الأساس الذي أنبنى عليه حيث تؤكد الدراسة أنه:

كلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والإقتصادية في المنطقة، تزايد التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.

كما يؤكد التقرير أن هناك فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى، على صعيد الحكم القائم على المشاركة.

وعليه فالمشروع يقترح ولوج طريق الإصلاح والذي ينيني على ثلاث محاور:

_ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، والذي يشكل الإطار الذي تتحقق داخله التنمية.

_ بناء مجتمع معرفي، والذي يشكل أفراده أداة التنمية.

_ توسيع الفرص الإقتصادية، بإعتبار المبادرة في ميدان الأعمال هي أداة التنمية.

تتناقض والحرية في الوطن العربي مع نتائج "تقرير التنمية الإنسانية العربية" التي تؤكد أن تدفق النفط بأسعار مناسبة، والموقف من إسرائيل عاملين يحددان إلى درجة كبيرة رضا تلك القوى العالمية عن هذه الدولة أو تلك، مما يأكد أطماع الدول الكبرى في المنطقة العربية. التي تؤكد أن توافق مصالح الدول الكبرى مع بقاء أوضاع سياسية معينة يعرقل حدوث تغيرات سياسية وإجتماعية ضرورية لنجاح التجربة الديمقراطية.

ورغم الإعتراض الكبير على مشروع من الحكومات العربية وكذا من معظم" النخبة العربية المثقفة"، إلا أن هناك من يعتبره أفضل ضمانة متوفرة "لتغيير السلمي" في المنطقة العربية.

وأن التغيير والتجديد التدريجي لبنية السلطة، تحت المظلة الدولية، أفضل بكثير من الإنهيارات التي يمكن أن تعقبها حروب أهلية، يمكن أن تمزق أكثر من بلد في الوطن العربي.

***دراسات جزائرية**

_ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" تطرق هذا البحث إلى مجموعة من النقاط من بينها دور منظومة الحكم الرشيد في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع من قبل منظومة الحكم الرشيد والمتمثلة في: القطاع الحكومي، القطاع الخاص، وقطاع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه قد تم التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في

التأثير على السياسات العامة، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية مع السعي إلى تحقيق إدراة أكثر رشادة.

وكان هذا من خلال نموذج من دراسة حالة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وهي الأحزاب السياسية حيث يبرز دورها في مطالبتها بتحقيق مبدأ المساءلة الحكومية والشفافية والمشاركة الديمقراطية.

إنطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:

_ كيف تسهم الأحزاب السياسية في إرساء مبادئ الحكم الرشيد؟

_ ما مدى فاعلية الأحزاب السياسية في الجزائر كآلية للمشاركة في الحكم الرشيد؟

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد، وتم تغييب الأحزاب التي كانت موجودة مما أجبرها على العمل السري، هذا التغييب كان سبب قوي في إضعاف الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تحولت إلى مفهوم التعبئة كنتيجة لاحتكار الحزب الواحد للسلطة والتمثيل السياسي، مما أدى فقدان الثقة وإنتشار الفساد والبيروقراطية.

_ في ظل التعددية الحزبية استطاعت الأحزاب السياسية الجزائرية تجسيد مبادئ الحكم الرشيد من خلال ما يلي:

_ المساءلة: استطاعت الأحزاب السياسية بفضل تمثيلها في البرلمان أن تمارس كل أشكال الرقابة والمساءلة من خال السؤال البرلماني والاستجواب وتشكيل لجان التحقيق، ومراقبة الحكومة من خلال تقييم برنامجها، ملتمس الرقابة، بيان السياسة العامة.

_ المشاركة في صنع السياسة العامة: عن طريق المساهمة في العمل التشريعي وتقديم إقتراحات وتعديلات، والمساهمة في إعداد منظومة تشريعية تكافح الفساد.

_ المشاركة السياسية من خلال ما يلي:

_ انتخابات تعددية تنافسية رئاسية وبرلمانية.

_تنويع الكفاءات وتدعيم المؤسسات السياسية بنخبة من فقهاء القانون.

_ تنظيم الصراع السياسي وذلك بنقل الجدل السياسي الى داخل البرلمان، وتحقيق الإندماج والتقارب والشراكة السياسية.

_ إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تعبئة الجماهير لرفع حجم المشاركة الانتخابية.

_ رغم هذه الوظائف يبقى دور الأحزاب السياسية ضئيل وهذا راجع للقيود والتحديات التي تواجهها.

التحديات الداخلية:

_غياب التسيير الديمقراطي(أزمة قيادة، صنع القرار الداخلي..)

_ ضعف العضوية والقدرة على التغلغل في القاعدة الشعبية.

_ عدم الاستقرار الداخلي (الصراعات، الانشقاقات الداخلية..)

_ ضآلة المنتوج الفكري وضعف المبادرات لتقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية .

التحديات الخارجية:

_ القيود القانونية والإدارية والسياسية التي تلغي استقلاليتها.

_ توسيع صلاحية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية (البرلمان).

_ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في بحث العلاقة التبادلية بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي وقد تفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

_ ماهي العوامل التي دفعت النظام السياسي الجزائري لتبني التعددية الحزبية؟

_ فيما تتمثل مظاهر هذا التحول؟

_ ما طبيعة القوى السياسية والإجتماعية التي أفرزتها الإصلاحات السياسية؟

_ما مدى إستقلالية الأحزاب عن الدولة؟

_ إلى أي مدى حققت الأحزاب أهدافها في إنجاح التجربة الديمقراطية والتأثير في الحياة السياسية؟

في محاولة الإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى نتائج عملية تسعى هذه الدراسة إلى إختيار فرضتين هما:

الفرضية الأولى: تنطلق من نظرة محافظة وعلاقة سلبية وهي " أن النظام السياسي الجزائري تبنى التعددية السياسية والحزبية ليس كعملية للتحديث والإصلاح السياسي والديمقراطية الفعلية وتمكين الأحزاب من المشاركة في صنع القرار ورسم السياسة العامة، وإنما طرحت التعددية كعملية كيفية وكصيغة جديدة للحفاظ على الإستمرارية النظام، بتأسيس شرعية جديدة .

الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية بين الأزمات التي واجهها النظام السياسي بأبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وبين تبني النظام لخيار التعددية السياسية والحزبية.

منهج الدراسة: إعتمدت الدراسة هذا الموضوع على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: على إعتبار أن التاريخ عنصر أساسي مساعد على التحليل السياسي يفيدنا بالأدلة، الوقوف على الأحداث التاريخية ذات العلاقة بالعملية السياسية.

المنهج الوصفي: يهدف جمع المعلومات والبيانات لتحديد طبيعة النظام السياسي.

أما من حيث المقاربات، فقد إعتمدت الدراسة على الإقتراب التحليل النظمي، وهذه الدراسة تأثير البيئة الداخلية والخارجية على النظام الجزائري للتحول نحو التعددية السياسية والحزبية، ومعرفة قدرة النظام على التكيف والتفاعل مع البيئة لدراسة المؤسسات السياسية وهياكلها والكشف عن واقع الديمقراطية الداخلية للأحزاب.

كما استخدم البحث الأدوات التالية:

أسلوب تحليل المضمون، بهدف تحليل الوثائق والبرامج السياسية والإنتخابية، ووظفت كذلك الدراسة الملاحظة، وهذا لأخذ صورة حية عن تصرفات وسلوكيات الفاعلين السياسيين ورصد العلاقات بين الأحزاب، وفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ومعرفة مدى التزام النظام والأحزاب بالنصوص القانونية.

نتائج الدراسة:

_في المرحلة الإنتقالية تم إرساء المبادئ والمؤسسات السياسية، التي شكلت العمود الفقري للنظام السياسي الجزائري، منذ الإستقلال في سنة 1989، فقد إستمر في هذه المرحلة مبدأ الحكم عن طريق الحزب الواحد، وخضوع كافة أجهزة الدولة والحزب، تم مبدأ الجمع بين أمانة الحزب ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في يد شخص واحد وهو رئيس الجمهورية.

_ إن عامل الصراع السياسي . العسكري كان حاسما في وصول جبهة التحرير الوطني إلى مرحلة الضعف والتشكيك في شرعية النظام وإنقسام النخبة وتفكيك التحالف التاريخي بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة والحزب.

_ يمكن القول أن بيئة النظام السياسي بعناصره المختلفة بيئة مأزومة فالإطار الدستوري أثار مشكلات عديدة(صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية جعلت منه قبة النظام السياسي)، الوضع الإقتصادي متأزم، الإنقسام والصراع هما سمة الواقع الإجتماعي، تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفعالية، هذه الممارسات أدت إلى إتساع الهوة بين النظام والمجتمع، فأصبحت مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية هي مسألة الأكثر ضرورة للحفاظ على إستقرار النظام وديمومته.

_ فبعد تشخيص طبيعة النظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال، يمكن إعتبار أن السلطوية هي أقرب أنماط النظم السياسية لحالة الجزائر كون النظام فيها يعتمد على ركيزتين هما: شخصانية السلطة، الحزب الواحد، ويعجز النظام عن التكيف مع المستجدات والتطورات الداخلية والخارجية، الأمر الذي أفسح المجال لبروز أزمات سياسية وإجتماعية دفعت لإحداث تغيير في طبيعة النظام.

_ دراسة منصور مرقومة:

" القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر"، بحث إنتربولوجي في المجال السياسي التيهرتي، إذ ينطلق الباحث من فكرة عودة دراسات النظم التقليدية وعلاقتها بالحداثة والعصرنة، خصوصا بعد الأزمات مثل تلك التي عرفتها الجزائر منذ التسعينات، والعودة لدراسة مجال القبيلة والإنتماء القبلي التي تتيح لنا فهم الجوانب الاجتماعية والسياسية، فالبنية القبلية تستمد قوتها من تنظيمات التقليدية التي ترتبط مباشرة بالسياسة والسلطة داخل المجتمع المحلي، منطلقا من إشكالية مدى لجوء المجتمع في ممارساته ومشاركاته السياسية وعلاقتها بالسلطة.

الدراسة " الدولة_ المجتمع في المجال السياسي المغاربي: مقاربة في بنية السلطة" فإنها تقدم تحليلا لعلاقة الدولة بالمجتمع من خلال بنية السلطة في المجال السياسي المغاربي، تأكيد لأثر السلطة (المجسدة أو الممأسة) في توجيه هذه العلاقة. وقد توصلنا إلى أن الدول المغاربية تشهد إنفصالا بين الدولة والمجتمع بسبب تركيبة السلطة الأبوية المستبدة والوصية، ما جعل المجال السياسي يغرق في مختلف الأزمات(إجتماعية، إقتصادية، سياسية) منذ الإستقلال وإلى حراك عام 2011، تشير الدراسة إلى أنه بالإضافة إلى تأثير العوامل التاريخية والإستعمارية فإن بينية السلطة العامل الأساسيفي عدم الإستقرار، حيث أبانت تطورات المؤسساتية التاريخية إلى أن أكثر ما أثار الجدل بين الدولة والمجتمع هو بنية السلطة ، لنصل في ختام الدراسة ترتيب مشهد العقد السياسي الجديد في المجال السياسي العربي لما بعد الحراك عام 2011، والذي يتطلب أولوية سيادة القانون والتعددية في ظل الإستقلالية المجتمعية، نحوأ خلقة وتمدين السلطة السياسية.

❖ **دراسة إسماعيل قيرة وآخرون:**

تحت عنوان " مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، وقد قام بهذه الدراسة فريق بحث مكون من أسماعيل قيرة، فضيل دليو، على غربي، صالح فيلالي.

وقد جاءت الدراسة في سياق دراسة شاملة يقوم بها "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية"، _الذي يتخذ من أكسفورد مقرا له_ على عدد من الدول العربية التي بدأت الإنفتاح السياسي، وقد كانت أولى الدراسات التي يتم إنجازها، هذا الكتاب الذي نحن بصدد التطرق إليه.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بمستقبل الديمقراطية في الجزائر ممثلة فيما يلي:

_ الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها.

_القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.

_ الواقع الراهن للحركة الديمقراطية في الجزائر.

_العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.

_المداخل الإستراتيجية لتعزيز جهود التحول الديمقراطي.

وبالنسبة للعقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي، خلصت الدراسة إلى مايلي:

عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث، وهيمنة مؤسسة الرئاسة، بالإضافة إلى قلة تجربة معظم التشكيلات السياسية.

_ تفشي روح الزعامة والقداسات الشخصية الروحية والثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية.

_ الإختلاف حول مفهوم وأبعاد وحدود الفعل الديمقراطي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصيته الحضارية.

_ عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الذي يخبره المجتمع الجزائري منذ أكثر من عشرية كاملة من الزمن.

_ تجذر الثقافة الشعبية (الطرقية) المعيقة للتحول الديمقراطي، وإنتشار الأمية وإنخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

_ تدخل الجيش المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية والإدارية والإقتصادية.

_ عدم قيام معظم تنظيمات المجتمع المدني بدورها التلحيمي بسبب إحتوائها المزدو من طرف النظام أو أحزاب المعارضة.

_ إن عددا معتبرا من المنتخبين ومسؤولي الأحزاب هم ذوي أصول ريفية مازالت ترسباتها تصنع تصرفاتهم وسلوكياتهم التي لا تتناسب مع الفعل الديمقراطي المعقلن.
إستمرار تململ مسألة الشرعية والتمثيل والإقتراح باللجوء إلى حجج مختلفة.

_الخلط بين ثوابت ومقومات النظام، وهنا مكمن الخلل في التجربة الديمقراطية الجزائرية، فالقوى السياسية تتصارع حول الثوابت، بل قد تشكك فيها أو تستهين بها، وهذا ما يعطي للتنافس طابعا صراعيا دمويا إقتصائيا.

_ الضغوط الخارجية العربية والأوروبية بخاصة، لم تدفع الجزائر نحو ديمقراطية غير مقيدة، بسبب خوفها من إنعكاسات فوز التيار الإسلامي على أوضاعها الداخلية، مما جعلها تدعم إنقلاب 1992 وما نتج عنه من تقييد للحياة السياسية، ومن هذه القيود تعميق الدور المحوري الذي ما فتئت تلعبه المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الإستقلال.

لكن رغم كل هذه العوائق فقد أكدت الدراسة على السير قدما نحو تعزيز البناء الديمقراطي في الجزائر، حيث برز تغير في خطاب السياسيين والذي يتم عن إحترام واضح للقيم الديمقراطية، حيث أصبحت جميع الأحزاب بمختلف توجهاتها الإيديولوجية تتبنى تعابير سياسية مثل: التعددية السياسية، التداول على السلطة، نبذ العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه.

ويتضح من خلا النتائج التي توصلت إليها الدراسة بخصوص عوائق الديمقراطية في الجزائر، تأكيدها على غياب الثقافة السياسية منذ الإستقلال، بالإضافة للعامل الخارجي والمتعلق بتخوفات بعض الدول العربية والأجنبية من إنعكاسات فوز التيار الإسلامي.

تقيم الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة نجدها مرتبطة بالسلطة والانتقال الديمقراطي، وترتكز على النظام السياسي وتتبع مساراته عبر مراحل متفرقة من الحركات الاحتجاجية التي حدث في الوطن العربي والحراك الجزائري.

من خلال الدراسات التي استعنا بها حاولنا المقارنة بين ما هو إجتماعي متمثل في حركات الاحتجاجية الشعبية التي تمثل مصدر السلطة ومدى جدية النظام في تغيير الساحة السياسية عير الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وهذا ما يمثله الشق السياسي من خلال سعى السلطة اصلاحات سياسية وسن قوانين جديد تقضي على البيروقراطية والفساد.

10/ المقاربة السيوسيولوجية:

اقتراب تحليل النظم:

يعد اقتراب تحليل النظم أكثر ملائمة لدراسة وتحليل النظم السياسية ، وذلك لما يتجه من إدخال مفاهيم جديدة للتحليل السياسي، مداخلات ومخرجات النظام من جهة وابرز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكد على التفاعل بين النظام وبيئته الداخلية والخارجية وفيما بين أجزاء ومؤسسات النظام من جهة ثانية،

الحراك العربي وذلك من خلال دراسة الوضع السائد في الوطن العربي من خلال رصد ما يجري من أحداث الثورات العربية .[1]

اقتراب نظرية النخبة:

ويذهب أنصار نظرية النخبة إلى القول إن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات، المعاصرة وبغض النظر عن الإيديولوجية السائدة فيها ومستوى نموها الاقتصادي، والاجتماعي وطبيعة نظام الحكم المعمول به، تتميز بوجود أغلبية محكومة وأقلية حاكمة، وسواء كان النظام القائم اشتراكيا أم ديمقراطيا، دكتاتوريا، أم دينيا أم أرستقراطيا، متقدما أو متخلفا فإن هناك (نخبة) تحتكر أهم المناصب السياسية والاجتماعية في المجتمع وهناك الأغلبية أو (اللانخبة) وهم عامة الناس.

إلا أنه بالرغم من مرور أزيد من نصف قرن على ظهور نظرية النخبة كأهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، فإن كثيرا من اللبس والغموض ما زال يصاحب نظرية النخبة ويوقع المتعامل معها في لبس وحيرة وخصوصا من جهة علاقتها بكل من الاوليغارشي والديمقراطية، ومن جهة آليات اختيار وعمل من يأخذون صفة النخبة، وكذلك في العلاقة القائمة أو المفترضة ما بين النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية.

وحتى نقارب الموضوع بالتفصيل سنتطرق أولا إلى التعريفات التي أعطيت لمصطلح النخبة وكيف قدمت من طرف منظريها الأوائل، تعد النخبة احد متغيرات العملية السياسية باعتبارها فاعل مؤثر في النظم السياسية والتي تعطيه سماته وخصائص، هو ذلك بالتركيز على محددات النخبة ودورها باعتبار أن أفرادها هم

[1] مصطفى بلعور ،**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008/1988)**.اطروحة دكتورا في العلوم السياسية ،2010/2009.ص10

ذو النفوذ والتأثير على عملية صنع القرار في المجتمع ،وبالنسبة لتطبيق هذا الاقتراب فيتمثل في محاولة إبراز تمثلات النخبة السياسية لما يدور في العالم العربي من أحداث الحراك الجزائري وذلك من خلال مؤسسات التي تتواجد فيها النخب المتحكمة في العملية السياسية مثل دور النخبة في النظام السياسي وعلاقتها بالنخب المجتمع المدني وهناك النخبة المضادة والمعارضة.

الاقتراب الكلاسيكي النظري:

يدور هذا الاتجاه حول ما تخبرنا به الحركات الإجتماعية والنظرية عن الأسباب والظروف، فإن هذه الدراسة تتطرق إلى أهم المواضيع المطروحة في الساحة العربية والمحلية تتمثل في الحركات الإجتماعية فهي واحدة من أهم أنواع السلوك الإجتماعي، وهنا تشير إلى نشاط ينطوي على عدد كبير من الناس، في كثير من الأحيان يتسم بالعفوية وإنتهاك القواعد المعمول بها.

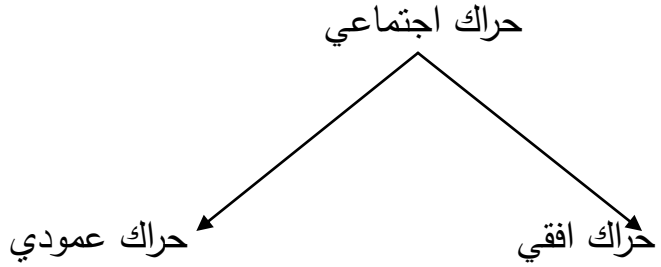

انتقال فرد أو جماعة من وضع إجتماعي إلى وضع آخر بمستوى مماثل	انتقال الأفراد والجماعات من طبقة إلى آخرى وهذا قد يكون _صاعدا: انتقال من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى. أو تحسن في المستوى المعيشي للطبقة. أو في مكانتها في التدرج المهني والسياسي. نازلا: عندما يهبط الفرد أو الجماعة من وضع، اعلى الى وضع اجتماعي أدنى

مقاربات كل من ايميل دوركايم و سوروكين:

عاش ايميل دوركايم في الفترة مابين 1917/1858، وهو يعد من أوائل الفرنسيين في علم الإجتماع الذين ساروا في طريق العمل الأكاديمي، أثر تطلعه هذا في نشطه وافكاره فقدر له أن يواجه ظروفا مرتبطة بالعمل الجامعي عكس سابقيه، أبن خلدون واوجست كونت وماركس، الذين كانوا رجال فكر ورجال حياة عامة، ولد دوركايم في ابيبال باللورين، المقاطعة الفرنسية الشرقية. لدى دوركايم إسهامات عديدة في النظريات الإجتماعية والسياسية قسم لنظرية إلى الأتي:

تقسيم العمل والتضامن الإجتماعي.

قواعد المنهج في علم الإجتماع.

الانتحار.

التفسير الإجتماعي للدين والأخلاق والمعرفة.

تطور المجتمعات وأشكالها.

يمثل دوركايم نقطة تحول هامة في تاريخ الفكر الإجتماعي ونظرية علم الإجتماع، فقدتجنب كثيرا من المشكلات التي أفكارها علماء الإجتماع في القرن 19، وجعل اهتمامه منصبا حول تحديد موضوع علم الاجتماع.

ولقد برزت نظرية للروابط الإجتماعية يوضح من خلال كتاباته حول نظام وتقسيم العمل وما له من علاقة مبنية بظاهرة التضامن الإجتماعي والشعور الجمعي(الضمير الجمعي)، وبالتالي فهو يعد الاب الروحي للمدرسة الوظيفية في علم الإجتماع، من خلال اطلاقه صفة العضوية على لتضامن الإجتماعي في المجتمعات، وكذلك عد قيام أعضاء لمجتمع

لمؤسسات، لنظم، الطبقات، الأفراد) بالوظائف المكونة لهم شرطا لبقاء لمجتمع واستمراره تماما كما بعد قيام أعضاء الكائن الحي بوظائفها شرطا للبقاء:

قضايا الأساسية

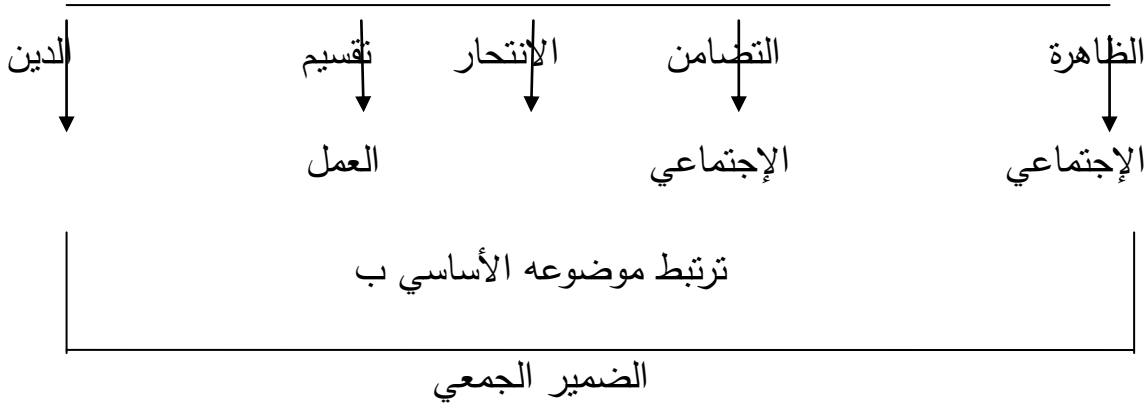

ومن بين الخبراء وعلماء الاجتماع الذين اهتموا بإثراء الفكر الإجتماعي وتشكل تراثا قويا في تاريخه بسبب استفساراتهم العقلانية عن الطبيعة البشرية والأخلاق، فإن علاقة العلوم الإجتماعية بالمجتمع الإنساني علاقة تفاعلية بإعتبارها تؤثر على بنائه ومستقبله.

ولقد ارتكز عالم الاجتماع الأمريكي من أصل روسي (**بيتريم سوروكين**[1]) الذي كان من كبار منظري علم الاجتماع النظري وأحد مؤسسي نظرية الطبقات الإجتماعية والحراك الإجتماعي وأول من أسس قسم علم الإجتماع في جامعة هارفارد الأمريكية المخضرمة عام 1930 وترأسه عشرة أعوام.

وأنجز خلال عمله الأكاديمي اثنين من أبرز مؤلفاته هما كتاب" الحراك الاجتماعي" عام 1927 وكتاب "النظريات السوسيولوجية المعاصرة " عام 1928 والكتاب الأخير يمثّل دراسة منهجه ونقدية للمدارس الرئيسية في علم الاجتماع الذي عرّفه (سوروكين): بأنه

[1]ولد العالم الراحل سوروكين عام 1889 في توريا بشمال روسيا من أسرة اشتهرت بالفلاحة، وبعد أن أنهى تعليمه العام التحق بجامعة سانت بطرسبرج إلى أن نال شهادة الدكتوراه عام 1922 في فلسفة علم الاجتماع

دراسة الخصائص العامة المشتركة لأنواع الظواهر الاجتماعية والعلاقة بينها من جهة، وبين الظواهر غير الاجتماعية من جهة أخرى، ثم انتقل إلى جامعة هارفارد العريقة عام 1930 فأسس قسم الاجتماع فيها وبقى رئيساً لمدة عشرة أعوام وكانت فترة عمله في أعرق الجامعات الأمريكية خصبة في ميدان التأليف والإنتاج العلمي.. ومن أبرزها مجلد «الديناميات الاجتماعية والثقافية» أربعة مجلدات (1937-1941) والدراسة المونوجرافية «المقولات الثقافية الاجتماعية: العلية، والزمان والمكان 1943، وكتاب» المجتمع والثقافة والشخصية» 1947، وفي عام 1950 أضاف أساسية إلى كتابه «النظريات السوسيولوجية».. ثم صدر له كتاب «الفلسفات في عصر متأزم» ثم صدر له كتاب «بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر» وهو تقويم نقدي لعلم الاجتماع في منتصف القرن العشرين ثم نشر عام 1966 « النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم»، وكتاب «المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في عام الاجتماع»، وقد نشر هذا العالم الفذ في حياته البحثية والعلمية أكثر من (ثلاثين) كتاباً تناولت موضوعات في علم الاجتماع وميادينه.. جعلُته عالماً يحتل مكانه مرموقة ويعترف بها الكثير من علماء الاجتماع في أمريكا وأوروبا بإسهاماته الكبيرة في هذا العلم الخصيب..

فكتاباته الغزيرة وأبحاثه الغنية دفعت بهذا العلم الى الأمام في الولايا المتحدة الأمريكية حتي أن بعض الخبراء والعلماء في لم الإجتماع يعتقدون حتي تاريخ النظرية الاجتماعية يجب ان يتوقف وقفات فاحصة طويلة عند ثلاثة علماء كبار هم: أوجست كونت، ايميل دوركايم، وبيتريم سوروكين ، بعد أن تجلى إسهامه في تطوير النظرية الإجتماعية بشكل واضح في مجموعة القضايا الرئيسية. وأمام منجزاته العلمية وإسهاماته البحثية صار عضوا واضح في أكاديمية العلوم الإجتماعية، كما إنتخب رئيسا لجمعية علم الإجتماع الأمريكية لعامي 1964و 1965 وإزدادت شهرته في الترجمات الكثيرة التي صدرت من مؤلفاته وإعادة طبع

مؤلفته" الحراك الاجتماعي" و" النظريات السوسيولوجية المعاصرة" ولاشك أن"سوروكين" يعتبر الذين تناولوا مفهوم الحراك الاجتماعي.

الجانب النظري

الفصل الأول :

تاريخانية الإنتقال الديمقراطي العربي كمركز صراع جيوستراتيجي

تمهيد:

في هذا الفصل سنتطرق إلى ما يجري في العالم العربي، فهو ليس تحقيق الديمقراطية الحقيقية، بل يمثل إرهاصات دولة ديمقراطية، وبداية عملية شاقة وطويلة مليئة بالمعيقات والكوابح للانتقال إلى الديمقراطية. ولا نبالغ، إذا قلنا أن عملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي قد تستمر أكثر من عقدين من الزمن على الأقل، كما قد يعرف المسار الديمقراطي بهذه الدول تراجعات وانتكاسات مؤلمة تجهز على مكتسبات الثورة وتؤشر على ميلاد ديكتاتورية جديدة. لهذا يجب على جميع القوى الحية في المجتمع أن تسهم بإيجابية في إنجاح المسار الديمقراطي الانتقالي، وأن تبتعد عن نعرات الفتنة والاستقواء بالشارع أو الجيش تارة وبالقوى الإقليمية والدولية تارة أخرى، وإفشال الحكومات المنتخبة. النقد واجب لتصحيح المسار وحماية وتحصين المكتسبات، لكن الهدم لن يجلب إلا الدمار والتخلف لعقود أخرى. وأن تعي الطبقة السياسية ببلدان الربيع العربي، خصوصيات المرحلة التاريخية التي تمر بها شعوب المنطقة.

المبحث الأول:الحتميات التاريخية للمشروع الانتقال الديمقراطي

أولا: طبيعة إشكالية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

لقد بدأت القطيعة بين هذه الأنظمة والشعوب تأخذ أبعادا سياسية مع نهاية السبعينيات (الاحتجاجات في مصر عام 1977 وتونس 1978 والجزائر 1980 وسوريا 1982...).

ولم يكن الاحتجاج يشكك في مبدأ سلطة النظام المركزي بل كان يأخذ على النظام نكوصه بعهوده وعدم تلبيته المطالب الاجتماعية بشكل خاص. وهكذا بعد عقدين من التحفز الوطني (1955 . 1975) سادت خيبة الأمل نتيجة فشل التنمية الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة واستفحال أزمة السكن واتساع مشاكل المعيشة اليومية التي كانت تواجهها الطبقات الفقيرة.

مع الحكم المطلق يستقر في وجدان السلطان أن بلاده قد أصبحت ملكية خاصة يملكها،وان حقيقة الأمر ما حدث في تونس مثلا إن بن على كغيره من حكام العرب ينحدر من أصول شعبية تونسية ولكن بمجرد بداية الصعود في مراتب السلطة فان التفاعل مع الشعب يبدأ في التناقص تدريجيا إلى ان ينقطع تماما،وهكذا فمن طبائع الاستبداد أن لا يعسر الحاكم عالم الحقيقة وزنا مادام لديه عالمه الخاص الذي حلقه له أفراد حاشيته وكان احد مفكري النهضة العربية عبد الرحمان الكواكبي قد أشار إلى ذلك في كتابه "طبائع الاستبداد" قد رصد هذه الظاهرة كما رصدها قبله ابن خلدون في المقدمة،لكن حكامنا لا يقرؤون وان قرؤوا لا يستوعبون وان استوعبوا فإنهم لا يتعضون.لا ينطوي الأمر على الاستبداد وحده وأيضا

ممثلي السلطة في التعامل مع المواطنين ولكن أيضا فسادهم وما كان الفساد الصغير على المستويات الدنيا من البيروقراطيات العربية أن ينتشر،إلا لان الفاسدين والمفسدين في المستويات الوسيطة يغضون البصر عنه وما كان للآخرين إن يكونوا كذلك إلا لان المستوى الأعلى أي النخبة الحاكمة غارقة في الفساد أيضا، وهو ما يسمي بالفساد الكبير،أي أننا لسنا هنا بصدد حالات فردية متناثرة ولكن بصدد سلسلة أو منظومة فساد تبدأ من أعلى مستويات الدولة إلى أن تصل إلى أدنى مستويات المجتمع [1]. والفكر القومي الذي حكم العالم العربي لسنوات طويلة وهو يعيش حاليا محنة الوجود والأسباب وهي محنة تدفع للتأمل في هذه المفارقة بين ما يطلق عليه الحراك العربي حدث في تونس ومصر حيث يتصدر الإخوان المشهد،ويتكرر الأمر نفسه في ليبيا حيث لعب الثوار الإسلاميون الدور الأبرز في نجاح الثورة وإسقاط القذافي، والأمر عينه في اليمن، وسوريا، فان التيار القومي الذي يتفق الكثيرون على انه يعيش محنة حقيقية وأزمة وجود.صحيح أن الإنصاف يقتضي الإقرار بان أزمة التيار القومي سابقة على هبوب رياح التغيير وان هذا الحراك كان كاشفا تلك الأزمة وليس منشئا لها،لكن اللافت أيضا هو تصاعد الشعور بتلك الأزمة وربما بالتهديد الذي يتعرض له التيار القومي،ومرد ذلك الشعور هو أن رياح التغيير تستهدف بشكل لافت دولا وأنظمة اتخذت من شعارات القومية العربية نهجا ومسارا وهو ما أطلق هواجس ومخاوف من طريقة تعاطي بعض الأطراف العربية مع تلك الثورات.وكان احد مفكري النهضة العربية عبد

[1] سعد ابراهيم، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (نحو خطة الطريق)المستقبل العربي**.العدد 398،السنة 2012،مركز الدراسات الوحدة العربية :لبنان .2011.ص134/133

الرحمان الكواكبي قد أشار إلى ذلك في كتابه طبائع الاستبداد" قد رصد هذه الظاهرة كما رصدها قبله ابن خلدون في المقدمة،لكن حكامنا لا يقرؤون وان قرؤوا لا يستوعبون وان استوعبوا فإنهم لا يتعضون.لا ينطوي الأمر على الاستبداد وحده وأيضا ممثلي السلطة في التعامل مع المواطنين ولكن أيضا فسادهم وما كان الفساد الصغير على المستويات الدنيا من البيروقراطيات العربية أن ينتشر، إلا لان الفاسدين والمفسدين في المستويات الواسطة يغضون البصر عنه وما كان للآخرين أن يكونوا كذلك إلا لان المستوى الأعلى أي النخبة الحاكمة غارقة في الفساد أيضا، وهو ما يسمي بالفساد الكبير،أي أننا لسنا هنا بصدد حالات فردية متناثرة ولكن بصدد سلسلة أو منظومة فساد تبدأ من أعلى مستويات الدولة إلى أن تصل إلى أدنى مستويات المجتمع .[1]

وظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004 ونشرته بالعربية جريدة الحياة اللبنانية بتاريخ 2004/02/13، ينطلق المشروع من فرضية محورية تشكل الأساس الذي انبنت عليه حيث تأكد الدراسة انه: كلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة،تزايد التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية.كما يؤكد التقرير أن هناك فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى، على صعيد الحكم القائم على المشاركة.

[1]سعد ابراهيم ،الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (نحو خطة الطريق)المستقبل العربي.نفس المرجع.ص134/133

وعليه فالمشروع يقترح ولوج طريق الإصلاح والذي ينبني على ثلاث محاور:

*تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، والذي يشكل الإطار الذي تتحقق داخله التنمية.

*بناء مجتمع معرفي، والذي يشكل أفراده أداة التنمية.

*توسيع الفرص الاقتصادية. باعتبار المبادرة في ميدان الأعمال هي أداة التنمية.

تتناقض أهداف هذا المشروع الذي يؤكد على دعم الجهود من اجل بناء وتعزيز الديمقراطية والحرية في الوطن العربي مع نتائج "تقرير التنمية الإنسانية العربية" التي تؤكد ان تدفق النفط بأسعار مناسبة، والموقف من إسرائيل عاملين يحددان درجة الرضا لتلك القوى العالمية عن هذه الدول أو تلك، التي تؤكد ان توافق مصالح الدول الكبرى مع بقاء أوضاع سياسية معينة يعرقل حدوث تغييرات سياسية واجتماعية ضرورية ونجاح التجربة الديمقراطية في العالم العربي.[1]

[1]http .arabic/2004/3/1.grandnidadaleeast document./com

ثانيا: سياق الانتقال الديمقراطي وتراكم الخيارات الإيديولوجية

فإن الإلتقاء الإجتماعي بالديمقراطي هو جعل الشعوب يشعرون بأنهم أمر مستباح، كما أنه موجة ثورية من المظاهرات و الاحتجاجات على حد سواء العنيفة و غير العنيفة، وأعمال الشغب و الحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر العام 2010 في تونس احتجاجا على سوء أوضاع المعيشة ما لبثت أن امتدت إلى دول عربية، أي أن هذه الثورات جاءت بعد حادثة البوعزيزي في تونس، وما نتج عليها لاحقا من احتجاجات مست تونس بأكملها نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، كما يعرف أيضا على أنه تلك الثورات التي حدثت في عدة بلدان عربية منذ 2010نتيجة للأسباب و أهداف مختلفة و التي يجمعها قاسم واحد، وهو الثورة ضد أنظمة الحكم القائمة لاستبدالها بأنظمة أخرى تكون أكثر ديمقراطية[1]، بمعنى أن هذه الثورات لم تقتصر على تونس، وإنما مست عديد الدول العربية كمصر و ليبيا ضد أنظمة الحكم السائدة و التي مازالت تداعياتها إلى اليوم، كما يعرف على أنه ظاهرة التأثير في الحراك الاجتماعي العربي وهو إشراك الجميع للتطلع نحو الحرية عبر إسقاط الأنظمة الاستبدادية التسلطية وصولا إلى نوع من إحلال الديمقراطية و ضمان الحريات الواسعة، والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية[2]. لقد كتب محسن البوعزيزي السوسيولوجي التونسي حول التغيرات الصامتة لدى الشباب التونسي ليؤكد اللامبالاة بالشأن العام والانصراف عن

[1]سلام أحمد عولسير، **التوجهات السياسة الخارجية الأردنية توجه أزمات الربيع العربي،2017/2011**، مرجع سابق ، ص05.

[2]مجموعة من الباحثين الربيع العربي، **ثورات االخلاص من الإستبداد،دراسة حالات**، مرجع سابق، ص16.

السياسة والغرق الكلي في الشأن الخاص، فالحراك تجاوز وإنفصل عن البني الإجتماعية ليتحول ذات محركة للحركة الإجتماعية فجسد شكل النظام القمعي للسلطة، وأن البعد الرمزي أخذ أقصى مدته في نيل مطالب الجماهير وتحقيق مسعاهم لإسقاط الأنظمة الفاسدة بشتي الوسائل ففي مصر ظهر شباب حاملو الثورة بأفراد سلاحهم الهاتف النقال لأخذ الصور للكمبيوتر للتواصل الإجتماعي والتفاعل مع العالم ونقل الأحداث وكذلك حمل شعارات كتب عليها أن الحرية والعدالة والكرامة مطمعهم والعيش الكريمة في أوطانهم.[1]

تناول حسن حنفي موضوع غياب الحرية والديمقراطية عند الإنسان العربي" ، هذه الأزمة لا يعتبرها حنفي وليدة لقوانين ودساتير ظالمة أو إجراءات إستثنائية نسيت أو رفضت أن تنص على الحرية والديمقراطية " فالقانون نفسه تعبير عن وضع حضاري وتقنين لحالة ذهنية سائدة ولحظة من لحظات تطور الروح، روح الحضارة التي هي روح الشعب" ذلك أن الحاضر ما هو إلا تراكم للماضي، وإن ما يحدث في واقعنا اليوم من خلال سلوكنا إن هو إلا تراكم تاريخي لماض عشناه، بل أننا لا نعيش حاضرنا إلا بقدر تدخل ماضينا فيه.[2]

إن الدول الأوروبية تعاونت حتى بدايات 2011 مع الأنظمة العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لتأمين مرور الطاقة إليها، ومواجهة انتقال المسلمين المتطرفين إلى

[1] ساري حنيفي ،**ثورتي الياسمين والميدان :قراءة سوسيولوجية اضافات** (مجلة علم الاجتماع)العدد 13،السنة 2011،مركزالدراسات الوحدة العربية :لبنان.ص4

[2] حسن حنفي، **الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في ودائنا المعاصر**، أعمال ندوة" الديمقراطية وحقوق الأنسان في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، نوفمبر 1986،177

أراضيها، وصد موجات الهجرة غير الشرعية عنها. وقد وقعت مع تلك الأنظمة اتفاقيات ثنائية لتحقيق الأمن في المتوسط، تقوم على إصلاحات إجراء سياسية واقتصادية، لكن تلك الأنظمة لا تقوم بأي عملية إصلاح، ربما بسبب تغاضي الأوروبيين عن التزامها بالمعاهدات.

الأزمة الاقتصادية التي تمر بها أوروبا لا تترك لها مجالا لتوفير رؤوس أموال أكبر، كما أنه من المشكوك فيه أن الدول العربية التي ستحكمها حركات إسلامية، ستقبل بالتعاون أو التدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية[1].

خلال 2011 حينما أدركت أنها لن تستطيع منع إسقاط الأنظمة الموالية للغرب، قررت الولايات المتحدة أن تحتفظ بموقف لصالح الشعوب العربية لخلق الظروف المناسبة للتعاون مستقبلاً مع الحكومات الناشئة.

وقال الدكتور عمرو حمزاوي: "يجب أن نُدرك أن دول الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لها علاقات قوية مع أنظمة الحُكم العربية المستبدّة، وواصلت تلك الدول الحفاظ على تلك العلاقات الوثيقة مع الحكام العرب بغضّ النّظر عن الطنطنة بأجندة الحرية، بل إن دول الغرب تخشى أن يأتي التحوّل الديمقراطي في العالم العربي بإسلاميين يُناصبون الغرب العداء، ولذلك، فالسؤال الذي يجب أن يُطرح ليس هو ما الذي يمكن أن يقدِّمه الغرب

[1] فاسيليس ياناكوبولس ،الربيع العربي ...الشرق الاوسط وشمال افريقيا .نقلا عنwww.aljazeera.ne

للتحوّل الديمقراطي في العالم العربي، بل متى سيتوقّف الغرب عن عرقلة طموح الشعوب العربية في التمتّع بحقها في الحرية والتحول نحو الديمقراطية؟".[1]

السياسة الأميركية لم تنحصر في دول المشرق العربي حيث التحدي هناك يتمثل في صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة، فبعد انسحابها من العراق عليها الحفاظ على حلفائها النفطيين وسلامة المضائق البحرية. ويرى المؤلف أن تركيا في المرحلة الحالية أهم كحليف للولايات المتحدة منها في ما بعد فترة الحرب الباردة، بسبب التطورات الجديدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشرق المتوسط.[2]

[1]دراسة لمسيرة التعدّدية السياسية في العالم العربي ومحاولات الإصلاح السياسي منذ عام 2003 بعنوان "فُرَص التعدّدية وحُدُودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي"، نشرت نتائجها مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي وشارك في إنجازها كلّ من الدكتور عمرو حمزاوي، كبير الباحثين بالمؤسسة والدكتورة مارينا اوتاوي، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي."نفس الموقع الالكتروني السابق."

[2]هل دخل التحول الديمقراطي في العالم العربي النفق المظلم؟http/arabic/carnegieendowment/org

ثالثا: عوائق بنيوية أمام الإنتقال الديمقراطي العربي

الفكر القومي الذي حكم العالم العربي لسنوات طويلة وهو يعيش حاليا محنة الوجود والأسباب وهي محنة تدفع للتأمل في هذه المفارقة للتيار القومي وانحساره مفسحا الطريق لتيارات أخرى على رأسها التيار الإسلامي. وما حدث في تونس ومصر حيث تصدر الإخوان المشهد، ويتكرر الأمر نفسه في ليبيا حيث لعب الثوار الإسلاميون الدور الأبرز في نجاح الثورة وإسقاط القذافي، وفي اليمن، وعلى الطريق سوريا.

والحقيقة أن الأنظمة السلطوية العربية دخلت في أزمة عندما فقدت انسجامها الإيديولوجي. فهي من جهة قد سمحت برأس المال الخاص وقبلت بقوانين السوق لكنها في المقابل استمرت في استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية. كما أنها أنهت نظام الحزب الواحد لكنها زورت الانتخابات. وهنا تكمن أزمة الأنظمة السلطوية التي تجد نفسها اليوم عاجزة عن تلبية طلبات السكان الاجتماعية. ولتجاوز هذه التناقضات يلزم تمثيل مختلف التيارات السياسية في المجالس المنتخبة وهو ما لا يمكن أن يقبله حكام يعتبرون أن هناك مجموعات من السكان تسعى لتقويض سلطتهم المركزية. فثقافة النخب الحاكمة ترفض أي مشاركة سياسية لا تخضع لرقابة البوليس. فالأحزاب الحاكمة كالتجمع الدستوري الديمقراطي بقيادة بن علي في تونس والحزب الوطني الديمقراطي بقيادة مبارك في مصر والتجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني بالجزائر هي بمثابة وكلاء للإدارة مهمتها منع السكان من انتخاب ممثليهم. ولم يكن لهذه الأحزاب أي توجه أيديولوجي، ولم يكن لمنتسبيها أي قناعات سياسية بل إن الغنائم المادية التي توزعها الإدارة كانت هي وحدها التي تجرهم إلى هذه الأحزاب. وكان التجمع الدستوري الديمقراطي بقيادة بن علي يضم مليوني منتسب لكن هذا العدد الهائل لم يستطع مواجهة المحتجين في بلد لا يزيد سكانه على أحد عشر مليون نسمة. فقد فهم المتظاهرون أن هذه الأحزاب ليست سوى أصداف فارغة ولذلك كانت مقراتها أول

بنايات تهاجم وتهدم.[1] الواقع أنّ الربيع يقترن، في المخيال الجَمْعيّ، بالخصب والحياة والحُبور. لكنّ ما اقترن بربيعنا هو الحَرْق والدماء، منذ أن أشعل الشابُّ المُجازُ المعطّل محمّد البوعزيزي النارَ في جسده بعد الإهانة التي تعرّض إليها من سلطات بلده. ولئن اعتبرتْ فئةٌ قليلةٌ ذلك الإحراقَ اعتداءً على الذات التي نهى الشرْعُ عن قتلها، فإنّ الغالبيّة العظمى عَدّته فعْلًا بطوليًّا بالنظر إلى ما ترتّب عنه من رجّاتٍ عميقة أسقطتْ إلى الآن أربعة أنظمةٍ عربيّة استبداديّة، وأجْبَرت أنظمةً أخرى على إنجاز إصلاحات وتقديم تنازلات، وكشفتْ عمّا يسْتبْطنه المواطنُ من وعي وتوْقٍ إلى التحرّر والكرامة، ومن قدرةٍ على رفع رأس أمّته عاليًا وتأهيلها للقيام بدورها الحضاريّ المغيّب. وهذا ما أبرزه أحدُهم بقوله: "أنْ تحمل أمّةٌ من الأمم فردًا بعينه على كتفيْها... مسألةٌ فيها وجهةُ نظر. ولكنْ أنْ يحمل فردٌ واحدٌ – كما فعل محمد البوعزيزي – أمّةً على كتفيه، ويؤهّلها من جديد... لاجتراح المُعجزات، فتلك مأثرةٌ كبرى، تكشف... عن تكدُّسٍ للشرط الحضاريّ في العقل العربيّ، ولكنْ على مستوى الكُمون."3

لقد فرض النموذج الغربي المعاصر منذ بداية التوسع الإستعماري، فرض نفسه كنموذج عالمي حضاري جديد جعل من الصعب الاختيار بين الأخذ به أو تركه، وكانت النتيجة بروز مجتمعي أو بالأحرى نمطين من الحياة الفكرية والمادية أحدهما (حداثي، عصري) ينطلق من المرجعية الغربية والثاني(تراثي، أصيل) ينطلق من المرجعية التراثية. ولقد تجنب

[1] عدي الهواري-أستاذ في مؤسسة الدراسات السياسية في ليون، باحث في (CERIEP) و(GREMMO)، بفرنسا.

http://studies.aljazeera.net/issues/2011/12/201112112112142241114.htm(20-09-2013-11:53

المفكر الجزائري مالك بن نبي إلى هذا الموضوع من باب التخندق مع أحد طرفي الصراع المصطلحات من خلال ثنائية (الشوري، الديمقراطية) وللعقل العربي المسلم ولع بإختيار الثنائيات تم إدامة وإدارة الصراع حولهما بين قائل بالإتصال ومناد بالإنفصال ومحاولات توفيقية أخرى. لقد حصر " ابن نبي" المشكل في زواية السياق الحضاري حيث يقول: " ورثنا نحن معشر الشعوب الإسلامية، كما ورثت معنا في الظروف نفسها الشعوب الإفريقية والاسيوية التي خضعت مثلنا للدول الإستعمارية واحتكت بثقافاتها وحضارتهافي إطار الاستعمار، ورثنا من هذا الاتصال وبحكم القانون الذي يفرض على المغلوب عادات وتقاليد الغالب، ورثنا المقاييس المرتبطة بحياة العالم الغربي وبتجربة التاريخية وتقبلنا بعضها لنقيس بها الواقع الإجتماعي لدينا ونقارن على ضوئها ماضينا بما يسحر أبصارنا في حاضر هذه الأمم الغربية[1]".

أننا كأمة تعيش ما بعد سقوط حضارتها ما بعد دولة الموحدين، محكمون بالقانون الذي يقرض على المغلوب أتباع الغالب. لقد أنشأ لدينا اللقاء مع الغرب(الآخر المتغلب) وبوصفنا مهزومين حضاريا مركب نقص جعلنا نضم إلى إسلامنا(أصالتنا_ ذاتنا) كل ما نعتقد أنه ذا قيمة في حضارة الغرب. وكذا ظهرت في أواسط القرن الماضي كتابات تحدثت عن (اشتراكية الاسلام)، (الاسلام والعدالة الإجتماعية)، فترانا لا نتوقف عن استرداد الوسائل المادية بل نتعدى ذلك إلى استرداد الأفكار والمفاهيم، وبالتالي تغدو الديمقراطية من تلك

[1] مالك بن نبي ، **تأملات**، دار الفكر : دمشق، ط3، 1984، ص64

العناصر التي نتقبلها لنضيفها إلى الذات الإسلامي، مقتنعين بما يبرر هذه الإضافة، ولو بصورة شكلية.

من الأسباب الرئيسة لاندلاع الإنتقال الديمقراطي العربيّ سيادةُ الإستبداد والقهر والظلم وغيابُ العدالة الإجتماعيّة والتوزيع الغير مُنْصِف للثروات الباطنية، واستشراءُ الفساد والبيروقراطيّة والزبونيّة في الإدارة والقضاء، وتعاظمُ معدّلات البطالة في أوساط الشباب خرّيجي المعاهد والجامعات، والتطاولُ على حقوق المواطنين وحريّاتهم وكرامتهم. ولا يمكن إغفالُ أثر الأزمة الاقتصاديّة العالميّة (أوائل 2008) في الدول بأسْرها تقريبًا، بما في ذلك بلدانُ الحراك العربيّ، إذ أسهمتْ في تفاقم مشكلاتها الاقتصاديّة والإجتماعيّة، من بطالة وفقرٍ وهشاشة وغيرها؛ الأمر الذي رشّح الوضعَ في تلك البلدان للانفجار في صورة غليانٍ جماهيريّ، مطلبُه الأساس هو الديمقراطيّة والحريّة والكرامة والعدل والشغل. إنتشرت هذه الإحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن.ثورات «الحراك العربي» التي رأى أغلب المحللين السياسيين في العالم أنها نبعت من شوق إلى الحرية والديمقراطية في بلدان طالما حُكمت بالظلم والاستبداد، وهذه الثورات من منظور مختلف تمامًا. أن ثورات البلاد العربية والإسلامية لم تندلع مطلقًا من أجل الحرية و الديمقراطية، وإنما لأسباب مختلفة تمامًا، والدليل على ذلك هو أن المؤمنين بالحرية

والديمقراطية لن يحكموا تلك الدول في نهاية الأمر، وإنما سيكون مصيرها هو حكم الإسلاميين الذين سيعتلون السلطة فيها ويمارسون إستبدادًا أشد وطأة، كما حدث في إيران[1].

تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو "الشعب يريد إسقاط النظام " وبالفعل أسقطت أنظمة كل من "بن على في تونس" و"حسني مبارك في مصر "ومعمر القذافي في ليبيا " وفي الجزائر عبد العزيز بوتفليقة". فيما تم الإتفاق على تنحي "على عبد الله صالح في اليمن"، ومازالت سوريا صامدة في شخص رئيسها "بشار الأسد" في سوريا. وذهب المحللون والإستراتيجيون العرب والغربيون إلى حد التكهن بأن قطار الثورات الذي بدأ لن يتوقف بعد اليوم.كان الكثير ستحصل تحولات كبيرة وبأن "الحراك العربي"سيعم الدول التي كانت تواقة إلى إحداث تغيير في أنظمتها.لقد أدركتْ الشعوبُ العربيّة فعّاليّة تبنّي الخيار الديمقراطيّ في تجاوُز أوضاعها المتأزّمة. على أنّ ما يَسِمى ديمقراطيّة الحراك العربيّ أنها أكثرُ تغلغلًا في بنيات المجتمع، وبين فئاته الشعبيّة بخاصّة، خلافًا لِما كان عليه الأمرُ في السابق حين كانت مَطلبًا مُقترنًا، أساسًا، بالإنتلجنسيا.وليست الديمقراطيّة المأمولة، في الحقيقة تلك التي تأتي في أعقاب إنقلابات سياسيّة، تُسْفر عنها ثوراتٌ داخليّة أو ضغوطٌ خارجيّة، ويجري الترتيبُ لها بعناية تامّة. وإنما سيرورة الانتقال الديمقراطيّ المُرادة في بلداننا، تكمن في العمل على "تغيير وعي الأفراد وتعزيز فرص

[1] جون ار برادلي .تر:شمياء عبد الحكيم ،**مابعد الربيع العربي:كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الاوسط**.ط2012،1.

تعاونهم وتضامنهم وتنظيمهم. فهي ثمرة جهدٍ متواصلٍ محورُه الحقيقيُّ تحريرُ الإنسان، وقبل ذلك تحرّر أولئك الذين يؤمنون بتحرير الإنسان أو يعملون في حقله، من ثقافتهم غير الديمقراطيّة وأساليب عملهم التقليديّ. فهذا التراكمُ الثقافيّ والسياسيّ والإستراتيجيّ هو الذي يمهّد عادةً لنقلة كيفيّة، ويجعل من الإنتفاضات والثورات المُحْتملة شيئًا آخرَ غيرَ التمرُّدات الشعبويّة... التي أدى إخفاقُها إلى تعزيز الإستبداد..."[1]

إن الثورات والإنتفاضات العربية حققت النتائج المأمولة التي قامت من أجلها. ما يبدو واضحا في الحقيقة هو أن العالم العربي دخل في حالة من عدم الاستقرار وتنازع الشرعيات، وغموض المتقبل فالنظام القديم لم يرحل وتتقوض أركانه بالفعل، كما أننا لا نستطيع القول أن نظاما سياسيا عربيا جديدا مختلفا بدا في التشكل. إن النظام القديم يعيد ترتيب أوراقه حتى في غياب رأسه ورموزه، وأنه يصارع للبقاء: بالحديد والنار أو بالدهاء والحيلة، أو بتقديم تنازل هناك في محاولة لتجنب خسارة كاملة. هناك بالطبع عوامل داخلية تتصل بطبيعة النظام العربي، ووجوهه المحلية والإقليمية،كما تتصل بلعبة الأمم،وعاملي النقط وإسرائيل، وهي جمعيا تؤثر سلبا في عملية إنتقال الشعوب العربية إلى ما بعد الانتفاضات أو ما بعد الثورات، للتوصل إلى عقد سياسي اجتماعي جديد بين السلطة والشعب .[2]

---

[1]برهان غليون، "آفاق الديمقراطية في البلاد العربيّة،" مرجع سابق ، ص 18.

[2]فخري صالح .مرجع سابق ،ص11

المبحث الثاني:مواقف الحركات الاحتجاجية من الحراك العربي

أولا: دلالات التغيير وردود فعلالحركات المطالبية اتجاه الأنظمة الحاكمة

لنقل إن الصراع المجتمع مع السلطة اتسم بنوع من الرفض والتعارض والذي افرز على مر هذا الزمن حركات اجتماعية شبابية،باشرت عملها على مواقع الاجتماعية الالكترونية في تسطيرمطالب وأهداف وهمية سجلت على الجهاز العالم الافتراضي ،وبالتالي نسجل هنا قيام هذه الحركات موازاتها مع ما قدمته التكنولوجيات المعاصرة في سبيل نهوضها إلاأن ما وقع هو تكتل الشباب في مجموعة على المواقع الاجتماعية "الفايسبوك"وذلك في إطار المرحلة الأولى،وهي التعبئة الجماعية،والتي أعطت الكثير على المستوى الواقعي الملموس، هذا يجعلنا إلى ضرورة التميز بين الحركات التي تهدف إلى تغيير القواعد،وتلك التي تهدف إلى تغيير القيم،إلا أننا في الحقل السوسيولوجي لا ينبغي أن نأخذ هذا التميز بحرفية .[1]

ويتسبب ضعف الدول، ديمقراطية كانت آم لا، في هبوط المساهمة السياسية وما أسميناه بحق أزمة التمثيل السياسي.فيفقد الناخبون الإحساس بأنهم ممثلون.وهذا ما يعبرون عنه وهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى الطبقة الحاكمة،وينتاب الوهن شعور المرء بوطنيته وذلك عائد أما إلى إحساس العديد من مستهلكون أكثر مواطنين وعالم الانتساب أكثر منهم قوميين، أو إحساس البعض منهم،على العكس ذلك بأنهم مهمشون أو ممنبوذون من مجتمع لا يشعرون

[1]محمد قرون كركيش:**الحركات الاجتماعية من منظور سوسيولجي**، جانفي 2012. http.www.marxy.com

بأنهم يساهمون فيه ،لأسباب سياسية واقتصادية وعرقية (اثنية)وثقافية فالديمقراطية التي أصيبت بالضعف على النحو يمكن تدميرها أما من فوق،على يد سلطة مستبدة،ومن تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الأهلية،وأما انطلاقا من ذاتها عن طريق المراقبة التي تمارسها على السلطة كل من الاوليغارشيات (أنظمة حكم القلة) والأحزاب التي بتكديس الوسائل الاقتصادية والسياسية لتفرض اختيارها على مواطنين تحوالوا إلى ناخبين ليس إلا.[1]إن ما حدث في الوطن العربي هو انتفاضة جماهيرية تمثلت في جموع المتظاهرين من الشباب الجامعي المتعلم والعاطل عن العمل والعمال تلك التي اتسمت بقدراتها على الدمج الاجتماعي الديمقراطي كحساسية المتظاهرين للبطالة وعدائهم للنظام الاقتصادي النيولبيرالي و النيوتيرومونيال مربوطة بحساسيتهم بأهمية العدالة والكرامة والحرية هكذا فان الالتقاء الاجتماعي بالديمقراطي هو جعل الشعوب يشعرون بأنهم تحوالو إلى مستباح لقد كتب محسن البوعزيزي السوسيولوجي التونسي حول التغيرات الصامتة لدى الشباب التونسي ليؤكد اللامبالاة بالشأن العام والانصراف عن السياسة والغرق الكلي في الشأن الخاص،فالحراك تجاوز وانفصل عن البني الاجتماعية ليتحول ذات محركة للحركة الاجتماعية فجسد شكل النظام القمعي للسلطة، وان البعد الرمزي اخذ أقصى مدته في نيل مطالب الجماهير وتحقيق مسعاهم لإسقاط الأنظمة الفاسدة بشتي الوسائل ففي مصر ظهر شباب حاملو الثورة بإفراد سلاحهم الهاتف النقال لأخذ الصور للكمبيوتر للتواصل الاجتماعي والتفاعل مع العالم ونقل

[1]الان توران،**ما الديمقراطية** ؟.تر:عبود كاسرحة ،منشورات وزارة الثقافة :سوريا .2000.ص12-13

الأحداث وكذلك حمل شعارات كتب عليها أن الحرية والعدالة والكرامة مطمعهم والعيش الكريمة في أوطانهم.[1]وبالتالي فكرة حركات الإسلام السياسي كانت مستبعدة في ظل مركزية الحكم التي يسيطر عليها الملك وحاشيته، و بالتالي أغلب التشكيلات الإسلامية كان عملها دعويا سريا، وكان للصحوة الإسلامية في بداية السبعينيات الأثر الواضح في بزوغ الحركة الإسلامية المغربية للعلن،وإتخذت دور المعارض للنظام الحاكم والتي تبنت أفكار الثورة الإيرانية وموقفها وإسقاط سلطة الملك وإقامة دولة الإسلام محلها[2].

ثانيا: توجهات الحركات الإصلاحية نحو الانتقال الديمقراطي

إن المجتمعات المفتوحة اجتماعيا وسياسيا تفتح الباب للشباب وتشجعهم على الخدمة العامة والمشاركة السياسية ولكن الشاهد أن في البلدان الذي ثارفيها الجماهير كلها تغلق باب المشاركة وتحتكر السلطة مثلا الرئيس المصري حسني مبارك وغيره من الرؤساء لم يسمحوا أن يفتحوا قنوات المشاركة وحتي عندما بدا وكأنهم فتحوها فقد كان تحت سمع وبصر أجهزةالأمن والاستخبارات وتحت وصاية وقيادة النخبة الحاكمة ذاتها،حينما قال الرئيس التونسي لأبناء شعبه الثائرين عليه الآن فهمتكم فقد كان قد مر عليه في الحكم 23سنة أيأن الثوار التونسيين قد كانوا

[1]ساري حنيفي،**ثورتي الياسمين والميدان :قراءة سوسيولوجية اضافات** (مجلة علم الاجتماع)العدد 13،السنة 2011،مركزالدراسات الوحدة العربية :لبنان.ص4

[2] حيدر ابراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مرجع سابق،ص87.

صغارا وقت توليه الحكم وكذلك حسني مبارك 83سنة ومعمر القدافي.فقد كان فارق العمر بين شاب ميدان التحرير والحكام فريقا كبيرا بالنسبة لابن خلدون الجيل هو 25سنة فإننا نتحدث عن جيلين بين الحكام والجيل الجديد .[1]

وهذه الظاهرة تلفت نظر بان الشباب العربي منذ أنقوى وعيه وإدراكه، وتعرض إلى عزوا أجنبي في كل فرع من فروع الثقافة التي تنقل مداخلاتها إلى عقولهم فيظهر مفعولها في سلوكهم وأسلوب معيشتهم ليس في مرحلة الشباب فحسب بل أيضا في كل مراحل العمر، فلما يسهم في اقتناء الكثير من الوسائل والأدوات مصنوعة من طرف الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ....فيصبحون من التأثير بالغزو الأجنبي المادي يصيرون دعاة لاستخدامها وينجم كثرة الطلب عليها، ووجود وكلاء وتجار يقومون بالتسويق وإعلانات عليها، وتلعب الموضات المستحدثة دورا مهما في جذب الجماهير وشد انتباههم إليها. ويتضخم هذا الغزو في عقول الشباب بانتشاره في كل المجالات، ويقوى انبهار الشباب بكل ما هو أجنبي ما يرونه ما يعرفونه من التلفزيون من موضوعات وأفلام ودعايات تنضج بحضارة الغرب، أي هتافاتهم المادية إضافة إلى الانترنت والاتصالات الالكترونية لكن اخطر شئ في الغزو الأجنبي يكمن في الجانب الغير مادي من الثقافة الذي يشمل الأفكار والآراء والمعتقدات والمعايير والقيم التي تملى على شباب العربي

[1] سعد الدين ابرهيم ،مرجع سابق .ص134/133

ألوان من السلوك إذ تكرر بانتظام أصبح لهم عادات وأعراف وتقاليد وبدع، يتمسكون بها وشدة التعصب الشديد بها بفاعليتها وهكذا بدون ادني تفكير يصبحون أتباعا لهم يأخذون عنهم ويتلقون من كتبهم ويدعون من أفكارهم وخطر الغزو الأجنبي على الجماهير العربية يظهر أثره المرضي في أصابتهم بنوع من الدونية الفكرية المحبطة أمام الثقافة الأجنبية بعناصرها المادية والغير المادية.فيقتنعون بأنهم المغلوبون بعملية الغزو الذي عليه الأجانب على ايادى عربية مظلمة والمغلوب المولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه وسائر أحواله وعوائده"هكذا أشار إليها عالم الاجتماعي عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته منذ أكثر من 600سنة.[1]

إن النهضة و الفكرية والسياسية التي بدأت مع جمال الدين الأفغاني في العقد السابع من القرن الماضي بوجوده بمصر وبحركته ونشر أفكاره الثورية في أوساط الشباب،ويمكن أن نعتبر التعاليم الفلسفية التي كان إليها أول إيديولوجية إسلامية وان لم تكتمل معالمها على إن هناك حركات إصلاحية دينية قامت قبله أشهرها الوهابية في الحجاز والسنوسية في ليبيا .وقد تطرق الأستاذ عبد الله العروى إلى موضوع الإيديولوجية في كتابه "الإيديولوجية العربية المعاصرة" وخص بالحديث ثلاثة مدارس لثلاث شخصيات كل واحد منهم ينتسب إلى شخصية غربية تقف وراءها وتجيب على أسئلته .

[1] سامية الساعاتي ،**الشباب العربي والتغيير الاجتماعي** ،الدار المصرية اللبنانية :القاهرة.2003.ص59/57

فالمدرسة الإصلاحية لمحمد عبده يختفي وراءها لوثر نبي البروتستانية، والمدرسة الليبرالية لأحمد لطفي السيد يقف خلفها "مونتسكيو" ويثريها بآرائه والمدرسة التقنية لسلامة موسى ويحميها عن بعيد هربرت سبنسر.

وهذه المدارس الثلاث تشترك في نقطة واحدة وهي:التبعية للحضارة الغربية ومدارسها وتعتمد على طبقة خاصة من المثقفين والفنيين وأصحاب المناصب العالية. وتتناسى في نفس الوقت عاملا أساسيا وهو وجود الإحتلال.على أن ظهور الإيديولوجية العربية بشقيها: الليبرالي ،والتقدمي يكتنفها كثيرا من الغموض وقد خططت لنا كعادتنا في كل أعمالنا ،فلازلنا لم نخطط بعد لأنفسنا ولم ندرس قضايانا بل نحن نشتري بأثمان باهظة كل المخططات ،ولا حاجة بنا إلى تكليف أنفسنا عناء البحث والدرس وأن الحالة المؤلمة التي يسيرنا ويتحكم في مصيرنا .

يمكننا بعد تحليل دقيق للأحداث "التي وقعت خلال القرن الماضي أن نجد بعض المبررات للتشاؤم التي ينتابنا ،فبالرغم من إستقلال أكثرية الشعوب الإسلامية صورية،وبالرغم من بعض الحركات التي لم تأت بالثمرة المرجوة ،فإن السلبيات التي ظهرت على مسرح الحياة السياسية كثيرة ومتنوعة منا الشجاعة الكافية للإدلاء بها.[1]

[1]محمد قنانش .**المواقف السياسية بين الاصلاح والوطنية (في فجر النهضة الحديثة)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع :الجزائر .العدد 8.بدون سنة .153/149.

وتتمثل هذه السلبيات في الصليبية الجديدة المسيرة من طرف الإستعمار والهادفة إلى تحطيم الخلافة الإسلامية وتقسيم الدول العربية وتشتيتهم تحت إسم التحرير، وإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين. وموجه الربيع العربي الأخيرة التي وقعت في عدة بلدان عربية آخر شيء.

بدأت المرحلة الثانية مع نهاية الحرب الباردة وبالتزامن مع حرب الخليج وإحتلال صدام للكويت في 1990، وإمتدت حتى إندلاع ثورات الربيع العربي. فقد ركزت هذه المرحلة على قضايا مثل رصد وتحليل رؤى ومواقف الحركات المعنية تجاه قضايا ومسائل عديدة مثل الديمقراطية، والتعددية السياسية والحزبية، وحقوق المرأة والأقليات، والصراع العربي– الإسرائيلي وغيرها، رصد روئ ومواقف هذه الحركات تجاه الغرب، تحليل سياسات الدول الغربية تجاهها وبخاصة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من تداعيات معروفة، كان من أبرزها إنتشار ظاهرة "الإسلاموفوبيا" في المجتمعات الغربية. إهتم بعض الباحثين بتقييم أداء بعض الحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية على مستوى منظمات المجتمع المدني مثل: النقابات المهنية والجمعيات الأهلية ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والإتحادات الطلابية، فضلاً عن تقييم الأداء السياسي للحركات التي سمحت لها النظم الحاكمة بهامش من المشاركة السياسية في بعض الدول، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الإنتخابات، وممارسة العمل البرلماني.وبسبب أن هذه المرحلة شهدت بزوغ ونشأة التنظيمات الجهادية العابرة لحدود الدول Transnational Movements،

مثل "تنظيم القاعدة" الذي إنتشرت فروعه وخلاياه المنتشرة داخل المنطقة العربية وخارجها، فقد حظى هذا التنظيم دون غيره بإهتمام إستثنائي على المستوى الأكاديمي. المرحلة الثالثة (الراهنة) بدأت مع الحراك العربي. علي الرغم من الإعتراف بأن الإسلاميين أو حركات الإسلام السياسي لم يكن لها دور كبير في إشعال الثورات الشعبية، إلا أنها إستأثرت بالإهتمام الأكاديمي من جانب الدوائر الغربية و العربية، ربما لأنها كانت أكثر الفاعلين المؤثرين علي الأوضاع ومراحل ما بعد الثورات. وفى هذا السياق فقد إنصب الإهتمام الأكاديمي في الجانب الأكبر منه على تفسير فوز حركات وأحزاب إسلامية في الإنتخابات ووصولها إلى السلطة في الدول المذكورة، وتحليل أهم التحديات والإستحقاقات التي يتعين عليها مواجهتها وقد إنتقلت من موقع المعارضة إلى موقع السلطة والمسؤولية.

القوى الخارجية وحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية في ظل ما يُعرف بـ"الحراك العربي"بسبب كونه يعتبر من أكثر مناطق العالم إنكشافاً تجاه العالم الخارجي، يدعو للتركيز بجدي علي دراسة وتحليل دور العوامل الخارجية (المتمثلة في القوي الدولية والإقليمية) في العامل العربي وعلاقاتها مع حركات الإسلام السياسي. و" يصعب فهم وتحليل التحولات التي شهدتها – وتشهدها– المنطقة بمعزل عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة النابعة من البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) ".

ثالثا: حركات التغيير الديمقراطي والتجديد في العالم العربي

وكشف الحراكُ دلالةً ثالثة، وهي نجاعة الحراك السلميّ الذي ميّز أغلبَ الثورات العربيّة. فبهذه الميزة حازت تلك الثوراتُ تأييدًا واسعًا، داخليًّا وخارجيًّا، وضمنتْ خسائرَ أقلّ مقارنةً بثورتيْ ليبيا وسوريا، اللتين إستَعمل فيهما الثوّارُ العنفَ المضادّ، فجاءت الحصيلة ثقيلةً جدًّا في البشر والبنى التحتيّة. ذلك لأنّ الثورة، بإستخدامها السلاح، تجعل النظامَ يسوِّغ عنفَه بمواجهة حَمَلَة السلاح الذين لا يتورّع عن رمْيهم بأوصاف الإرهاب والتخريب والإعتداء و"القاعديّة" (نسبةً إلى التنظيم المعروف). وبهذا، تُعدّ سِلميّةُ الحراك العربيّ من أبرز أسباب نجاح الثورة، بسرعةٍ وبكُلفةٍ أقلّ"الربيع العربيّ وخيار الديمقراطيّة: الأسباب – المخاطر – الآفاق،" مجلة الحوار المتمدّن (العراقيّة)، 2011/09/27، في البلاد التي لم تلجأ إلى حمْل السلاح في وجه النظام، وإنْ توفّر في بعضها للثوار. كما في اليمن الذي تصنَّف ثورتُه ضمن الثورات المتفرِّدة من نوعها لذلك السبب تحديدًا. لا يعني تأزم موقف الربيع العربي والمآلات الدرامية للثورات العربية نجاح واستقرار كامل السلطوية الجديدة الآخذة في التصاعد في معظم بلدان المنطقة، فالواقع الديمغرافي متمثلا في النمو السكاني وهيمنة فئة الشباب، فضلا عن المتغيرات المجتمعية في عصر تكنولوجيا المعلومات والإنفتاح على العالم، يجعل من الصعوبة إحتواء ثورات التوقعات والمطالب المجتمعية، خاصة الإقتصادية والإجتماعية، في إطار مؤسسات حكم غير تمثيلية وغير قادرة على إستعاب قطاعات المجتمع بشكل سلمي، وخاصة فئة الشباب التي تمثل القطاع الأكبر في بلدان المنطقة. لاسيما في ظل

الفشل في تحقيق مؤشرات أفضل للتنمية الإنسانية، وعدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية، وسط متغييرات اقليمية ودولية تحد هي الأخرى من إدارة وتنمية الإقتصاد، أو تجعل الخيار الأوحد أمام بلدان المنطقة للخروج من الأزمات هذا بالإضافة إلى تراكم عوامل كامنة ومتجدرة في بنية تجربة بناء الدول الحديثة في مراحل ما بعد الاستعمار في المنطقة العربية، وما صاحبها من إخفاقات تاريخية ممتدة في بناء مؤسسات حديثة وفعالة في الدولة، ومن بين العوامل تصاعد دور الجيوش والعسكر على حساب السياسية المدنية وفوق مؤسسات الدولة، والإخفاق التاريخي في إدارة التعددية الدينية والإثنية، وضعف التنظيمات السياسية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني بما لها من قدرة على القيام بأدوار وسيطة بين الدولة والمجتمع وترشيد الغضب والإحتجاج الشعبي في أفعال منظمة وتسير الخطاب الديني والمؤسسات الدينية وخطابات الهوية واستغلالها في الحكم أو المعارضة على حساب التدافع بين الأفكار والبرامج السياسية والإقتصادية.

تتفق الأنظمة العربية عموما، على تأجيل الديمقراطية بحجة مجموعة من الذرائع نذكر الأكثر رواجا منها:

اولا: عدم توفر النضج السياسي، إذ تدعي هذه الأنظمة أن عدم توفر النضج السياسي للشعب يتطلب تأجيل المشروع الديمقراطي، وبالتالي حماية هذا الأخير من العابثين به، ريثما توفر هذا النضج المزعوم لكن كيف يحصل هذا النضج السياسي_ إن لم يوجد حقا، في ظل إقصاء المجتمع من الشأن السياسي العام؟

ثانيا: حماية الوحدة الوطنية حيث إن النخب الحاكمة التي قادت النضال رأت في التعددية السياسية خطرا على الوحدة الوطنية وبالتالي تعين ترك المسألة الديمقراطية جانبا حتي تدعم وتكرس هذه الوحدة لكن التاريخ أظهر أن الوحدة الوطنية، التي ضحى بالحريات من أجلها لم تصمد أمام موجة التحولات الإجتماعية والنزعات الإستقلالية، وإن إنشقاقات وقعت في الأحزاب الحاكمة نفسها، وأن تغييب الحوار وإحتكار السلطة كانت وراء هذا الإنهيار[1].

الثالث: التنمية الإقتصادية حيث تذرعت السلطة بخنق الحريات في سبيل تحقيق التنمية وتلبية حاجات الشعب المادية قبل حاجاته المعنوية والسياسية وهذا ما يتضح من التجربة الجزائرية التنموية، حيث تم بالحريات والحقوق من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، ولكن لم تتحقق لا هذه ولا تلك ففشلت في سياساتها التنموية وإزداد فقر الموطن[2].

الرابع: حيث تصر النخب الحاكمة على خصوصية محلية لاستبعاد الديمقراطية، كون الأنظمة الحاكمة تحوي في بنيتها السياسية آلياتها الخاصة مما يجعلها في غنى عن الديمقراطية، فمعظم البلدان في العالم الثالث تتذرع بأن تطورها التاريخي، وتراكمات بنيتها السياسية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، هذه الخصوصية هي التي تحدد زمان التحول الديمقراطي الذي ربما يختلف عن الديمقراطية الغربية

[1] إبتسام الكتبي وأخرون، **الديمققراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 53

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001، ص 178.

المبحث الثالث: تحولات وأفاق تجديد العقد بين المجتمع والدولة

أولا: استمرارية التسلط وموقف القوى السياسية من التجديد

وفي نظرة أولية لنتائج الحراك العربي، أن من أهم نتائجهإضطراب حالة الأمن إقليميا ودوليا، واضطراب سوق الطاقة الدولي والاقتصاد لاسيما اقتصاد الدول العربية غير النفطية، وإزدياد موجات الهجرة واللجوء نحو الغرب والدول العربية الآمنة، وظهور مخاطر جديدة على الملاحة في المنطقة، وتعاظم دور تركيا.وفي ديسمبر 2010 لم يتوقع قيام حركة تطيح بالأنظمة العربية، وكانت التوقعات تشير إلى الإطاحة بهم تقليدياً عبر الجيش لتقدمهم في السنّ، على أن الشعوب العربية كانت تتوق إلى "تغييرٍ ما نحو الحرية"، ودور التقنيات الحديثة وشبكات التواصل وقناة الجزيرة في التسريع بسقوط هذه الأنظمة، مما شجع الشعوب الأخرى على الاستمرار في نفس الطريق.يستدعى أيضا إلى مقارنة رؤى ومواقف الحركات والأحزاب الإسلامية تجاه الغرب بعد وصولها للسلطة برؤاها ومواقفها تجاهه قبل ذلك.أماعلي المستوي الإقليمي، وحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، سواء تلك التي وصلت إلى السلطة أو غيرها.

هذه الخطة سبق لأمريكا أن طبقتها في حروبها السابقة وتطبقها اليوم لصالح التنظيمات التي أنشأتها، فالحصار الإقتصادي على روسيا يستهدف دفعا عن التخلي عن سوريا حتى تنفرد بها "داعش" والتحالف الأمريكي الأوروبي العربي الإسلامي الذي يتشكل من 40 دولة عربية

وغربية ضد هذا التنظيم في العراق يراد منه إعادة الهيمنة على المنطقة العربية بعد أن أفقد الربيع العربي مشروعية أمريكا في إعادة تقسيم الوطن العربي.[1]

وبعيداَ عن المفاجأة التي حملها الربيع العربي للغرب، يقول ياناكوبولس إن ما يشغل دوائر صناعة القرار فيه هو الأنظمة التي ستحل محل الأنظمة القديمة وتوجهاتها، إضافة إلى التأثيرات على سوق الطاقة العالمي. وتحاول عواصم –مثل واشنطن وتل أبيب وبروكسل وموسكو– معرفة تأثير الربيع العربي على نفوذها الدولي.وبالنظر إلى حالة الثورات، وما آلت إليه أوضاع الدولة التي قامت فيها، بعد مرور سنوات نلاحظ أنها لم تتبع مسارا واحدا، فهناك من يري أن ما حدث في مصر وتونس يرشحهم الدخول في مرحلة الإنتقال سياسي سلمي طويل يشوبه عدم الإستقرار ويحدث فيه الإصلاح الديمقراطي على مراحل وعبر صراع وجدل متواصل وإن صح التحليل فإن المجتمعات العربية مفتوحة على إحتمالات عدة أقربها إلى الواقع الميداني هو التحول عن التسلطية ولكن ليس في إتجاه الديمقراطية وإنما في إتجاه تسلطية تنافسية الذي هو بطبيعة غير مستقر لأنه قائم على قواعد ومؤسسات ديمقراطية شكلا وممارسات وتكتيكات تسلطية.إنّ الربيع العربيّ لم يجعل هدفَه الأسمى إسقاطَ رؤساء الأنظمة فقط، بل إسقاط هذه الأنظمة كلّها، لإدراكه أنّ من شأن الإبقاء على أجهزتها وكوادرها أن يُنبت في المستقبل قادةً مُفسدين آخرين. وجعل الربيعُ العربيُّ من

[1] عبد العالي رزاقي،**جمهورية العسكر في الوطن العربي**.الشروق للانتاج وتانشر الاعلامي.:الجزائر.2014ص127–128.

القضاء على الأنظمة التسلطيّة نقطةَ البدْء في مسلسل طويل من الإصلاحات البنيويّة العميقة، وفي مجابهة التحدّيات المفروضة من الداخل ومن الخارج معًا. ولعلّ أبرز هذه التحدّيات: "تحديد الهُويّة والإنتماء في ما يتعلّق بالدولة وطبيعتها ومرجعيّتها (دولة مَدنيّة – المرجعيّة الإسلاميّة – النظام العَلمانيّ...). ويشكّل بناءُ نظُمٍ تؤْمن بالتعدديّة السياسيّة والتداول السلميّ للسلطة، من خلال ممارسة الديمقراطيّة الحقِّ عبر صناديق الاقتراع، إلى جانب الإيمان بحريّة التعدديّة الدينيّة والمذهبيّة والقوميّة والثقافيّة والاجتماعيّة للأقلّيّات وحمايتها، هاجسًا مشروعًا في تأمين دولة المواطَنة والوطن للجميع."

ولعل أهمّ دلالة يمكن استقاؤها من حراك الربيع العربيّ أنّ إرادة الشعوب التوّاقة إلى الحريّة لا تُقهر، وإنْ وُجهتْ بأعْتى أصناف السلاح، لأنها تدرك أنّ الحريّة والكرامة كنْزان عزيزان حقيقٌ أن تُبذل لأجلهما الأنفس. وكشف ذلك الحراك، أيضًا، أنّ الثورة نَتاجٌ حتميٌّ لواقعٍ سِمتُه الأبرزُ هي الفساد والقهر والركود وغياب المساواة[1].

الذين لم يقرءوا التاريخ يظنون ما صنعته أمريكا بالعراق من إحتلال وتقسيم أمرًا مفاجئًا جاء وليد الأحداث التي أنتجته، وما يحدث الآن في جنوب السودان له دوافع وأسباب، ولكن الحقيقة الكبري أنهم نسوا أن ما يحدث الآن هو تحقيق وتنفيذ للمخطط الإستعماري الذي خططته وصاغته وأعلنته الصهيونية والصليبية العالمية؛ لتفتيت العالم الإسلامي، وتجزئته

[1] عامر صالح، "**الربيع العربيّ وخيار الديمقراطيّة: الأسباب – المخاطر – الآفاق**،" مجلة الحوار المتمدّن (العراقيّة)، 2011/09/27

وتحويله إلي "فسيفساء ورقية" يكون فيه الكيان الصهيوني السيد المطاع، وذلك منذ إنشاء هذا الكيان الصهيوني على أرض فلسطين 1948، وعندما ننشر هذه الوثيقة الخطيرة لـ"برنارد لويس" فإننا نهدف إلي تعريف المسلمين بالمخطط، وخاصة الشباب الذين هم عماد الأمة وصانعو قوتها وحضارتها ونهضتها، والذين تعرضوا لأكبر عملية "غسيل مخ" يقوم بها فريق يعمل بدأب؛ لخدمة المشروع الصهيوني الأمريكي لوصم تلك المخططات بأنها مجرد "نظرية مؤامرة" رغم ما نراه رأي العين ماثلاً أمامنا من حقائق في فلسطين والعراق والسودان وأفغانستان، والبقية آتية لا ريب إذا غفلنا. إن اللحظة التي تعيشها الأمة العربية وشعوبها تقتضي من جميع مفكري ومثقفي ومنتسبي التيارات قومية أو إسلامية ،قدرا من المصارحة والمكاشفة للبحث بشكل جاد وحقيقي في أسباب وجوهر تلك الأزمة وسبل الخروج منها أو تجاوزها بأقل الخسائر. ومن هنا فإن الربيع الثورات العربية كان عامل الأكثر سطوعا في هذه الأزمة لأنه جاء،في رأي البعض، بمثابة هجمة شرشة من طرف الغرب وكذلك أنظمة قومية ماتت سريرتها ونحن نتحدث عن مرتاحي الضمير عن تلك الأنظمة سواء التي كانت في العراق وليبيا أو سوريا بإعتبارها عنوانا حقيقيا وتعبيرا عن أنظمة بدأت رافعة شعارات عظيمة وإنتهت بخيانة كل تلك الشعارات التي حملتها من وحدة عربية وحرية وإشتراكية فإنتهت بوحدة العائلة وحرية قتل الشعوب وإستعبادها وحرية السرقة والنهب للمال العام.[1]

[1] الربيع العربي وازمة القومية العربية محمد قياتيhttp://unitedna.net

ثانيا: أزمات مستمرة وتفاقم للصراع بين الدولة والمجتمع

ولم يكن القطاع الإقتصادي نظرا لضعف مردوديته يتيح إستثمارات جديدة توفر مزيدا من فرص العمل. وباتت كل المؤشرات الإقتصادية تنذر بالتردي و نموه الضعيف وبطالة متزايدة وإنتاجية متدنية... وكما كانت الحال في الدول الاشتراكية السابقة فإن إقتصاد الدولة بدل أن يؤدي وظيفته الأصلية المتمثلة في حماية السكان من أثار تقلبات السوق بات يطبعه الفساد وكساد المؤسسات وإنتشار الرشوة. ، وإتجهت هذه النخب بعد الإستقلال كما هو الحال في الجزائر 1962 إلى تبني فكرة الحزب الواحد، أو الحزب القائد والطليعي، وإقترن هذا التوجه مع طرح مفهوم جديد للديمقراطية هو الديمقراطية الإشتراكية، أو كما يسميها نقادها" ديمقراطية العساكر" حيث رفع شعار "الحرية كل الحرية للشعب، ولا حرية لأعداء الشعب" ويعرف بأنه القوى العربية العاملة غير المستقلة، وبرزت كتابات ترفض الزعم بأن النظام البرلماني الحزبي القائم على تعدد الأحزاب هو الصيغة العملية للنظام الديمقراطي وترفض الزعم بإمكان بناء الديمقراطية على غير قاعدة إشتراكية.[1]

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، نفس المرجع ص 139

فإن الدولة تنحل كلية في الجهاز. إنه يبرر ذلك من منطلق عهد التنظيمات لما كانت الدول العربية مستعمرة. إذ أن الحكم الإستعماري كان قد أدخل الكثير من التحسينات على هذا الجهاز حتى أصبح أقوى مما كان عليه فيما مضى.[1]

لنقل أن الصراع المجتمع مع السلطة إتسم بنوع من الرفض والتعارض والذي أفرز على مر هذا الزمن حركات إجتماعية شبابية، باشرت عملها على مواقع الإجتماعية الإلكترونية في تسطير مطالب وأهداف وهمية سجلت على جهاز العالم الإفتراضي، وبالتالي نسجل هنا قيام هذه الحركات بالموازاة مع ما قدمته التكنولوجيات المعاصرة في سبيل نهوضها إلا أن ما وقع هو تكتل الشباب في مجموعة على المواقع الإجتماعية"الفايسبوك"وذلك في إطار المرحلة الأولى، وهي التعبئة الجماعية، والتي أعطت الكثير على المستوى الواقعي الملموس، هنا نقطة التحول التي أفاضت الكأس، هذا القول يجعلنا إلى ضرورة التميز بين الحركات التي تهدف إلى تغيير القواعد، وتلك التي تهدف إلى تغيير القيم إلا أننا في الحقل السوسيولوجي لا ينبغي أن نأخذ هذا التميز بحرفية .[2]

ويتسبب ضعف الدول، ديمقراطية كانت أم لا، في هبوط المساهمة السياسية وما أسميناه بحق أزمة التمثيل السياسي. فيفقد الناخبون الإحساس بأنهم ممثلون. وهذا ما يعبرون عنه وهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى الطبقة الحاكمة، وينتاب الوهن شعور المرء بوطنيته وذلك

[1] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة، دار التنوير**: بيروت،ط3، 1984،ص90

[2] محمد قرون كركيش:الحركات الاجتماعية من منظور سوسيولجي، جانفي 2012.http.www.marxy.com

عائد أما إلى إحساس العديد من الأفراد بأنهم مستهلكون أكثر مما هم مواطنين والانتساب أكثر منهم قوميين، أو إحساس البعض منهم، على العكس ذلك بأنهم مهمشون أو منبوذون من مجتمع لا يشعرون بأنهم يساهمون فيه، لأسباب سياسية أو إقتصادية أو عرقية (إثنية)أو ثقافية. فالديمقراطية التي أصيبت بالضعف على النحو يمكن تدميرها أما من فوق، على يد سلطة مستبدة، وأما من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الأهلية، وأما إنطلاقا من ذاتها عن طريق المراقبة التي تمارسها على السلطة كل من الأوليغارشيات (أنظمة حكم القلة) أو الأحزاب التي بتكديس الوسائل الإقتصادية أو السياسية لتفرض إختيارها على مواطنين تحولوا إلى ناخبين ليس إلا.[1]

ومع الحكم المطلق يستقر في وجدان الحاكم أن بلاده قد أصبحت ملكية خاصة يملكها،وأن حقيقة الأمر ما حدث في تونس مثلا أن بن على كغيره من حكام العرب ينحدر من أصول شعبية تونسية ولكن بمجرد بداية الصعود في مراتب السلطة فإن التفاعل مع الشعب يبدأ في التناقص تدريجيا إلى أن ينقطع تماما،وهكذا فمن طبائع الإستبداد أن لا يعسر الحاكم عالم الحقيقة وزنا مادام لديه عالمه الخاص الذي حلقه له أفراد حاشيته وكان أحد مفكري النهضة العربية عبد الرحمان الكواكبي قد أشار إلى ذلك في كتابه طبائع الإستبداد قد رصد هذه الظاهرة كما رصدها قبله إبن خلدون في المقدمة ،لكن حكامنا لا يقرؤون وأن قرؤوا لا يستوعبون وإن استوعبوه فإنهم لا يتعضون. لا ينطوى الأمر على الاستبداد وحده وأيضا

[1] الان توران ،**ما الديمقراطية** نفس المرجع.ص12-13

ممثلي السلطة في التعامل مع المواطنين، ولكن فسادهم وما كان الفساد الصغير على المستويات الدنيا من البيروقراطيات العربية أن ينتشر، إلا لأن الفاسدين والمفسدين في المستويات الوسط يغضون البصر عنه وما كان للآخرين أن يكونوا كذلك فالمستوى الأعلى أي النخبة الحاكمة غارقة في الفساد أيضا،وهو ما يسمي بالفساد الكبير ،أي أننا لسنا هنا بصدد حالات فردية متناثرة ولكن بصدد سلسلة أو منظومة فساد تبدأ من أعلى مستويات الدولة لتصل إلى أدنى مستويات المجتمع .[1]

لم تكن سنة 2011 سنة إستثنائية فحسب، بل سنة تأسيسية أيضا ،إذن تحولات هذه السنة هي من العمق بحيث أنها تلغي ما قبلها من مؤسسات وشخصيات وعقليات وسلوكيات، وتؤسس لكل ما بعدها، الأحداث هذه تدخل التاريخ كحدث تأسيسي لمرحلة مقبلة عليها الشعوب العربية.[2]

و الفكر القومي الذي حكم العالم العربي لسنوات طويلة وهو يعيش حاليا محنة الوجود والأسباب وهي محنة تدفع للتأمل في هذه المفارقة بين ما يطلق عليه الربيع العربي الراهن وبين ما يمكن أن نسميه خريف التيار القومي وإنحساره مفسحا الطريق لتيارات أخرى على رأسها التيار الإسلامي. يحدث هذا الآن في تونس ومصر حيث يتصدر الإخوان المشهد،

[1] سعد ابراهيم ،**الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (نحو خطة الطريق)المستقبل العربي**.العدد 398،السنة 2012،مركز الدراسات الوحدة العربية :لبنان .2011.ص133/134

[2] محسن عوض ،**الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي** ،مجلة المستقبل العربي :بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية .العدد388. 2011،ص52

ويتكرر الأمر نفسه في ليبيا حيث لعب الثوار الإسلاميون الدور الأبرز في نجاح الثورة وإسقاط القذافي، والأمر عينه في اليمن، وعلى الطريق سوريا. فهل يحمل هذا الربيع العربي في طياته خريف التيار القومي الذي يتفق الكثيرون على أنه يعيش محنة حقيقة وأزمة وجود. صحيح أن الإنصاف يقتضي الإقرار بأن أزمة التيار القومي سابقة على هبوب رياح التغيير وأن هذا الربيع كان كاشفا تلك الأزمة وليس منشئا لها، لكن اللافت أيضا هو تصاعد الشعور بتلك الأزمة وربما بالتهديد الذي يتعرض له التيار القومي،ومرد ذلك الشعور هو أن رياح التغيير تستهدف بشكل لافت دولا وأنظمة إتخذت من شعارات القومية العربية نهجا ومسارا وهو ما أطلق هواجس ومخاوف من طريقة تعاطي بعض الأطراف العربية مع تلك الثورات. والحقيقة أن الأنظمة السلطوية العربية دخلت في أزمة عندما فقدت إنسجامها الإيديولوجي. فهي من جهة قد سمحت برأس المال الخاص وقبلت بقوانين السوق لكنها في المقابل إستمرت في إستخدام الإقتصاد كوسيلة سياسية. كما أنها أنهت نظام الحزب الواحد لكنها زورت الإنتخابات. وهنا تكمن أزمة الأنظمة السلطوية التي تجد نفسها اليوم عاجزة عن تلبية طلبات السكان الإجتماعية. ولتجاوز هذه التناقضات يلزم تمثيل مختلف التيارات السياسية في المجالس المنتخبة وهو ما لا يمكن أن يقبله حكام يعتبرون أن هناك مجموعات من السكان تسعى لتقويض سلطتهم المركزية. فثقافة النخب الحاكمة ترفض أي مشاركة سياسية لا تخضع لرقابة البوليس. فالأحزاب الحاكمة هي بمثابة وكلاء للإدارة مهمتها منع السكان من إنتخاب ممثليهم. ولم يكن لهذه الأحزاب أي توجه أيديولوجي، ولم يكن لمنتسبيها

أي قناعات سياسية بل إن الغنائم المادية التي توزعها الإدارة كانت هي وحدها التي تجرهم إلى هذه الأحزاب. وكان التجمع الدستوري الديمقراطي بقيادة بن علي يضم مليوني منتسب لكن هذا العدد الهائل لم يستطع مواجهة المحتجين في بلد لا يزيد سكانه على أحد عشر مليون نسمة. فقد فهم المتظاهرون أن هذه الأحزاب ليست سوى أصداف فارغة ولذلك كانت مقراتها أول بنايات تهاجم وتهدم.[1]

تكمن قوة الثورتان التونسية والمصرية في كونها كانت ثورات صاعقة في سرعتها، ولم تتح فرصة للتأمل والتدخل .فقد غيرت نظرة الغرب المتوقف على حافة المراهنة على الأنظمة المتهالكة والبائدة .سرعتها وفرت لها حصانة من الإنهيار الداخلي وفتحت أمامها فرصة الحفاظ على مكاسبها .وضاقت مجالات التدخل التي تعتبر مقتلا حقيقيا لأية ثورة .جدة الفعل التنظيمي الذي إن بنى على وسائل غير مسبوقة غير كل شئ ،بل هز اليقينيات السابقة .لا يحتاج الأمر إلى كبير دليل إذ يكفى النظر في وضعية الثورات اللاحقة لندرك أن فعل العفوية لم يعد هو من يحركها كما كان في البداية .

[1] عدي الهواري–أستاذ في مؤسسة الدراسات السياسية في ليون، باحث في (CERIEP) و(GREMMO)، بفرنسا.

http://studies.aljazeera.net.htm(20-09-2014-11:53)

واضح من الثورات اللاحقة كالثورة اليمنية والليبية والبحرينية والسورية، حيث إتخذ التدخل الأجنبي أشكالا مختلفة لم يكن دائما في صالح الحركية الاجتماعية التي احدثتها الثورات وقلبها للحقائق الثابتة والمستقرة .

التدخلات الغربية أو العربية تدل على أن هناك لحظة تفكير مرتبطة بالضرورة بالمصالح الاقتصادية أو السياسية تلغي حتما العنصر الذاتي للثورة أو تقلل من إستقلاليتها على الرغم من حاجة الثورة إليها .هناك بحث عميق ،غربي تحديدا،لأنه المالك الرئيسي للقوة،لمصاحبة التحولات المتسارعة هنا وهناك في الوطن العربي ،وعدم تركها لمسارها الطبيعي .

التدخل الإنساني يخفى غموضا واضحا ومخاطرة قد تفقد الثورة تاريخيتها وخصوصيتها وإبداعيتها الذاتية،لا يعنى هذا مطلقا عدم مساعدة الثورات للوصول إلى بر الأمان ،لكن ذلك يقتضي بالضرورة وضع فكرة التدخل المباشر على جنب مهما كانت المبررات القانونية والشرعية .نعرف أن أي ثورة هي رهان على المستقبل وليس فقط اللحظة الراهنة .[1]

يبدو أن المنطقة العربية تمر بإختبار صعب تبدو فيه كل الطرق وكأنها تؤدى إلى مصطلح هو السلطة الذي يمثل مفتاح الباب الكبير لفهم ما يجري داخل الدول العربية ،قبل أن ينعكس لاحقا على ما يجري بين الدول العربية ،فأهم ما يدور في الأوقات المثيرة الحالية

[1] مقال بقلم وسيني الاعرج ،**مفارقات الربيع العربي** .جريدة الشروق اليومية العدد 16للسنة 2011

يرتبط بتحدى السلطة، أو التخلى عن السلطة أو إنهيار السلطة ،أو إعادة بناء أو صراعات للإستحواذ على السلطة أو العودة إلى المربع الأول "تحدى السلطة".[1]

وبالنظر إلى حالة الثورات العربية، وما آلت إليه الأوضاع التي قامت فيها، خصوصا بعد مرور وقت على حدوثها، نلاحظ أنها تتبع مسارا واحدا فهناك من يرى أن ما يحدث في مصر وتونس يرشحهما للدخول في مرحلة إنتقال سياسي سلمي طويل يشوبه عدم الإستقرار ويحدث فيه الإصلاح الديمقراطي على مراحل عبر صراع وجدل متواصل وإن صح التحليل فإن المجتمعات العربية مفتوحة على إحتمالات عدة أقربها إلى الواقع الميداني هو التحول عن التسلطية ولكن ليس في إتجاه الديمقراطية وإنما في إتجاه تسلطية تنافسية الذي هو بطبيعة غير مستقرة لأنه قائم على قواعد ومؤسسات ديمقراطية شكلا وممارسات وتكتيكات تسلطية.[2]

ففي مصر تم تغيير النظام دون تغيير فلسفة النظام وبنيته إلى حد أنك إذا تجاوزت الوجوه والأسماء،فستجد فعاليات مجلس الشعب كما كانت مع النظام السابق وإن اختلفت الموضوعات أي طريقة العمل وأدواته وإجراءته وأطرافه ،أي البعد المؤسسي في العملية السياسية، لم تزل كما هي، أما في تونس حدثت تغيير في بنية وفلسفة النظام ،إذ أحدث

[1] محمد عبد السلام ،**اوقات مضطربة ،الحاجة الى فهم حدود السلطة في المنطقة العربية** .مجلة السياسة الدولية :القاهرة مؤسسة الاهرام ،العدد 188،2012،ص6

[2] جمال عبد الجواد ،التحول الديمقراطي في مصر يشوبه عدم الاستقرار http:www.youm7.Neus لوحظ في 2018/12/2

تغيير جذري في بنية النظام وأدواته وطريقة عمله ،أما الحالة اليمنية وتحت ضغوط الجوار الجغرافي وهيمنة المركب (العسكري . القبلي)الحاكم ،لم تكن أمام الثورة اليمنية إلا إجراء عملية تجميل للنظام الساقط بحيث تعطى إنطباعا بتغيير النظام، ثم جاءت السلوكيات التالية للنظام الجديد لتعييد تكرار نفس منهجية النظام القديم في نشاطات الجماعات المسلحة المناوئة.[1]

وتقوم الحالتان الليبية والسورية نموذجا مختلفا تعكسه دلالة العلم الثوري ففي كلا الحالتين،رفعت جماهير الثورة علما يعود لنظام سابق عن النظام الذي قامت الثورة لإسقاطه،ففي الحالة الليبية كان علم الملكية،والحالة السورية كان علم الإنتداب البريطاني، وفي كلتا الحالتين يعكس العلم التوجهات الثورية ومسارات الثورة والملاحظ أن النظام الثوري في ليبيا لا يملك إلى رؤية واضحة للمستقبل ولم تتبلور هياكله،ولم يخرج من تبعات إسقاط النظام بعد،ويعاني أزمة بناء دولة لأن القوى التي شاركت في إسقاط النظام كانت تمثل مناطق وقبائل مختلفة وكان التحدى الرئيسي في دول الثورات العربية هو كيفية إدارة عملية التحول من النظم التي أسقطتها الثورة إلى أوضاع جديدة تلبي طموحات الثوار،وهنا يكمن التحدى الحقيقي،إذ أن هذه الثورات فجرت ثورة من التوقعات تفوق بكثير قدرة الدولة على الإستجابة لها، وخاصة في ظل تناقص الموارد بشكل غير مسبوق. ففي مصر وتونس،كانت

[1]محمد نوراالدين افايه،**التحرر من السلطوية والديمقراطية** ،مجلة المستقبل العربي :بيروت ،مركز الدرسات الوحدة العربية ،العدد 391. 2011،ص12

السياحة مثلا :نسبتهم بما يتراوح من 7. 15 بالمئة من الناتج القومي عند اندلاع الثورة ،وقد نضب هذا المصدر. وكاد ينضب . نتيجة لإنخفاض السياحة بشكل غير مسبوق. وفي الوقت نفسه، فقد إنخفضت الصادرات، وتقلصت الضرائب، نتيجة لتراجع النشاط الإقتصادي، وكانت محصلة ذلك كله أن إنقلبت معدلات النمو السريع إلى معدلات تقل عن معدل نمو السكان فقد تراجع معدل النمو في مصر إلى 9 بالمئة، وفي كل من سوريا وتونس إلى 2 بالمئة واليمن إلى 3 بالمئة وليبيا نحو 1 بالمئة. وفي ظل هذه الظروف، كان السؤال المحوري المطروح على القيادات الجديدة في هذه الدول هو:كيف يمكن الاستجابة لثورة التوقعات الشعبية التي فجرتها الثورة، في ظل تراجع النمو ونقص الموارد ؟ لا يجدي هنا وصف التوقعات بالمشروعة وغير المشروعة. الواقع أن هناك ضغوطا قوية تطالب بالإستجابة. وفي ظل الإنفراج الديمقراطي الحالي، تعبر هذه الضغوط عن نفسها بشكل واضح قد يصل إلى تعطيل الحياة الاقتصادية، أو العنف أحيانا. ولقد إستجابت دول الربيع العربي لهذه الأوضاع الجديدة بطرق مختلفة، تراوحت بين نوع من الإنتقال السلس للسلطة في تونس، إلى تحول قلق نحو الديمقراطية في مصر، إلى عنف مسبوق في ليبيا واليمن وسوريا. وفي الواقع لا تزال التطورات غير مستقرة في هذه الدول، حيث يمكن الحديث عن نموذج لإدراة التحول يعتمد على مضي في التحول الديمقراطي مع محاولة تدبير الموارد اللازمة للإستجابة لمتطلبات إستعادة النشاط الاقتصادي .[1]

[1] سمير رضوان ،**ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية** ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة :مؤسسة

إذا سلمنا بأن إرادة الشعوب هي التي تقف وراء الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا وغيرها من الأقطار العربية، فهذا يعنى أن الإستثناء مستبعد، وربما يصير نكتة العصر التي تقول إن أبا ضحى بإبنه بعد أن إنتصرت الثورة المضادة في بلده،وعندما سئل:هل هو قربان "الإستقرار الذي لا يقدر بثمن "فقال :لا.وإنما هو تضحية حتى لا يقال بأنني لم أشارك في الثورة وحافظت على إبني حتى يعيش على "فضلات الثورة المضادة ". أما إذا سلمنا بالرأي الآخر الذي يزعم بأن ما يجري في الوطن العربي ليس ثورة شعبية نابعة من إدراة الصاعد في التغيير وأنها امتداد للإستراتيجية الأمريكية التي بدأت بمشروع " الفوضى الخلاقة "في أفغانستان والعراق وتريد إستكمال مشروعها الشرق الأوسط الكبير بتقسيم الأقطار العربية وأن البداية من ليبيا فهذا الطرح يراد منه إنقاذ النظام العربي من السقوط والقيام بثورة مضادة للبقاء. إن ثنائية السقوط بدأت من سقوط "جدار برلين "العام 1988 و ثنائية السقوط وهما الطالبان والرئيس الراحل صدام حسين، وها نحن دخانا مرحلة جديدة في ثنائيات جديدة بدءا من زين العابدين بن على وحسنى مبارك وعبد الله صالح ومعمر القذافي ،في انتظار سقوط رؤساء الانظمة الباقية لتبدأ ثنائية جديدة .[1]

الاهرام ،العدد188. 2012،ص75

[1]عبد العالى رزاقي ،"**الثورة والثورة المضادة** ".نفس المرجع

ثالثا:تحولات وافاق تجديد العقد بين المجتمع والدولة

إن أجواء التفاؤل التي عاشتها الجماهير العربية خلال السنوات القليلة الماضية بقُرب نهاية عصور الإستبداد والحُكم مدى الحياة أو التوريث وعدم تداول السلطة بشكل سِلمي، أخذت في الانحصار فيما يستعدّ جيل جديد من سُلالة الحكّام الحاليين لوراثة السلطة، حتى في نظم غير مَلَكية، مثل جمال مبارك في مصر وسيف الإسلام القذافي في ليبيا. الربيع العربيّ ملحمة جماهيريّة بإمتياز، قادها الشبابُ، بالأساس، بعيدًا عن أيّ تأطير سياسيّ أو حزبيّ أو إيديولوجيّ. وكان منطلقها شعبيًّا وسلميًّا. وكانت مفاجئة ككلّ الثورات، بل يرى ناشطٌ سياسيّ أنّها أعظمُ من الديناميّات الثوريّة الأخرى بسبب "تغيّر مفهوم الزمن في عصرنا الحاليّ؛ الشابُّ التونسيّ محمد البوعزيزي الذي حرق نفسه. فانتقلت الشرارة وسرت مثل النار في الهشيم. حصلت اللحظة الثوريّة بإتحادٍ بين العوامل الموضوعيّة والعوامل الذاتيّة، لنقل أن الصراع المجتمع مع السلطة إتسم بنوع من الرفض والتعارض والذي أفرز على مر هذا الزمن حركات إجتماعية شبابية، باشرت عملها على مواقع الإجتماعية الإلكترونية في تسطير مطالب وأهداف وهمية سجلت على الجهاز العالم الإفتراضي، وبالتالي نسجل هنا قيام هذه الحركات موازاتا مع ما قدمته التكنولوجيات المعاصرة في سبيل نهوضها إلا أن ما وقع هو تكتل الشباب في مجموعة على المواقع الإجتماعية "الفايسبوك" وذلك في إطار المرحلة الأولى، وهي التعبئة الجماعية، والتي أعطت الكثير على المستوى الواقعي الملموس، هنا النقطة التحول التي أفاضت الكأس، هذا القول يجعلنا إلى ضرورة التميز بين

الحركات التي تهدف إلى تغيير القواعد، وتلك التي تهدف إلى تغيير القيم إلا أننا في الحقل السوسيولوجي لا ينبغي أن نأخذ هذا التميز بحرفية .[1]ويتسبب ضعف الدول، ديمقراطية كانت أم لا، في هبوط المساهمة السياسية وما أسميناه بحق أزمة التمثيل السياسي. فيفقد الناخبون الإحساس بأنهم ممثلون. وهذا ما يعبرون عنه وهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى الطبقة الحاكمة، وينتاب الوهن شعور المرء بوطنيته وذلك عائد أما إلى إحساس العديد من الأفراد بأنهم مستهلكون أكثر مما هم مواطنين وعالمي والانتساب أكثر منهم قوميين، أو إحساس البعض منهم، على العكس ذلك بأنهم مهمشون أو ممنبوذون من مجتمع لا يشعرون بأنهم يساهمون فيه، لأسباب سياسية أو إقتصادية أو عرقية (إثنية)أو ثقافية. فالديمقراطية التي أصيبت بالضعف على النحو يمكن تدميرها أما من فوق، على يد سلطة مستبدة، وأما من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الأهلية، وأما إنطلاقا من ذاتها عن طريق المراقبة التي تمارسها على السلطة كل من الأوليغارشيات (أنظمة حكم القلة)أو الأحزاب التي بتكديس الوسائل الإقتصادية أو السياسية لتفرض إختيارها على مواطنين تحوالو إلى ناخبين ليس إلا.[2]

[1]محمد قرون كركيش:**الحركات الاجتماعية من منظور سوسيولجي**،جانفي 2012. http.www.marxy.com لوحظ في 2019/3/25.

[2]الان توران ،**ما الديمقراطية؟**، نفس المرجع.ص12-13

إن ما حدث في الوطن العربي هو إنتفاضة جماهيرية تمثلت في جموع المتظاهرين من الشباب الجامعي المتعلم والعاطل عن العمل والعمال تلك التي إتسمت بقدراتها على الدمج الإجتماعي الديمقراطي كحساسية المتظاهرين للبطالة وعدائهم للنظام الاقتصادي النيوليبرالي و النيوتيرومونيال مربوطة بحساسيتهم بأهمية العدالة والكرامة والحرية هكذا فأن الإلتقاء الإجتماعي بالديمقراطي هو جعل الشعوب يشعرون بأنهم تحوالو إلى مستباح لقد كتب محسن البوعزيزي السوسيولوجي التونسي حول التغيرات الصامتة لدى الشباب التونسي ليؤكد اللامبالاة بالشأن العام والانصراف عن السياسة والغرق الكلي في الشأن الخاص، فالحراك تجاوز وإنفصل عن البني الإجتماعية ليتحول ذات محركة للحركة الإجتماعية فجسد شكل النظام القمعي للسلطة،وأن البعد الرمزي أخذ أقصى مدته في نيل مطالب الجماهير وتحقيق مساعهم لإسقاط الأنظمة الفاسدة بشتي الوسائل ففي مصر ظهر شباب حاملو الثورة بأفراد سلاحهم الهاتف النقال لأخذ الصور للكمبيوتر للتواصل الإجتماعي والتفاعل مع العالم ونقل الأحداث وكذلك حمل شعارات كتب عليها أن الحرية والعدالة والكرامة مطمعهم والعيش الكريمة في أوطانهم.[1] إن الإستقلال المادي والمعنوي للأفراد يتطلب شرطا مؤهلا للفعل الديمقراطي وإنتشار الثقافة على مستوى الجماهيري خاصة أن لكل الثقافة والتواصل محتويات ذات بعد قيمي، وإن كان التخويف من الإنحراف يتهددهما والمتمثل في التضخيم

[1] ساري حنيفي ،**ثورتي الياسمين والميدان** :نفس المرجع.ص4

القيمي أو الايديولوجي للذات، حيث يتجلى ذلك في طغيان الوعظ والتعبئة المذهبية الصرفة، إن لم يكن التزييف والتضليل هما اللذان يسجنان على أنفسهما غطاء سميكا من المشروعية الغائية، ذات المرجعيات المحافظة والمتخلفة في العمق، مهما إدعت الخطب المحشوة يبهما ورسمت من أمال وأحلام. فكلما زاد التواصل بين الجماهير والسلطة، إستدع غرس التفاعل والإنسجام بينهما وبالتالي أصبح كل مواطن في فاعل وليس متلقي قرارات في الفعل السياسي .[1]

لا يعني تأزم موقف الحراك العربي والمآلات الدرامية للثورات العربية، نحاج واستقرار كامل للسلطوية الجديدة الآخذة في التصاعد في التصاعد معظم بلدان المنطقة منذ عام 2013، فالواقع الديمغرافي متمثلا في النمو السكاني وهيمنة فئة الشباب، فضلا عن المتغيرات المجتمعية في عصر تكنولوجيا المعلومات والإنفتاح على العالم، يجعل من الصعوبة إحتواء ثورات التوقعات والمطالب المجتمعية خاصة الإقتصادية والإجتماعية، في إطار مؤسسات حكم غير تمثيلية وغير قادرة على إستعاب قطاعات المجتمع بشكل سلمي.

إن العولمل الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية كانت لها دور قوي ومؤثر أو فاعل في الصراعات الداخلية العربية ويمكن تلخيص أهمها: الدور السلبي لكثير من قوى الاستشراق والتبشير، بالإضافة إلى دور الإستعمار في العالم العربي من الناحية التاريخية، حاولت هذه

[1] سعيد بن سعيد العلوى ،**الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب** .منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية :الرباط.2000.ص116

القوى الثلاث خلق عزلة عدائية ثقافية ودينية ما بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، فلا يخفى على أحد دور هذه القوى في صناعة نخب ثقافية وسياسية ضمن أنماط متجانسة معها لقيادة دول أو المجتمعات العربية أو الأقليات العرقية والدينية، حيث أدت هذه النخب، كما أشرنا سابقا، دورا محوريا في الصراعات الأهلية العربية، فالإستعمار كان يغذي الصراعات العنصرية والطائفية من جهة، ويخلق المغالطات التاريخية والثقافية بين طوائف المجتمع وبشكل أخص بين الأغلبية و"الأقلية". ومن جهة ثالثة كان يعمل على خلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمع، ليحافظ على بؤر الصراعات داخل الدولة العربية الواحدة، وكذلك بين الدول العربية.

لا يمكن أن تنجح دول الربيع العربي في كسب رهان أحداث قطيعة مع الثقافة السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، دون التأسيس لثقافة جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن العربي والسلطة السياسية، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم ،ذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية وهي استنهاض الوعى السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال

قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ،وتكريس دولة القانون ،وماسة السلطة ،وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع .[1]

[1] عثمان الزياني ،تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي ،مركزالجزيرة للدراسات ،2015.ص2

خاتمة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن الحراك العربي لا يكمن أنيكسب رهان أحداث قطيعة مع الثقافة السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، دون التأسيس لثقافة جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن العربي والسلطة السياسية، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم،ذلك من خلال الإستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية وهي إستنهاض الوعى السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة القانون، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع.

الفصل الثاني :

المحددات االسيوسياسية لسيرورة الانتقال الديمقراطي في الجزائر

تمهيد الفصل:

في هذا الفصل سنتطرق إلى تحديد وتحليل الأثار السلبية التي تنتج عن الكثير من السلوكيات المنافية للممارسة السياسية من طرف السلطة، إلى جانب التجربة الجزائرية التي عرفت مرحلة الانفتاح ثم بداية البناء مع حكومة الإصلاحيين ليحدث الارتداد والعودة للتسلطية التقليدية بانتصار التيار المحافظ وبدعم صقور المؤسسة العسكرية. فتحاول قوى إصلاحية داخل النظام إعادة الكرة، مستغلة ضغط الشارع والحالة السيكولوجية للجماهير، فالاستفادة من تجربة الإصلاح الأولى، وجب على قوى التغيير العقلانية خارج النظام مد يد العون لقوى الإصلاح داخل النظام وعلى الخصوص بمساعدة ومرافقة الشارع لتجاوز هوس التشكيك والتخوين وتقبل بمبدأ اللايقين القانون الأساسي الذي يحكم السيرورة الانتقالية، أي انك تذهب للصندوق وتقبل انه لا يعطيك بالضرورة ما يناسبك أنت حصريا.

المبحث الأول:إشكالية بناء الدولة الجزائرية ومساراتها منذ التأسيس

أولا: السيرورة الإنتقالية وواقع التعددية السياسية في الجزائر

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال ككل الدول العربية ودول العالم الثالث جهازا إداريا ونظاما سياسيا اسمه الدولة. وكان لزاما علي الجزائريين أن يتعاملوا مع هذا الجهاز بشكل آخر ليس مبنيا على الرفض والقطيعة وإنما على "الدولة "وفي الوقت نفسه تعميق القطيعة مع الاستعمار. كانت اهتمامات النخب الوطنية بعد الاستقلال منصبة حول كيفية الانتقال من الثورة إلى الدولة.[1] لقد دشن الشعب الجزائري أول عهده بالإستقلال بصراع الإخوة من بعض رموز الثورة ، "جيش الحدود" الذي تمثل في "أحمد بن بلة "وأخرى حزبية أحادية (جبهة التحرير الوطني) ليعملوا معا على إقصاء المنافسين السياسيين بشتي الطرق. ولكن تلك الواجهة الشخصية (الرسمية) لم تعمر طويلا، وهذه الواجهة المؤسساتية غلبت على أمرها أمام طموحات السلطة "الفعلية "، التي انقلبت على بن بلة في 1965/02/19 ،حيث تم اعتقاله ليخلفه بومدين على رأس " مجلس الثورة " مبتدع أما الحزب الواحد فقد بدأ تهميشه في عهد بن بلة قبل أن يغمر دوره في عهد بومدين وهكذا تم أول تداول حقيقي على السلطة تحت وقع الدبابات ورفقة إعتقالات ضيقة وسيل محدود للدماء الجزائريين بنسبة أقل مما تم عندها ترغب السلطة السياسية من الحكومة الإنتقالية عام 1962[2]. بعد وفاة بومدين

[1] انظر في هذا الصدد:
William B .Quandt /reolution and politicl ieadership/algeria 1954-1968.mit presse.1969.p14.p15

[2] عبد السلام فيلالي ،الجزائر الدولة والمجتمع .دار الوسام العربي:الجزائر .2013،ص497-499

انتخب شاذلى بن جديد رئيسا للجمهورية في 7/فبراير 1978. ومن جهتها تميزت فترة حكم الشاذلي بن جديد ببعض الإنفتاح السياسي والإعلامي والإقتصادي ،حيث بدأ الكلام حينها عن "الحسابات السياسية "والفاعلية الإقتصادية"وعن تخلى النظام عن التحالف التكتيكي مع التيار الشيوعي الذي سوى منذئذ بباقي الحساسيات السياسية ،ولكن ظروف إنخفاض سعر البيترول وتدهور الإقتصاد الجزائري وغلاء المعيشية التي توجتها أحداث أكتوبر88 الدامية أدت إلى المصادقة على دستور 1989، الذي شكلت بعض مواده (المادة 40: حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع الحزبي المعترف به) وبالفعل لقد تم التداول على السلطة على مستوى قاعدتي في أول إنتخابات محلية عرفتها الجزائر في جوان 1990 بطريقة ديمقراطية حرة سمحت بفوز عريض لأكبر حزب معارض آنذاك (الجبهة الإسلامية للإنقاض). وبعد أكتوبر/تشرين الأول 1988، وتعيين السيد عبد الحميد مهري على رأس جبهة التحرير الوطني أصبحت الحكومة والحزب يعملان بطريقة متكاملة، وهي الفترة التي عرفت فيها البلاد أهم التحولات، مع المصادقة على دستور يكرس التعددية ثم قوانين للأحزاب والإعلام والجمعيات وغيرها. وابتداء من صيف 1991، جاءت حكومة سيد أحمد غزالي التي تخلت عن مشروع الإصلاح في فترة حرجة، حيث كان وزن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد بدأ يتراجع، وأصبح المواطنون يتظاهرون ضد طريقة تسيير "البلديات الإسلامية". كما ظهرت الانقسامات في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد أن قرر بعض القادة التاريخيين أن

يندوا بتصرف عباسي مدني، ومن هؤلاء القادة أحمد مراني وهاشمي سحنوني وغيره من الوجوه المعروفة في صفوف الإسلاميين[1].

ولقد استقال الشاذلي بن جديد من منصبه في 11يناير 1992. وخلفه محمد بوضياف لكنه اغتيال للأسباب مجهولة ولقد تم ظهور شكل جديد لتسيير الدولة، هو المجلس الأعلى للدولة الذي قاده لعامين متتاليين 1994/1993السيد على كافي، واظهر الجزائر من دون رئيس فعلي يجسد الدولة وبعد إنهاء ولايته على كافي برز اسم الضابط "الأمين زروال ". وان قبول هذا الأخير المنصب وانتخب رئيسا للجزائر في 1994. يقول خالد نزار [2](وزير الدفاع وعضو مجلس الأعلى للأمة) في مذكراته بأنه هو من الذي اختار الأمين زروال وبذلك أنهيت عهدة المجلس الأعلى قبل موعدها أدى "زروال اليمين" الدستوري في 31جانفي 1994، وعلى اثر انسداد الأزمة في تلك الفترة قام هذا الأخير تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة سنة 1999 فاز فيها المترشح عبد العزيز بوتفليقة. مسالة خصوصيات الجزائر في الانتقال، بدءا بالبعد الديمغرافي المتعلق بإشكالية الأجيال السياسية، واقتران الانتقال بتغيير جيل ما قبل الاستقلال .وهنا يتوقع الكاتب سيناريوهين:الأول سلمي وهادئ في حالة انسحاب

[1]الجبهة الاسلامية للانقاذ حزب اسلامي ظهر للوجود على اثر التعديل الدستوري في 23فبراير 1989الذي سمح بتاسيس الاحزاب ،ومن اهم قياداته عباس المدني رئيس الحزب وعلى بلحاج نائبه .اعتمد هذا الحزب خطابا متشددا في مواجهة نظام الحكم ومختلف خصومه السياسين من جهة اخرى بما فيهم الاسلاميين الاخرين ،استطاع ان يحشد اتباعا كثرا هيمن بهم على الساحة السياسية والاجتماعية معتمدا على الاحتقان والرغبة الملحة في التغيير والتعاطف الطبيعي مع الخطاب الديني لدى مختلف شرائح الشعب .تم حله في مارس 1992وادخل كثير من افراده المحتشدات تم تفرق قادته ومناضلوه وانصاره على خيارات متعددة (الاعتزال،المعارضة من الخارج ،العمل المسلح،الاتفاق مع نظام الحكم،المعارضة بواسطة الدعاية الفردية والاعلامية).

[2]انظر مذكرات الجنرال خالد نزار ،دار الشهاب ،الجزائر .1999.

جيل الثورة من الحكم، والثاني عنيف يحصل خارج المؤسسات وتطبعه المواجهة بين الأجيال.أن العلاقة بين الأجيال الثلاثة (جيل الثورة ،جيل الاستقلال والبناء، جيل الفعل المباشر والحركات الاحتجاجية)ليست واحدة وغير متشابهة، فالجيل الثاني اشتغل كمنفذ عن الجيل الأول،لهذا فهو يكن الاحترام للأوائل، أما الجيل الثاني والثالث فعلاقتهما أكثر موضوعية وقربا تشبه علاقة المستخدم والأجير،وبالتالي فميزتها التوتر والنزاع .بينما الجيل الثالث فظل يرفض الدخول في مؤسسات الجيل الأول السياسية والنقابية الرسمية ،كان سبب غياب احتكاك وتفاعل .[1]

[1] ناصر جابي ، **لماذا تاخر الربيع الجزائري** ،منشورات الشهاب .الجزائر .2012

ثانيا: مرجعيات الممارسة السياسية للنخب الحاكمة في السلطة الجزائري

إن تداول السلطة في الجزائر الحديثة وجب علينا مراجعة تاريخ الثورة الجزائرية التي تكشف لنا بوادر هذه الأحادية والنزوع نحو إقصاء الأخر واستعمال العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها وذلك منذ 1956، تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، حيث عمل بعض منظريه ومنظميه على تأويل بيان أول نوفمبر المرجعي لصالح تيار سياسي ودور آخر، مما أدى إلى زرع بوادر الفتنة بين الولايات وقيادات الداخل والخارج، وجيش التحرير وجبهة التحرير وفتح فصل التسابق على السلطة بتداعياته الأليمة [1] .

هذا تقريبا ما حدث أو يحدث مع أولى النخب السياسية التي استأثرت بالحكم مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية استنادا إلى الشرعية الثورية، حيث قامت تلك النخبة منذ فجر الاستقلال بإضفاء الطابع المثالي اليوتوبي على سلوكها، كما استخدمت هالة الثورة التحريرية لإضفاء القداسية والتمويه والتمجيد الذاتي على الممارسة السياسية حينذاك.

كما لم تتوانى تلك النخبة في إقصاء وتهميش كل الفاعلين الآخرين التي تختلف مع النخبة الحاكمة في وجهات النظر والمواقف بما في ذلك النخبة الدينية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكان شعار كل المراحل إلى غاية سقوط القطب الاشتراكي "لا صوت يعلو على صوت الحزب الواحد، والرجل الواحد" بعدها عرفت الجزائر ميلاد مجموعة هائلة

[1] نفس المرجع .ص93

من النخب في شتي المجالات وذلك بميلاد التعددية لكن إصرار نخبة الشرعية الثورية على استئثار بالحكم واستلاب السلطة .[1]

منذ إنشاء الدولة الجزائرية المستقلة عام 1962 ظلت حرب التحرير هي المعيار الذي يتم على أساسه تحديد العقد السياسي الذي وضعته الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية التي تولت السلطة. والنتيجة هي تعريف الهوية السياسية الجزائرية حيث تصبح المشاركة في حرب التحرير عاملا من عوامل الإدماج والاستبعاد من اللعبة السياسية.

كعامل للدمج أولا وقبل كل شئ، بمعنى أن التعيين في المناصب العليا وخاصة في القضاء مشروط بهذه المشاركة في حرب التحرير، وبالتالي فإن الإنتماء إلى الأسرة الثورية هو التذكرة التي تمنح الامتيازات والمزايا. كما أنه عامل إستبعاد لأولئك الذين ليس لديهم هذه الشرعية الثورية.

عرف عهد الرئيس" **بن بلة**" ظهور أول دستور للجزائر المستقلة وهو" دستور 1963، كما أعلن سنة 1964 عن ميثاق الجزائر.

_ دستور 1963: استوحي في مجمله من ميثاق طرابلس، حيث أكد على الديمقراطية في إطار الحزب الواحد من خلال دمجها بالإشتراكية، رغم ذلك فإن دستور 1963 أعطى هامشا كبيرا للحرية حيث دعى إلى حماية الصحافة ووسائل الإعلام وحرية التعبير

[1] محمد سبيلا "النخبة الساسية والنخبة الثقافية في مغرب ما بعد الاستقلال " مقال نشر بصحيفة الجزائر نيوز العدد 2545.27 ماي 2012 http :WWW.MOHAMD SABILA .COM

والإجتماع كما سمح بتكوين الجمعيات، وأعطى السلطة للشعب من خلال ممثله في المجالس المختلفة.

ميثاق الجزائر 1964: جاء ميثاق الجزائر لينتقد التعددية الحزبية ويعطي فهما خاصا للديمقراطية من خلال وضعها في إطار الحزب الواحد. وقد نص ميثاق 64 بوضوح أن مبدأ الحزب الواحد هو قرار تاريخي، تم تداوله من خلال برنامج طرابلس "الذي أقر مبدأ الحزب الواحد، يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب التحرير وضمان مواصلة الثورة[1]. كما يقدم الميثاق مقاربة للديمقراطية من خلال ربطها بالإختيار الإشتراكي للبلاد، حيث يؤكد صراحة أنه " في مجتمع الديمقراطية الشكلية، تعبر النقابات والمنظمات عن مصالح كتل متعددة ومتناقضة أما في المجتمع السائر نحو الإشتراكية فإن تعدد الهيئات يستجيب فقط للخاصيات لكل فئة من السكان ولضرورة مضاعفة إمكانيات حركة الحزب في عمله لتعبئة الجماهير.

استطاع جيش الحدود ممثلا في مجموعة وجدة من وضع "أحمد بن بلة" على رأس السلطة في الجزائر، فأصبح بالتالي شريكه في الحكم، لكن "بن بلة" لم يكن ليرضى بدور شكلي وبمن يشاركه في صنع القرار. فأخذ يشق طريقه لحصر كل السلطات بيده، وإبعاد منافسيه إلى الأطراف والهوامش. فنجح أولا في فرض خيار الحزب الواحد ورفض التعددية السياسية التي نادت بها بعض الأسماء التاريخية، ثم سارع إلى إقصاء رئيس المكتب

[1] جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1964، ص 107

السياسي للحزب " محمد خيضر"، مبررا قراراه بحاجة الجزائريين إلى سلطة محترمة لا تقبل التحدى من أي سلطة أخرى[1]، وبالتالي تحول الحزب إلى مجرد واجهة للسلطة. إنه رغم وجود بعض النصوص في الدستور التي تؤكد على دعم الحريات الأساسية إلى أن الرئيس بن بلة" عمل على تمثيل السلطة شخصيا فقام بتجميد الدستور بعد ثلاثة عشر يوما فقط من شروعه في السريان، وذلك بحجة المخاطر الخارجية والداخلية التي تهدد الجمهورية الفتية، وبذلك إستطاع أن يضم كل السلطات إليه.

مع إزدياد المرض على الرئيس "هواري بومدين" ازداد التنافس والصراع على من يخلفه كرئيس للجمهورية، في هذه الفترة يظهر فريقان رئيسان يتصارعان على السلطة، الفئة الأولى تؤيد" محمد الصالح يحياوي" المسؤول السامي في جبهة التحرير وكانت تدعوا إلى الدعم والمحافظة على الإتجاه الإشتراكي وحماية ما حققته الثورة، الفئة الثاني تؤيد" عبد العزيز بزتفليقة" وزير الخارجية، وتنادي بالإصلاحات وفتح المجال للقطاع الخاص. بعد إعلان خبر وفاة "بومدين" إجتمع المجلس الشعبي الوطني ليكلف رئيسه "رابح بيطاط" بتولي منصب رئاسة الدولة بالنيابة لمدة لا تتجاوز 40 يوما كما ينص على ذلك الدستور 1976. في 31 ديسمبر 1978 يجتمع رابح بيطاط بالإطارات السامية في الجيش الذين يؤكدون له تعلقهم وتمسكهم بالإطار الدستوري[2].

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 104

[2] Abdelkader yefsah ; la question de pouvoir en algérie. Alger . ENAP ; 1990; P 314

وبعدما اشتد الصراع بين أنصار يحياوي وأنصار بوتفليقة حسم في الأخير بإبعاد كلا الشخصيتين لتجنيب النظام خطر الإنقسام " ويعين العقيد بن جديد غير المعروف للعامة كخليفة لبومدين." وكان قد عين بن جديد منسقا عسكريا له أثناء مرض الرئيس بصفته أكبر الضباط العسكريين سنا ورتبة، تخلصت مهمته في الحفاظ على وحدة قيادة المؤسسة العسكرية ولم يبق أمام مؤتمر حزب التحرير الوطني إلا تزكية "بن جديد" كمرشح لرئاسة الجمهورية بعدما حسم الجيش في أمر الخلافة، وبذلك ينهزم حزب جبهة التحرير الممثل السياسي أمام العسكري ويعين الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية[1].

لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الإستقلال بإسم جيش التحرير الوطني، ثم عندما أصبحت، بعد الإستقلال، الجيش الرسمي للدولة وإعتبر جزءا من نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائرية المستقلة[2].

ففي منتصف التسعينات كتب الباحث الفرنسي "جان فرنسوا داغوزان" عن دور مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في المغرب العربي قائلا: "في أي بلد من بلدان المغرب، حتيفي

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسين، مرجع سابق، ص191

[2] أحمد ولد داده وأخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص62

ليبيا لا يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر"[1].

من بين العناصر الأساسية لإستعداد الجيش للتدخل في الشأن السياسي، فالجيش الجزائري الذي شكل الى غاية مارس 1989 تاريخ إنسحابه من الحزب_ طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر، كان منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصلية في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه[2].

لذلك ليس من المستبعد أن يتدخل في الحياة السياسية ويؤثر في مسار التحول السياسي الذي عاشته البلاد في بداية التسعينات، إن كان هذا المسار في نظره سينتهي بالقضاء على التجربة الديمقراطية التي هي قيد التكوين، لاسيما وأن رئيس الجمهورية الذي قاد الإصلاحات السياسية كان قد وصل إلى الحكم بقرار من القيادة العسكرية سنة 1979، لذلك فإن هذه الأخيرة على إستعداد للتدخل إذا ما رأت أنه قد أخل بالإتفاق الذي أساسه قررت الإنسحاب من الساحة السياسية وهناك من يرى بأن الماضي السياسي للجيش لا يرتبط فقط بفترة الإستقلال ولا بالممارسات السياسية لجيش التحرير أثناء الثورة، بل إنه يستمد جذوره من إرث الدولة العثمانية التي كان من تقاليدها فتح الباب أمام النخب العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية وممارسة السلطة[3].

[1]JEAN François Daguuzan ; le dernier rempart (editions publisud, paris, 1998,p 21.

[2]أحمد ولد داده وأخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ،فس المرجع، ص 63

[3]نفس المرجع، ص 75

عقب إقرار دستور 1989 الذي يعد الإطار القانوني والتأسيسي لمسار التحول الديمقراطي عبرت قيادة المؤسسة العسكرية عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية التي تبناها الرئيس الشاذلي، إن الجيش الوطني الشعبي يحيي في هذه المرحلة من التطور السياسي.

وجسدت إستعدادها لمتطلبات المرحلة المقبلة من خلال الإستجابة لإنهاء الدور السياسي للجيش وتجسيده وحصر دوره في حماية الوطن والدفاع عن سيادته، خلافا لما كان عليه الحال في عهد النظام الأحادي، ونجد أن النصوص التي كانت تعطيه دورا في الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية قد ألغيت[1].

[1] عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الإنتقالية، أحداث ومواقف**، دار الهدى: الجزائر، 2001، ص25/24

ثالثا:المحددات الإقتصادية والإجتماعية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

في الحقيقة العملية لم تكن سهلة كان ينتظر الكثير من الدولة الجديدة، لما تخللته من صراع بين الجماعات السياسية حول السلطة (نخب سياسية ونخب عسكرية) إن أزمة 62 والتي اختلف المؤرخون المختصون في الجزائر المعاصرة حول أسبابها الكامنة أكدت إلحاح على بداية أزمة الشرعية .ولكن رغم ذلك أوجدت المؤسسات الضرورية لبناء الدولة الوطنية الحديثة .فبعد مؤتمر طرابلس [1]62أقرت مجموعة من الدساتير (62-64)إلى إن استقرت الجماعة الحاكمة على الميثاق الوطني سنة 76كتعبير من مبدأ الاجتماع الذي طالما كان مصدر تعبئة اجتماعية من طرف الفئات المسيرة لدواليب النظام آنذاك، ساعدها في ذلك المداخيل الكبرى من الريع النفطي بعد التأمينات للمنشاة الكبرى التي باشرنها الجزائر بعد الاستقلال والأفكار على المعسكر الاشتراكي كقوة دولية كبرى في تلك المرحلة ،لكن سرعان ما بدأت تخيل موازين القوى فالمشروع الاشتراكي. بدأت تظهر ملامح الإعياء عليه، وتتكشف خبايا النظام الذي ما فتئ يصلح ما أمكن إصلاحه لكن رياح التغيير كانت أقوى، فمشاريع التنمية الطموحة بدأت تظهر ومظاهر التفاوت الاجتماعي بدأت تبرز على السطح، وبدأت ملامح تكوينات طبقية جديدة تعبر عن نفسها من خلال جهاز الدولة والبيروقراطية

1/عقد هذا الاجتماع في ليبيا (طرابلس) بفرض صياغة برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني ليتم بعد الاستقلال الى جانب تعيين الاعضاء الذين سيكون مسؤوليين عن تنفيذ هذا البرنامج .

المتصلة، ولم تعد شعارات الشعوبية للتعبة الاجتماعية والسياسية تجدي نفعا ولا السياسات التي اتبعتها الدولة لتغطية شرعيتها المنقوصة .

فبمجرد تصدع النظام الدولي وما تمخض عنه من سقوط للقوى الكبرى وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي التي اعتبرت إلى حد بعيد الدرع المنيع للنظام في الجزائر وانهيار أسعار البترول في السوق الدولية حتي بدأت المشروعية السياسية والاقتصادية تطرح نفسها بإلحاح فأصبحت الهزات الاجتماعية المتتالية منذ بداية الثمانينات السمة الأساسية للوضع الجزائري كانعكاس مباشر لازمة الدولة الريعية فكانت انتفاضة أكتوبر 88-التي فتحت المجال للتعددية الحزبية والتي لم تكن مطلب في ذاتها بقدر ما كانت محاولة للتنفس السياسي وتدارك مسألة الشرعية .

أهم الأزمات التي عصفت بالجزائر بعد الاستقلال: ان بعض الفئات من حملة الجنسية الجزائرية، أن تَتَمَّكَنْ من هذه المؤسسات الحساسة للدولة الجزائرية،دون تواطأ مع مستعمر الأمس فرنسا الحاقدة على الموروث الحضاري والثقافي للشعب الجزائري المسلم، في محاول لاسترجاع الجزائر باليسرى بعد أن أفتكها الشهداء باليمنى، وها هو تصريح "ميشال دوبري" رئيس وزراء فرنسا بتاريخ 20 مارس 1962م، أي في صبيحة اليوم التالي من إعلان توقيف الحرب بين جيش التحرير الوطني و الجيش الفرنسي على أرض الجزائر المجاهدة،وذلك في خطاب له أمام أعضاء البرلمان الفرنسي،يقول فيه بالحرف الواحد:" إن التطورات على الأراضي المستعمرة تتطلب منا أن نواصل بطرق جديدة المهمة التي بدأنها مند 132 سنة".

أمام هذه الوضعية إضطرت الحكومة، إلى زيادة الديون الخارجية وهو ما جعل السلطة مضطرة إلى تخصيص نسبة كبيرة من عائدات البيترول إلى تسديد الديون وفوائدها التي ارتفعت قيمتها كثيرا في هذه السنوات، يضاف إلى ذلك أن القروض التي تحصلت عليها الجزائر ذات أجل قصير، فقد إنخفضت مدة متوسط تسديدها من تسع سنوات سنة 1986 الى ثلاث سنوات سنة 1989[1].

وقد كان للتحولات الإقتصادية آثار إجتماعية بالغة الخطورة، حيث ازداد تفشي البطالة بشكل لم تعرف له الجزائر مثيلا من قبل، فنسبة طالبي العمل كانت تتروح دائما قبل سنة 1985 في حدود 200000شخص تصل الإجابة إلى حوالي 140000 منصب شغل كل سنة، 1989 كان عدد طالبي العمل قد وصل إلى حوالي 1035000 شخص من بينهم حوالي 66,14 بالمئة لم يشتغلوا من قبل أي معدل بطالة قدره 18,98 بالمئة أي أنه من بين كل خمسة أشخاص شخص عاطل عن العمل، وقد تزامن هذا التدهور الإقتصادي الإقتصادي الإجتماعي مع نمو ديمغرافي متصاعد وكبير، هذه الأوضاع المتدهورة كانت مرتعا خصبا لبروز الآفات الإجتماعية خاصة بين أوساط الشباب، بالإضافة إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب زيادة غنى الأغنياء نتيجة للإنفتاح الإقتصادي وزيادة غنى الأغنياء نتيجة للإنفتاح الإقتصادي وزيادة فقر الطبقات الأخرى تأثرا بالمناخ الإقتصادي المتأزم.

[1] عبد المجيد بوزيدي ، **نفط حاسي مسعود أو الخروج من المديونية**، عالم السياسة، 20 نوفمبر 1991، العدد الأول : الجزائر.

ولمواجهة التدهور الحاصل على كل الجبهات كان من الضروري إحداث إصلاحات جذرية وعميقة، وقد برز إلى السطح الحديث عن الإصلاحات السياسية.

منذ أحداث اكتوبر 1988، سارت الجزائر بإتجاه الإصلاحات السياسية والتي شرع بها منذ عام 1989 جراء التعديل الدستوري الذي كرس التعددية السياسية، غير أن الشروع بإصلاحات وتكريسها لم يحل دون ظهور إنقسامات حادة بين أركان النظام السياسي، بسبب جملة من الأسباب أولها نزاعات حول الزعامة والخوف من فقدان مزايا السلطة من كسب ومال ونفوذ وشهرة ومجد وتمتع بالحياة، وهذه مواضيع تتوفر للذين يسيطرون على السلطة في المجتمعات الإنسانية وحتى في المجتمعات الحيوانية، من هنا نفهم الصراع السياسي بين هؤلاء وأولئك، سواء الذين يريدون مواصلة إحتكار السلطة أو الذين يناضلون بهدف الإستحواذ على السلطة أو إقتسامها أو التأثير فيها[1].

وتكرست تلك الإنقسامات في خطين احدهما إصلاحي والآخر متشدد، هذا الإنقسام بقي هو المحرك والمؤثر الرئيسي في العملية السياسية طوال فترة أكثر من عقد ونصف من الزمن (1990_2006)، لأن إفتقار الدولة المتزايد للحد الأدني من الإستقلال إزاء المجموعات الحاكمة لا يمكن إلا أن يدفع بها لتكون رهينة في يدها[2].

[1] أسامة عبد الرحمان، **المأزق العربي الراهن ...(هل الى خلاص من سبيل؟** مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 1999، ص174.

[2] برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2003، ص266.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإنقسام أو الصراع له أسباب وخلفيات تاريخية، وليس وليد تلك الفترة، التي ساهمت وبشكل مباشر في إظهاره للعلن وعليه سنتولى عرض أسباب الصراع، ومظاهره من خلال الفرعين التاليين:

_تعود أسباب الصراع على السلطة وبين أركانها إلى الطبيعة الإنشطارية للمجتمع االمتميز بسيطرة بنى قديمة ترتكز على علاقات القرابة، والجهوية، والزبونية وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية، كما تمنع ظهور نخب سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية والمؤسساتية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولة، وليس نزوات فردية، أو مصالح فئوية وضيقة الأفق يعمل هذا الكبح الذي تمارسه قوى مستفيدة من النظام وذات طبيعة أصولية لا تعتقد في صلاحيته وفعاليته، إلا بقدر ما يحقق مصالحها وأهدافها، على إفقار الحياة السياسية مسايرة للظروف والمناسبات ويندفع النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة للظروف والمناسبات ويندفع النظام تدريجيا في مسار يعتمد أكثر فأكثر على مصادرة مختلف الحريات، وينتهى الأمر عادة إلى إستخدام العنف الرمزي والمادي للحفاظ على الوضع القائم[1].

[1] عنصر العياشي، **سيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين الطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ط1، 1999، ص48_49

لقد اصبحت شرعية كل سلطة سياسية موضع إتهام ونقد من قبل التيارات المتناقضة لأن الجميع كان يدعو، بوعي أو دون وعي، إلى تعزيز نمط محدد من التفرقة والتمايز والإختلاف ويسوغ لنسفه إستخدام أساليب مختلفة في صراعه مع الآخرين. وفي النتيجة لم يستطع أحد الحصول على شرعية السلطة لأن أعداءه أكثر من محبيه، وهو على نحو، يسهم في تعزيز هذا الواقع وتأكيده وصنعه.[1]الرجوع لمسار الإصلاح في الجزائر يخضع الى عدة رهانات (اقتصادية،اجتماعية ..)لينقل الجزائر من عقم الأنظمة الإقتصادية الريعية وتسلطية الأنظمة السياسية التقليدية الى مصاف الديمقراطيات الناشئة بعد أن عاشت بوادر إنفتاح على النموذج الديمقراطي مطلع التسعينيات، فمرحلة العنف السياسي التي تلت تجربة التسعينات الإصلاحية مباشرة ثم مرحلة الفساد الإقتصادي الذي عرفته خلال العشرية الأخيرة، يجعلها اليوم أمام جملة من الرهانات التي تتطلب الكثير من الحكمة لمعالجة أخطاء الماضي والجرأة لمواجهة تحديات المستقبل.

فالحالة الجزائرية ككل التجارب الإصلاحية الأخرى، تنفرد بخصوصيات تميزها عن باقي الحالات، يبنغي مراعاتها لتفادي السقوط في نفس أخطاء الماضي، الناجمة خصوصا عن مجانية الصواب في تشخيص الاختلالات، والمضي نحو تحديد ألويات الإصلاح مع معرفة الرهانات المتعلقة بكل أولوية، فلأي منطق يمكن الاحتكام لتحديد أولويات الإصلاح.

[1] على خليفة الكوري وآخرون،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت، 2022، ص132

_إرساء القواعد القانونية الشفافة لبناء المؤسسات السياسية والمدنية وتحديد قواعد عملها ثم ترك قواعد الانتخاب الحر تعمل عملها .

_ إرساء قواعد التوزيع الاجتماعي العادل للفرص والشروع في تحرير السباق الاجتماعي نحو العرفان والمقام.

_ وضع شروط المنافسة الخلاقة للأنشطة الاقتصادية، داخل السوق الحر بعد فتحه، ثم ترك قواعد العرض والطلب تفعل فعلها نحو الامتياز الاقتصادي.

فالإنتخابات 1999 المسبقة التي إنتهت بوصول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر، وإن إختلفت عن سابقتها من حيث طبيعة وإنتماء الوافد الجديد إلى السلطة، فإنها من ناحية أخرى شكلت إستمرارية لفلسفة التدخل والوصاية فقد بدأ واضحا منذ تقديم زروال لإستقالته أن الجيش قد إختار عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للجزائر، فقد رأي الباحث "عدي الهواري" يعتبر تعيين بوتفليقة كمرشح للجيش في إنتخابات 1999 عن رغبة العسكريين في التغيير، فإختيار مدني عن إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام.

حيث يمكن وصف النظام الجزائري بأنه من النوع العسكري البيروقراطي، ولكن هذا الدور سيبدأ بالإنحسار مع بداية انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة الثانية 2004، على الرغم من بعض الإنتقادات التي واجهتها المؤسسة العسكرية ومنها تصريح أحمد بن بيتور الذي قال فيه "إن بوتفليقة هو مرشح المؤسسة العسكرية، بإعتباره وزيرا للدفاع، بحيث لا يعقل أن يقف

الجيش ضد مسؤوله الأول، فالتصريحات التي صدرت من مسؤولي المؤسسة(الحياد)، في مناسبات سابقة ماهي إلا لذر الرماد في العيون.

ذلك أن الكثير من مظاهر الأزمة التي عاشتها الجزائر منذ إيقاف المسار الإنتخابي 1992، بدأت بالإنحسار، وصار دور المؤسسة العسكرية أقل وضوحا، ويبدو أن من بين أسباب ذلك ليس النهج الذي إختطه بوتفليقة في حقبتيه الأولى والثانية، وإنما يمثل إستمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية معوقا "رئيسا" تجاه التحول الديمقراطي، الذي يتطلب من بين ما يتطلب هو أن السياسة فيه لعبة مدنية صرف، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين، بحكمه الدستور والقانون وكما القضاء يفضل بين المنازعات المدنية وفي المنازعات بين المؤسسات والأجهزة بمقتضى القانون الذي يعلو على الجميع، ممارسا سلطة أقرها له الدستور، كذلك الجيش يمارس سلطته التي أقرها له الدستور وهي حفظ كيان الوطن والدولة والأمة من الخطر الخارجي الذي يتهددها أو الإنتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة، لأن ذلك يخل بوظيفته الطبيعية والقانونية[1].

[1] إسماعيل قيرة وأخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 19/18

المبحث الثاني: تناقضات النظام السياسي الجزائري ومظاهر الصراع

أولا: مرحلة التعددية السياسية وديمقراطية الفوضى

تأثرت إنتفاضة 5 أكتوبر1988 في دفع عجلة التغيير، فالبيئة القانونية لهذه المرحلة متمثلة خاصة في دستور 1989 ودستور نوفمبر 1996 المعدل له. وقد عرفت هذه الأحداث نتائج انعكست سلبا على المجتمع الجزائري في مختلف الميادين نذكر منه تمثلت في:

– إعلان الرئاسة في 12 أكتوبر 1988 عن تنظيم إستفتاء يوم 3 نوفمبر 1988 للفصل في إصلاحات الرئيس، بالإضافة إلى تعديل جزئي في دستور 1976.

– إعادة إنتخاب الشاذلي لعهدة رئاسية ثالثة ثم الإعلان من خلالها عن إصلاحات سياسية[1] كان من نتائجها إقرار دستور 23 فيفري 1989، وذلك بعد إستفتاء الشعب عليه.

– التعددية الحزبية والسياسية حيث تم بموجبها إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، حيث عرفت الساحة السياسية الحزبية نشأة العديد من الأحزاب مختلفة توجهات إسلامية ، سياسية ليبرالية[2]، كما عرفت هذه التعديدية صدور عدة قوانين متعلقة بالإنتخابات و الإعلام حيث أضحت حرية التعبير والرأي مستقلة إعادة هيكلة

[1] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988–1995)**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم الإجتماعية،2002/2001،ص71.

[2] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988–1995)**، نفس مرجع ،ص 75.

– حزب جبهة التحرير الوطني من خلال المادة تشكيل اللجنة المركزية المكتب السياسي.

– حظر العمل السياسي على المؤسسة العسكرية وتحديد مهامها في الحفاظ على الوحدة الوطنية .

أعباء الديون التي كانت تتخبط فيها الجزائر والتي بلغت 7 ملايير عام 1989، مع اللجوء الى الإقتراض من صندوق النقد الدولي لسد العجز الخارجي مقابل الإلتزام بشروط النقد الدولي [1].

– خوصصة المؤسسات العامة بهدف تحرير الأسواق وترقية المنافسة .

– إستغلال الأراضي الفلاحية كبديل للصناعة وجاء القانون 90–25 في 18 نوفمبر 1990 والقاضي بالتوجه العقاري والمتمثل في إعادة الأراضي الفلاحية لأصحابها الأصلين[2].

– تعديل سياسة الميزانية وتحرير الأسعار من خلال مراجعة قانون الأسعار 12/89 الذي قسمت بفضل نوعين أسعار خاضعة لإدارة الدولة وأسعار حرة[3].

لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الإصلاحات السياسية والقانونية لترتيب عملية الانتقال نحو الديمقراطية.الا أنها تبقي مجرد إجراءات ذات طابع مؤسسي اكثر منه اجتماعي فالانتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح يتمخض عنه تغير المجتمع وتصوراته

[1] علي بطاهر، **سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 1، ص 181.

[2] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988–1995)**، مرجع سابق،ص80.

[3] علي بطاهر، **سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،مرجع سابق، ص191.

وعادته القديمة بخاصة في مجتمع لم يعهد ثقافة الديمقراطية لمدة عقود فتغير هذه التصورات حسب المرحلة الجديدة يقتضي على الأقل تغير الذهنيات.[1]

ان هذه المرحلة التحولية شهدت بعض التيارات التي كانت محجوبة عن العمل الثقافي معبرة عن نفسها وعن العديد من المسائل التي كانت تعتبر من الطابوهات (المراة.قانون الاسرة....)فإلى جانب المنظمات الجماهيرية التي كانت منضوية تحت لواء الحزب الواحد وخاضعة لهظهرت منظمات اخرى فاقتها عددا ومطلبية خاصة بعد السنتين اللتين اعقبتا احداث اكتوبر1988[2].بخاصة منها تلك التي تقدم خدمات اجتماعية ومساعدات تربوية دينية (إسلام سياسي،قوى سلفية،قوى دينية تقليدية محافظة).ويسيطر ناشطوا العمل القومي اليساري سابقا وخريجو العمل النقابي القديم وبعض فئات الانتليجنسيا على أشكال اخرى من التنظيم وخاصة مؤسسات حقوق الانسان، مراكز أبحاث نقابات ..الخ وغيرها من المؤسسات التي ترغب في تصنيف نفسها ضمن مؤسسات المجتمع المدني.هذا الأخير يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة الفرنسية عموما الذي يرفع شعارات العصرنة والديمقراطية بل وحتي العلمانية لدى البعض منه فهي القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي في الجزائر .[3]

عرفت الجزائر أول اختبار فعلي للديمقراطية في تاريخها المعاصر من خلال التجربة الانتخابية في جوان1990وهي انتخابات كان الهدف من ورائها اعادة النظر في هياكل

---

[1]: انظرMhammed boukhobza /octobre88 –evolution ou r rupture ?alger .editions bouchène.1991/p73

[2] سعيد بن سعيد العلوي(واخرون) ،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية .ط1.مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت 1996.ص212.

[3] على الكنز(واخرون)،المجتمع الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة "المغرب العربي"،مركز البحوث العربية :القاهرةمكتبة مدبولي،1998.ص50-51

السلطة المحلية (مجالس البلديات والولايات) وقد حملت معها العديد من المفاجات الكبرى حيث كانت فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن اذ حصلت على اكثر من 4.5مليون صوت بمعدل 35.2%من المسجلين في الانتخابات وبنسبة 54.2%من المصوتين،وعرفت جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم بعد الاستقلال سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفها،ولم تحصل سوى على 17%من اصوات الناخبين او اكثر قليلا من 25%من المصوتين فعلا.اما عشرات الأحزاب الصغيرة التي ظهرت فقد عبر المجتمع عن رفضه لها وللمواقف التي عبرت عنها خلال المرحلة الانتخابية وهكذا لم يحقق المجتمع من اجل الثقافة والديمقراطية سوى 184الف صوت .وحزب التجديد الجزائري 100الف صوت. وقد كانت النتائج هزيلة جدا ومزرية مقارنة بالمزاعم التي روجتها تلك الأحزاب عن نفسها والصورة التي أظهرتها وسائل الإعلام.لكن الشئ الملفت للانتباه ضمن هذه الممارسة الاجتماعية الجديدة الذي جلبتها التعددية السياسية هو البروز الجلى لحركات الإسلام السياسي على الساحة واستخوذاتها على مجمل الشارع الجزائري مقصية إلى حد كبير الأحزابذات التوجه العلماني والديمقراطي،رغم حضورها القوى في المجتمع المدني وتنظماته المختلفة.بدأت تتمتع الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام وعدم احترامها لدستورية القوانين، وتستعمل بطريقة كل ما أتيح لها وسائل التعبئة الحزبية ولاسيما الأحزاب ذات التوجه الاسلاموي التي لم تكن ترى في العملية الديمقراطية سوى وسيلة للوصول إلى السلطة .

يمكن القول أن مؤشرات ومعالم الديمقراطية على مستوى النص القانوني قد توفرت إلى حد بعيد، مما جعل البعض يلقب الرئيس بأبي الديمقراطية الحقيقي أما على مستوى الممارسة السياسية فإن المرحلة أثبتت أن الإنتقال من نظام شمولي وأحادي إلى التعددية السياسية ليس أمرا سهلا، حيث جاء التغيير وكأنه نوع من الفوضى والإنقلاب غير المدروس والغير الواعي. لقد تفاقم الإنقلاب السياسي والثقافي والأمني وغابت هيبة الدولة، في ظل الأزمة التي بلغت أوجها، وعاشها النظام الجزائري في فترة كل من "بوضياف وعلى كافي" كان لابد من المؤسسة الرئاسية والمؤسسة العسكرية المهيمنة عليها أن تبحث على السبل الفعالة التي تعيد النظام إلى مساره، ووفقا لذلك تم إنتهاج سياسة الحوار من جديد من طرف الرئيس اليامين زروال، والذي كان إختياره لرئاسة الدولة بمثابة أول حالة خروج على الشرعية التاريخية، مجيئه كانت مؤسسة الرئاسة "فاقدة للشرعية القانونية" وفقدت مصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع الجزائري، مما سبب توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكوم.[1]

على الرغم من الوضع المتأزم بين السلطة والمؤسسة العسكرية من ناحية، والمعارضة من ناحية أخرى فقدت بدت ملامح التغيير في النظام السياسي، أسفرت جل المحاولات والإجراءات من أجل إنجاح سياسة الحوار في سبيل العودة إلى الشرعية، إلى الفشل التام نظرا لإختلافات المترتبة في المواقف، ذلك الفشل الذي أعلن عنه الرئيس اليامين زروال، وحمل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤوليته، كان ذلك في الخطاب الذي ألقاه في

[1] سرحان بن دبيل العتبي، **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 28،ع4، جامعة الكويت، شتاء 2000.ص68**

31أكتوبر 1994، والذي على اثره وجه العودة للأحزاب لتتعدد للحوار مباشرة مع الشعب، من خلال الإنتخابات الرئاسية التعددية والمسبقة، وذلك لإضفاء شرعية على مؤسسة الرئاسة. بعد فشل الحوار بين السلطة والمعارضة وتعذر عليهما اللقاء في الداخل نظرا للأوضاع الأمنية المتأزمة، كان الهدف من تلك اللقاءات التي إنعقدت بروما من طرف بعض التشكيلات وإقرار السلم وإدانة تداول الأزمة الجزائرية ومطالبة رئاسة الدولة بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعارضة بما في ذلك جبهة الانقاذ.[1]

تمت صياغة دستور 1996 على أساس الوثيقة التي وقع عليها مختلف العديد في ندوة الوفاق الوطني، المنعقدة بتاريخ 14_15 سبتمبر 1996، والتي حضرها العديد من الأطياف الإجتماعية والسياسية، فيها التي كانت ترفض المشاركة في تسيير المرحلة الإنتقالية، ظل استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاد والتي كانت أهم عنصر في الأزمة، من أجل إستكمال بناء الصرح المؤسساتي.

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي ،**تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية، التفاعل المتتبادل**، المستقبل العربي، ع259، سبتمبر 2000، ص170

ثانيا: أزمة إعادة إنتاج النخب الحاكمة وتداول على السلطة

إن التوظيف السياسي الدائم لتنظيمات المجتمع المدني الرسمية في المواعيد الانتخابية أو لتسويق خطاب السلطة حيث يظهر ذلك جليا عندما نجد أن الحركات الإجتماعية الجديدة بمجتمعاتنا العربية عموما تركز في تحركاتها ومطالبها على التغيير في سلوك المجتمع المدني أكثر من تركيزها على الدولة، تغيير العلاقات القائمة بين الأفراد وفئات المجتمع مثل الحركات النسوية، المحافظة على البيئة، حماية المستهلك، تفعيل النشاط الرياضي، الحفاظ على التراث...الخ، فنجدها بعيدة نسبيا عن الفضاء السياسي أو لنقل لا تسعى للتدخل فيه بصورة مباشرة، وأحيانا كثيرة هو من يؤطر نشاطها ومطالبها وهذا سر فشلها وتبعيتها، هذا ما يقدم صورة سلبية عن استقلالية هذه الأطر عن السلطة ويعمل على إفراغها من كل مصداقية فتتعطل قدرتها على جلب موارد بشرية تفعل أدوارها، فتوعية المنخرطين في هذا النوع من التنظيمات من الصعب أن يتسموا بإلتزام ورغبة تطوعية في بناء الوطن.

ولطالما اشتكى المسؤولين من ضعف وهشاشة جمعيات المجتمع المدني ودعوا إلى ضرورة تفعيلها من خلال حضورها الفعلي والحقيقي في المجتمع، ونسوا أو تناسوا أنهم من تسبب في إفقادها للمصداقية عندما زجوا بها في عمليات سياسية لم تحرز حتى على المصداقية[1]

[1] نور الدين بكيس، نوال زرقي، **كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر**، دارسارة للنشر: الجزائر،2018،ص188

الكافية، فكيف تستطيع التنظيمات المساندة لمرشحي السلطة النجاة من معضلة التشويه إذا ما فشلت سياسات مرشحي السلطة بعد انتهاء العاهدات الانتخابية[1].

بما أن التركيز على دراسة النخبة السياسية تحديدا تنتمي الدراسات المتعلقة بالنخبة السياسية إلى الدراسات الفئوية التي تهتم بالفعاليات الإجتماعية التي تمارس نشاطها ضمن تنظيمات وتجمعات ذات إستقلالية ذاتية نسبيا عن الدولة، وما يحصل في داخلها من صراعات بين مكوناتها وبعضها البعض من جهة، او بينها وبين من هم في السلطة من جهة أخرى للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، أو تقاسمها.[2]

وبالتالي عوض أن تفعل أدوار تنظيمات المجتمع المدني كوسيط حقيقي للفئات الاجتماعية ومعبر عن انشغالاتها ومراقب لأداء مؤسسات السلطة تتحول تدريجيا إلى أجهزة وإمتدادات تنظيمية للسلطة القائمة، لتصبح تفتقد لأهم عنصر في تحديد مصداقيتها وهو الاستقلالية عن مؤسسات الدولة لكي تتمكن من الضغط عليها ومساعدتها على التطور نحو الاحسن.[3]

[1] نفس المرجع، ص 118

[2] روبرت دال، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة: القاهرة، 2000، ص 40

[3] نفس المرجع ص 189

نرى أن الزعماء الذين أسسوا الأحزاب (محفوظ نحناح، حسين آيت أحمد، سعيد سعدي، نور الدين بوكروح، جاب الله عبد الله، لويزة حنون...) دائما على رأس الهرم السلطوي فيها، ولا يستبدل هؤلاء القادة إلا حالة الموت أو في حالة الأزمات التي تتعرض لها هذه الأحزاب، عبد الحميد مهري مثلا تم إستبداله من خلال سحب الثقة منه، من طرف الحزب لأنه شارك في إجتماع سانت إيجيديو مع أحزاب المعارضة، وخلفه بوعلام بن حمودة، كذلك تم إستبدال الطاهر بن عيش وقد خلفه في هذا المنصب أحمد أويحي، ذلك أن بن عيش رفض تزكية المترشح عبد العزيز بوتفليقة، في حين كانت الأطراف القوية، في الحزب تساند ترشح عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1999[1].

كل هذه الذرائع تذرعت بها النخب الحاكمة لتستأثر بالسلطة خصوصا والممارسة السياسية عموما ولتنعم بالإمتيازات الإقتصادية مؤجلة بذلك الديمقراطية إلى أجل غير مسمى[2].

إن بداية إجهاض العملية الديمقراطية في الجزائر كان في سنة 1992 فيما سمي حينها (بلجنة إنقاذ الجزائر)، التي قادها الجيش والنقابة ومجموعة من الشخصيات التاريخية وتعتبر المرحلة الحقيقة لبداية التجربة الديمقراطية هي ما بعد حوادث أكتوبر 1988، والعودة إلى هذه المرحلة يكون بالعودة إلى الدور الثاني من الانتخابات التشريعية الملغاة عام 1992، والاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ.

[1] على الكواري وأخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص85
[2] المرجع نفسه، ص 181

هذه هي الفئة التي أدت بالجزائر إلى دخول مرحلة البحث عن الذات من جديد، فتبني الديمقراطية بقي شكليا دون ممارسة فعلية، إذ لم يضع حدا لإحتكار النخبة الحاكمة للسياسة سمحت من خلالها السلطة بإنشاء أحزاب سياسية، وذلك بشرطين الأول، ألا تتحصل قوى المعارضة على أغلبية مهما كلف الأمر، وإن حتم ذلك تزوير الإنتخابات، ولذا فمن الصعب جدا أن تتمكن المعارضة من تشكيل حكومة، مما جعل التداول على السلطة أمرا مستحيلا والثاني ألا تلتزم السلطة القبول بتشكيل الأغلبية البرلمانية من المعارضة للحكومة، انها الديمقراطية بحد السيف[1].

إذن فمسؤولية السلطة تتمثل في منع قيام معارضة حقيقية ذات جذور شعبية، وتدجين ما عداه من أحزاب لتحويلها إلى مجرد أجهزة تؤمر فتنفذ، وبذلك حطم أصحاب القرار كل قنوات الإتصال بينهم وبين المجتمع[2].

أصحاب القرار لا يتركون المعارضة تمارس دورها في مناخ طبيعي، فهم يتدخلون في شؤونها بشراء ذمم بعض القيادات الحزبية واللعب بأوراق المصالح الشخصية لزعزعة موقفهم، ويتعمدون زرع الفتن والأزمات داخل الأحزاب، وصنع الإنشاقات[3].

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطيةفي البلدان العربية، مرجع سابق، ص 131.

[2] إبتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص61.

[3] نصر الفقاص، **الدائرة المغلقة(حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية)**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار :الجزائر، ط1، 2004،ص76

كذلك من أبرز جوانب القصور في التكوين السياسي، غياب معنى الإجماع، مما يجعل السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي أي إستفحال ظاهرة رفض وجود الآخر_ السياسي بسبب آرائه المخالفة، هذا شل العمل السياسي وقزم المعارضة أمام تصلب عود السلطة[1].

وإذا كنا نحن الجزائريون نشعر بقلق عميق إزاء الأوضاع التي يمر بها مجتمعنا، فإننا بدأنا بالفعل ندرك خطورة التردي الذي لم نعره الاهتمام الكافي منذ بداية التسعينيات. فعلاوة على اتساع نطاق الخلاف والو لاءات الجزئية وتعقد المشكلات بمختلف أنوعها، بدا الرابضون معنا في قاع السلم يتجاوزوننا، الأمر الذي يثير لدينا مخاوف عديدة في ظل الاختراق القوي للعولمة التي يتحكم في مساراتها الأقوياء الذين يعملون على تحديد دور وحركة شعوب البلدان النامية في مجرى الحياة والتاريخ.

[1] إبتسام الكتبي وآخرون، المرجع السابق، ص 64

ثالثا: أشكال التغيير في النظام السياسي الجزائري

أزمة النظام السلطوي في الجزائر أنه آل إلى وضع لا يستطيع أن يقدم ما يبرر حيثيات انتكاسة الانتقال الديمقراطي والعنف السياسي (العشرية السوداء) كانت فترة الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة إنتقالية حاسمة على المستويين الدولي والداخلي، وتم إعتماد هذه الحقبة كنقطة تحول لمرجعية تاريخية، فكانت ملامح هذه الحقبة هو الإنفتاح والدمقرطة المتجسدة في تعديلات في نهج مسار الدولة، حيث ظهرت التوجهات الانفتاحية والتطورات التي أدخلها الدستورية على قواعد اللعبة السياسية للدولة وتبني نتيجة ذلك ممارسات ديمقراطية معبر عنها خاصة في العمليات الإنتخابية والرامية الى كسب الرضا الشعبي، والأكثر إثارة أن هذه التجربة انتكست فيها لاحقا. ولعل ما يميز فترة ما بعد أحداث أكتوبر 1989، يمكن محاولة أستبداله بالمصدر التقليدي للشرعية والمتمثل في الشرعية الثورية بمصادر أخرى ألا وهي الاسلام والشرعية الدستورية، التي تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، والإنتخابات، وبدأ التداول على السلطة إلى غير ذلك من مبادئ الشرعية الديمقراطية كما يحددها دستور 1989.[1]

التمادي في إستخدام عناصر حول الهوية ومكوناتها الأساسية(اللغة، الدين، الإنتماء الحضاري)، في تنوعها وتعددها بطريقة مكيافيلية، سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات

[1] خميس حزام والي، **إشكاليات الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع "إشارة لتجربة الجزائرية"**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2003، ص142/143

السياسية والتشكيلات الحزبية، لاشك ان الإستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الإجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير إلى وجود تناقضات جوهرية عالقة تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثة، وتعيق بلورة ممارسات ومؤسسات عصرية، إذ يعني ذلك إستمرار التأثير القوى لقيم ومعاير مرتبطة بالبني الإجتماعية القديمة المعبرة عن مصالح قوى إجتماعية رافضة للحداثة والتطور على جميع الأصعدة، ثقافيا، إجتماعيا، سياسيا، إقتصاديا، لما يمثل ذلك من تهديد لوجودها وهيمنتها[1]،في إنتاج النخب وديناميكيتها، وكان لهذا البناء إنعكاسات وتداعيات سلبية على العملية برمتها،إذ أفضت طريقة بناء الدولة إلى طمس النخب أكثر مما عملت على إنتاجها وتفعيلها. ويمكن تأكيد هذا الطرح من خلال فحص بعض الجوانب من هذه العملية وعلى رأسها شخصنة السلطة، ونمط التنمية المتبع، وطبيعة أهداف المنظومة السياسية.

فلقد وجدت جميع المؤسسات الأمنية والردعية، سليلة جيش التحرير الوطني، مستقر لها داخل مؤسسات صياغة القرار السياسي لجزائر المستقلة، فبعد فترة وجيزة من الحكم المدني ورجحان كفة السياسي على العسكري ظاهريا، الجدل الذي كان دائرا منذ مؤتمر الصومام، جاء إنقلاب 19 جوان 1965، ليؤكد رجحان كفة العسكري على السياسي.

فلقد تدعمت هيمنة الجيش على الحياة السياسية بعد السيطرة الكلية لجيش الحدود، تحت سيطرة قائد أركانها، على آخر بؤر المعارضة أواخر سنة 1967، من خلال الضربة

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر** ، نفس المرجع، ص47.

الموجعة التي وجهها لفاعلي محاولة الإنقلاب، الفرصة التاريخية التي أعطيت له لاستعراض قوته والتأسيس لثنائية العسكري والسياسي، بالتالي إعطاء إشارة الإنطلاق للحكم المزاوج بين الردع والسياسة. فاختيار العسكري الأقدم في أعلى رتبة لخلافتة بعد وفاة بومدين، كان إيذان بمجئ قيادة عسكرية جماعية لشؤون الحزب الواحد.

فالأسباب تاريخية تحررية، أدى تفوق التيار الوطني[1]، الذي إستطاع التقليص من الفوراق الإجتماعية والإيديولوجية بنجاح نسبي، من خلال لم الشمل حول مشروع تحرري، إلى تجميد وتعطيل مشروع مجتمع حداثي يبني على المنافسة بين مختلف برامج التيارات الإيديولوجية وإرساء مشروع جماعي حديث، يبنى على افتراض أن المجتمع لحمة واحدة وجزء لا يتجزأ يتفق على أهداف واحدة وعمل لغرض فريد، فإبان الثورة كان هذا الغرض هو تحقيق الإستقلال الوطني، تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني وسليله جيش التحرير الوطني، لكن لما بلغ هذا الهدف وتحقيق الاستقلال عدل الغرض ليصبح تجنيد جميع شرائح المجتمع الملتحمة إفتراضيا، في خدمة العملية التنموية تحت راية نفس الجبهة طبعا.[2]

وظلت المادة السياسية، في سيرورة الإصلاح، أكثر الأمور تحاشيا غداة كل أزمة ناشبة، منذ الشروع في الإصلاحات بعد أحداث أكتوبر 1988، ذلك أن الأساس في كل عملية إصلاح سياسي هو مراجعة القواعد الإعتيادية الموزعة للسلطة وقبول مبدأ اللايقين في الإحتكام

[1]Mohamed harbi ; la crise algérienne. Bloy Multitude web : maise enligne ;février(1992).

[2]على موسى رابح، الإصلاح السياسي وإشكالية تجديد البنى الاجتماعية ـ السياسية (قراءة في سيرورة الانتقال الديمقراطي الجزائري)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية:المسيلة، العدد 13، ديسمبر 2017.

للشرعية الإنتخابية مقابل التخلي على الشرعيات القبلية المتكئة على شرعية الزمان والمكان، فباستثناء حكومتي الإنفتاح، التي تشكل فيها فتح باب المشاركة السياسية، لجميع الفاعلين بدون استثناء، أكبر رهانات السلطة، غداة أزمة أكتوبر 1988، إستمر اعتبار الكلام على مراجعة العقيدة السياسية الشمولية من قبيل الشرك بالنظام الواحد أو في أحسن الظروف من قبيل العقوق لسلطة الأب الأقدر، الذي طالما حصر الإبن شرعا، كموضوع لعمليات تعبئة مستمرة، بدل بعثه ككائن حقوقي شريك في صنع القرار العائلي ومن ثمة العمل بشكل جماعي لصيانة وسائل تحقيق هذا القرار. أن إستمرار بقاء هذه السلطات المتضاربة يتوقف على قدرة الدولة القوية على الفصل بين هذه السلطات وإحداث التوازن ما بينها.[1]

[1]Lahouri;Addi; populisme;néo_patrimonialisme et democratie en Algérie; in galliset(dir); propulisne du tiers monde; france;editions l'harnattan;(1997).p45

المبحث الثالث: جدلية التغيير والإصلاح السياسي للسلطة في الجزائر

أولا: علاقة الممارسة السياسية بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية

في ظل الأوضاع التي عاشها الموطن الجزائري، منذ بداية الأزمات الإقتصادية أواخر الثمانينات، والتي تجسدت في أحداث 1988، وما بعدها من محاولات لإصلاح المنظومة الإقتصادية، أصبح الشعب الجزائري يبتعد تدريجيا من الحياة السياسية، ليس لأنه فقد الأمل في النظام القائم فقط، ولكن لأن الظروف المعيشية أصبحت عسيرة، بفعل تراكم مجموعة من الأسباب وعلى رأسها الإختلالات الهيكلية في المنظومة الإقتصادية والاجتماعية.

قد إتسمت العلاقة بين السلطة والأحزاب السياسية عموما بنوع من التصادم الذي يبرز من خلال مجموعة مؤشرات، مثل عمل السلطة على محاصرة الأحزاب وتحجيمها من خلال القيود القانونية والتضييق عليها ميدانيا، محاولة إختراق بعض الأحزاب المعارضة لتوجهاتها وبث البلبلة في صفوفها، بعدم منح التراخيص الادارية لبعض الأحزاب لتتمكن من مزاولة نشاطاتها السياسية الميدانية، والتحضير للمواعيد السياسية، وإحتكار وسائل الإعلام العمومية من قبل السلطة وحرمان الأحزاب السياسية من إستعمالها للترويج لإفكارها وسياساتها، تهييج الشارع ضد هذه الأحزاب مرة وإتهامها بتشتيت الشعب مرة أخرى، استعمال أسلوب الإغراء بالأموال لجلب الأحزاب وخاصة منها الضعيفة ماديا إلى صفوفها.

فهي تعيد توزيع السلطة وتعيد إسناد الأدوار، فتصعد فاعلين وجماعات جديدة في السلم الإجتماعي مقابل فقد فاعلين آخرين وجماعات أخرى لمقامها و حظوتها، الشئ الذي يدعو للفضول المعرفي ويشجع على الذهاب في محاولة معرفية لتحديد العلاقات الترابطية بين فعل الإصلاح وطبيعة الفئات والبنى الإجتماعية السياسية الجديدة. السلطة هي أحد أسس المجتمع البشري، حيث يرى مفكرو الأنوار خصوصا من تطرقوا للحديث عن المجتمع المدني وكيفية نشوئه – توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو–، حيث أن حاجة الناس إلى التعاون وتغييب الصراعات القائمة على التصفية والإقصاء في سبيل التفرد بملكية شيء ما، أدت إلى نشوء قوة يخضع لها الجميع تكون هي المرجع والحكم الذي يفصل بين الناس ويضمن حقوقهم و يقر لهم بالواجبات اللازمة نحوهم، هذه القوة هي ما يصطلح عليه بالسلطة، ويرى العالم الألماني كارل ماركس أن (السلطة هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات، أي أن نشوء ما يرتبط بالظاهرات المؤسسية والإيديولوجية الكامنة في أساس الحياة الاجتماعية، ذلك الأساس المتمثل واقعيا بالإنتاج المتزامن مع نشوء الروابط الاجتماعية الرئيسية)، وفى معرض حديثه عن الدولة ونشوئها وتطورها، يرى ابن خلدون أن العصبية هي أساس قيام السلطة (هذا يعني أن العصبية تتزامن في ظهورها مع ظهور العلاقات الاجتماعية، أو على الأقل مع بروز الروابط الفردية في مجتمع ما. ولا شك أن الأفراد ينشئون بنشوء سلطة لا تزول، هي شرط وجودهم وتنظيمهم الاجتماعي.[1]

[1] مصطفى العزوي، **في مفهوم السلطة** ،الحوار المتمدن،العدد 2524،12يناير 2009

ثانيا: تفعيل الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي

ان التوجه في دراسة لسيرورة الإنتقالية يميل إلى تتبع الشكل الذي تتخذه الدولة وقواعد عمل مؤسساتها، بناء عن الخيارات الواعية لنخبتها المتمكنة، بصفتها المحرر للمعايير والواضعة للبنى التي تكفل حصول حالة من الاستقرار والثبات في المجتمع بعد مرحلة من الفوضى، فإننا حتما أمام حالة بحث عن علاقة ذات إتجاه تنازلي من الأعلى إلى الأسفل، ما يعنيها أكثر ليس هو إيجاد قوانين للتغيير الإجتماعي، إنما هو البحث عن شروط الثبات المؤسساتي الكافل للإستقرار الإجتماعي.

الإلحاح هنا على تسبيق تشكيل الدولة، على الشكل النهائي للمجتمع وبناه المدنية، هي الخصوصية الإبستمولوجية في دراسة التغير الإنتقالي على دراسة التغير الإجتماعي التقليدي، فإذا كانت المداخل التقليدية، بمختلف إتجاهاتها ومناهجها، تعنى بالبحث في الأسباب العامةن الجبرية والإختيارية، التي تؤدي إلى التغير ومن ثمة محاولة معرفة إتجاه هذا التغير، برغم النفي القطعي "لهنري مندراس" لإمكانية الحصول على قانون للتغيير الإجتماعي، على أساس أنه إن حصل فسيشكل القانون العام للتاريخ. فإننا نكون هنا أمام حتمية البحث على مداخيل جديدة.

تعنى بإيلاء كل الأهمية في دراسة المراحل الإنتقالية للطبيعة الإستثنائية لهذه الفترة، أين تكون أجندة الإصلاح ومادته مرتبطتين حصريا بنوعية القرارات العقلانية للفاعلين وحتمية

عقليتها وتأنيسها، في خضم صراعهم المحموم للحصول على الوسائل المادية والرمزية النادرة لمراقبة الآخرين والسيطرة عليهم، وذلك بغرض الوصول إلى إرساء قواعد الثبات والإستقرار.

مع المرحلة الأخيرة، العودة للتسلطية التقليدية، تسارعت سيرروة اللجوء للريع لإفراغ كل حركة مطلبية من محتواها السياسي، حتى وصل الشأن السياسي، حتى وصل الشأن السياسي درجة الميوعة، فضلا على بلوغ المصادر الريعية التاريخية، المدعمة بالموارد البترولية، مداها، وذلك تحت وطأة حتمية طبيعية قاهرة مضاعفة، نضوب عائدات الموارد البترولية تحت وطأة الأزمة الإقتصادية العالمية والفناء الجيلي لفئة المجاهدين التاريخية، بفعل الحتمية البيولوجية وعامل السن، الشئ الذي أوضع المجتمع في حالة خواء من شرعيات و مرجعيات تقليدية ألفها ومهد لما يشبه شرعية شغور.

ذلك أن إحدى الألويات الملحة اليوم هي توقيف"حركية التدمر الذاتي" قبل الطموح إلى إقامة تعددية حزبية شكلانية والسعي إلى تحقيقها مهما كان الثمن، لكن يبدو أن هذا التوجه ما يزال مسيطرا على ممارسات النظام مما يدل على ضعف خطوط التحول الديمقراطي في مثل هذه الظروف. في الأخير لابد من التأكيد أن الإنتقال الديمقراطي لا يتحقق في غياب تحديث المجتمع، وهذه مهمة لا تتحقق بدورها في ظل غياب دولة عصرية، بيد أن بناء الدولة العصرية يحتاج بدوره إلى نخبة عصرية، متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها الإقتصادية، السياسية والاجتماعية.

ثالثا: الإصلاح السياسي المتغاض عنه في سيرورة الانتقال الجزائري

إن الدولة في الجزائر منذ نشأتها بعد الاستقلال تأثرت بإيديولوجيات إجتماعية تقليدية ووطنية، ثورية راسخة في الخيال الإجتماعي قبل الثورة، تقوم على تقديس الجماعة على حساب الفرد وتلغي المعارضة والصراع داخل النظام الإجتماعي، وتقديس الزعامة والكاريزما وهي أقرب إلى العنف من أي معالجة سلمية بديلة، وبالتالي فهي إيديولوجية إقصائية متعصبة عنيفة ترفض المشاركة والحوار ولا تقبل المنافسة المبنية على التعددية، وهو ما يفسر حالة الركود السياسي ووجود سلطة مركزية قوية مغلقة مشكلة من زمر تستمد سلطتها من قوتها داخل المؤسسة العسكرية.

والصراع على السلطة والمناصب لا يعود إلى التباين في البرامج والرؤى الإيديولوجية بل يعود إلى التناقض بين الشخصيات الفاعلة، والممارسة السياسية واتخاذ القرارات المتعلقة بها تتم خارج الأطر النظامية القانونية، ما أدى إلى غموض في تحديد مصدر القرار بسبب شخصنة العلاقات السياسية، وارتكاز السلطة على تجمعات عمودية ذات العلاقة الزبونية وإقطاعيات مسيرة من طرف زمر، بدل العلاقات الأفقية المتمثلة في مكونات المجتمع ومؤسساته، هذا المناخ جعل المواطن يلجأ إلى الشبكات ذات المنطق الزبائني لحماية نفسه أو إشباع حاجياته المستعصية، بدل لجوئه إلى سلطة القانون، " الثقافة التقليدية تجرد _رمزيا_ الأفراد من طاقاتهم، وتدمجهم في منظومة من التبعية الإجتماعية، وتعمل على

إضعاف كل مؤسسة مؤهلة لجعلهم مستقلين، وينتج عن هذا: أن الأفراد يجدون صعوبة لكي يصبحوا موطنين وخاضعين للدولة ".

لازالت البنى الإجتماعية التقليدية كالعشيرة والقبيلة تؤدي دورها بشكل فاعل في العملية السياسية رغم غيابها هيكليا نتيجة صدمات تعرضت لها عبر التاريخ وعوامل متعددة منها الوجود الاستعماري وعوامل التحديث التي إنتهجتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال والتطور التكنولوجي وإنتشار التعليم، لكن هناك عوامل مقابلة تعمل على إحياء الممارسات العرشية وإنبعاثها من جديد، منها فشل الدولة في تحقيق الممارسة الديمقراطية والمجتمع المدني والحريات التي تتغنى بها في خطاباتها، بل توجد كهياكل لا تتجاوز طابعها الشكلي، وفشلها في تحقيق المجتمع الصناعي المتعمد على تقسيم العمل والتعقيد والخاضع لمنطق المنافسة الحرة واقتصاد السوق، فاقتصادنا معتمد كليا على الريع النفطي ونمط المعيشة العام بقي رعويا زراعيا بسيطا تحكمه الأعراف التقليدية، وعدم تمكن الدولة من تشكيل الوعى الجمعي الذي يناسب التطور والتحضر المادي الحاصل في جميع الميادين وترسيخ قيمه ومعاييره عن طريق مؤسسات التنشئة الإجتماعية.[1]

فبقيت القيم والعادات والتقاليد التقليدية القبلية هي السائدة تبلور الوعى الجمعي وتوجه السلوك الفردي وفق منطق العصبية القلبية والجهوية والطائفية والإثنية ما أدى إلى قبلنة المؤسسات الرسمية والفضاءات العامة، كما تم "تشكيل شبكات تضامن غير رسمية على هامش

[1] على موسي رابح، الاصلاح السياسي واشكالية تجديد البنى الاجتماعية السياسية، ص33

المجتمع الرسمي مقتبسة من تقاليد تستجيب لمتطلبات عالم اليوم، هذا المجتمع الذي المجتمع الذي ينبني تدريجيا في الباطن، وعادة دون عنف يعبر في نفس الوقت على الإرتباط بأشكال الحياة الجماعية التقليدية ورفض "المشروع التحديثي_ الفردني".

أدت التراكمات والأحداث التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري منذ فترة الإحتلال الروماني فالنوميدي ثم البيزنطي وأخير الفرنسي إلى تشكيل ثقافة تولدت من التواجد الاستعماري بلورة الوعي الجمعي وأثرت على طبيعة الإنسان الجزائري، وتعد كأساس لتفسير وتبرير التطور والتغير الحاصل على مستويات الفرد والجماعة والدولة على إعتبار أن الحاضر سليل الماضي، فلنفهم ونبرر ما آلت إليه ممارسات مجتمعنا السياسية في عصرنا الحالي لابد ان ننظر في أصولها والعوامل المؤثرة فيها وصيرورتها التاريخية، فالوجود الاستعماري المستمر كنقيض ثقافي سياسي ادي إلى تشكيل الشخصية الثورية والزعامة الساعية للتحرر من جهة والمحافظة على هويتها وموروثها الثقافي ووحدتها الوطنية ولحميتها الإجتماعية وإنسجامها السياسي من جهة أخرى.

ولقد اجمعت معظم الدراسات الاجتماعية والتحليلات السياسية والصحفية التي ظهرت منذ ذلك التاريخ في توصيفها لحالة الجزائر بالمتازمة ،حيث شاع استخدام عبارة "ازمة المجتمع الجزائري " وعبارة "الذات الممزقة" التصور مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات و التناقضات التي ارتبط بعضها بحقن اللبيرالية في دماء النسق الاجتماعي .

والمتصفح لهذه الدراسات والتحليلات يستطيع أن يتلمس على الفور إلى أي مدى تنوعت الصور التي قدمت عن هذه الأزمة من دراسة لاخرى. ومن تحليل لاخرى، وذلك تبعا للتنوع التوجيهات النظرية والايديولوجية من ناحية، وتباين الضغوط النظامية والظروف المحيطة من ناحية اخرى، بيد ان المسالة المحورية التي يجب التأكيد عليها منذ البداية ،هي ان هذه المشاكل متجذرة في الماضي التاريخي للبلاد، وبعضها الاخر مرتبط بالتنوعات التاريخية واحيانا الفسيفسائية القائمة بين فترات تاريخية داخل مجتمعنا التي تتسم بناؤه بالتعدد والتعددية [1].وهذه الاخيرة ليست تعددية وظيفية بمعني وجود تباين وظيفي يؤدي الى تحول المجتمع نحو مزيد من الاجماع القيمي ومزيدا من توزيع القوة ،ولكن التعددية هنا تعبر عن تداخل وتجاوز وتناقض المكونات الاساسية للبناء الاجتماعي مما يزيد في تناقضات البناء الاجتماعي الجزائري هو التكريس الفوقي للاطروحة القائلة بان التغييرات الحاسمة في البناء لم تتم بشكل تلقائي وانما اتخذت طابع "الاضافات المصطنعة " على غرار مقولة صناعة الثقافة" او الثقافة المصنعة " عند هابرماس التي هيات التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللزمة لافراز وضع متردي على مختلف الاصعدة .ومع ان هذا التردي يقدم صورة قاتمة للواقع ،الا ان هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتامل طبيعة الحلول التي تطرح الان ،وهي حلول يمليها بابدية الراسسمالية الامريكية الجديدة الاوروبية "تعدد الراسمالية " ،وانغلاق

[1]اسماعيل قيرة ،الذات العربية الممزقة :التحديات الراهنة .شؤون عربية ،ع38،1995.ص35/30

جميع السبل المناهضة لها تحت غطاء العولمة ولقد عبر فوكوياما "عن ثذا المنحى للاحادية القطبية بايديولوجية جديدة لخصها في مقوله "نهاية التاريخ"[1]

ان الكثير من الجزائريين يحشون ان يكون مصير الجزائر مشابها لمصير ليبيا وسوريا واليمن ،فالربيع العربي يذكرهم بما يسمونه "الماساة الوطنية "التي راح ضحيتها حوالى 200الف جزائري ومليارات الدولارات .لقد هزت العاصمة الجزائرية في جانفي 2011 ،اعمال شغب وامتدت الى بعض ولايات الوطن ،احتجاجا على ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية مثل الزيت والسكر بحوالى 30%،وتزامنت هذه الاعمال مع بداية انتفاضة الشعب التونسي فخاف النظام السياسي ان يمتد اللهيب التونسي الى الجزائر. [2]

فدشن خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 15افريل 2011علامة فارقة في الخطاب السياسي الإصلاحي الجزائري وهو في نظر انصار هذه الخطوة نقطة تحول الى الامام ،اذ اعلنت رسميا في سنة 2011 اصلاح قانون الجماعات المحلية البلدية ليتبعها في يناير 2012 الاصلاحات الستة الشهيرة :

1/اصلاح نظام الانتخابات .

2/ قانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية "التاكيد على ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية "

[1] فرانسيس فوكوياما ،نهاية التاريخ .تر جنكر ،جدل :كتاب العلوم الاجتماعية .ع1.1992.ص137-155
[2] نصر الدين لعياضي ،نفس المرجع السابق .ص12-13

3/قانون توسيع خطوط تمثيل المراة في المجالس المنتخبة والتي اصبحت الجزائر اول دولة عربية في تمثيل المراة برلمانيا.

4/قانون الاحزاب السياسية 5/قانون الاعلام

6/قانون الجمعيات

ويرى المتحمسون للاصلاحات الرئاسية على انها تنطوى على ملامح ايجابية عديدة جاءت ضمن سياق دولي واقليمي مهم وضمن اكراهات فرضت على النظام السياسي الجزائري التعاطي معها بنجاعة وبسرعة .[1]

يقول ويليام كوانت فيرى أن النظام السياسي الجزائري في بداية مرحلة انتقالية تبتعد به شيء فشيء عن ماضيه السلطوي، لكنه لا يخفي حقيقة وجود دور محوري للعسكر في السياسة الجزائرية، ومن الصعب تجاوز هذا الدور. ومع ذلك فإنه ينظر بتفاؤل لمستقبل الديمقراطية في الجزائر "لا يجب أن تفاجئ إذا رأينا الجزائر يوما ما تصل إلى أهدافها، بامتلاك حكومة مسؤولية أمام الشعب و تتمتع بتمثيلية حقيقية، وهذا قبل دول المنطقة الأخرى".[2]

[1] مجلة الفكر البرلماني .مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية ،مقالة بعنوان :فلسفة الاصلاحات السياسية الجارية .مجلس الامة .الجزائر .افريل 2012.ص11

[2] William B.QUANDT,"SOCIETE ET POUVOIR EN ALGERIE", op.cit, p211. نقلا عن المرجع

ومند انطلاق ثورات الربيع العربي في كل من "تونس" إلى "سوريا" مرورا بـ "مصر" و "ليبيا" و "اليمن"، أسالت و لازالت تسيل العرق البارد للنظام الجزائري، و أضحت كابوسا يرهق مضاجعه، وكشفت عن وجهه الحقيقي، حيث تجلت مساندته لحلفائه في الأنظمة الاستبدادية،و إن كان متخفيا وراء ذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول الشقيقة التي تجمعنا بها العقيدة و اللغة و الجغرافية،و يمكننا حصر هذه المحفزات الاقليمية التي بإمكانها أن تسهم في حل معضلة الشرعية الشعبية للنظام السياسي الجزائري في:

الحراك العربي هو الذي ضغط على النظام للإعلان على الإصلاحات السياسية في أفريل 2011م،بعد أحداث ما اصطلح على تسميتها بأحداث "الزيت والسكر"في شهر جانفي من نفس السنة،التي كما يعلم الجميع تزامنت مع انطلاق الثورة في تونس.و الربيع العربية هو الذي اضطر النظام على الاعتراف بأن ما جرى في أكتوبر 1988م،هو بمثابة ربيع الجزائريين،بينما ظل النظام مند وقوعها يعتبر تلك الأحداث مجرد شغب قامت به مجموعة من الشباب المراهقين و ذوي السوابق العدلية.

لقد تسبب الربيع العربي في إنهاك خزينة الدولة،حيث استعمل النظام المليارات من الدينارات لشراء السلم الداخلي،و مليارات الدولارات لشراء الصمت الخارجي،و كذلك القيام بحملة إعلامية غير مسبوقة لتشويه الثورات العربية و تخويف الشعب منها و تشبيهها بما حصل في الجزائر من قتل و دمار الذي تسبب فيه بالدرجة الأولى انقلاب النظام على المسار الديمقراطي،في محاولة لترهيب الجزائريين من مغبة الاقتداء بنظرائه من الشعوب التي ثارت

في وجه أنظمتها الاستبدادية،باستغلال حالة النفسية التي تركتها آثار فتنة المأساة الوطنية في نفوس عموم الشعب الجزائري.

كما قام النظام بقمع و إجهاض كل الوقفات و المسيرات السلمية المساندة لشعوب دول الربيع العربي، وكذلك المسيرات التي قامت بها بعد المنظمات النقابية و المهنية المستقلة عن أجهزة النظام للمطالبة بحقوقها.

يمثل سقوط النظام السوري عبر المفاوضات الجارية في "جنيف 2"، وسقوط الانقلاب في مصر،الضربة القاضية للنظام الجزائري،نظرا لتشابه هادين النظامين معه، سواء من حيث النشأة العسكرية و الطبيعة الاستبدادية.[1]

فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية، فإنها بالمقابل لم تحقق الإنتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتداول على السلطة. لاشك أن مخرجات السلوك الانتخابي محددة لمسار المجتمع وتطوراته والضابط الحقيقي القبلي والبعدي لمختلف السياسات والمشاريع التي تسوس المجتمع، و"الانتخاب إجراء يكون أعضاء جماعة (أيا كانت الغاية الرئيسية لها) قادرين بواسطته على

[1]عبد العزيز حريتي،الربيع العربي يلقي بظلاله على الرئاسيات في الجزائر●مدير مركز أمل الامة للبحوث و الدراسات،2014.

تسمية القادة وعلى إجراء اختيارات جمعية فيما يخص قيادة شؤونهم العامة، فالانتخاب مؤسسة من المؤسسات التي تميز الأنظمة الحديثة، انه يمارس، بدرجات مختلفة من النجوع والصدق، ممارسة تشمل كل مكان على وجه التقريب في العالم المعاصر"[1].

وفقا لهذا الإستعراض الإجرائي المقتضب للدولة، مستويات العجز الديمقراطي في الجزائر المشاركة السياسة وحقوق الإنسان:

المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن"الدولة الموقعة ملزمة بضمان الحق لمواطنيها وتهيئة فرصة المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ممثلين منتخبين والتصويت والترشح لإنتخابات حقيقية وحرية الوصول بالمعنى الشامل للمساواة إلى المناصب الرسمية".

الترابط بين المشاركة السياسية وحقوق الإنسان يقتضي وحدة الشروط التي يجب أن توفرها الدول: _وجود نظام مؤمن بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

_وجود دستور يضمن المشاركة ويحيها.

_وجود المؤسسات المؤهلة لتنظيم المشاركة.

أشكال المشاركة السياسية الدائمة:

[1] ريمون بودون وفرانسوا بوريكو،المعجم النقدي في علم الاجتماع، تر: أسعد وجيه، الهيئة العامة السوريةللكتاب:سوريا،ج2007،1،ص88.

_المشاركة السياسية الدائمة: مجتمع مدني+ أحزاب سياسية.

_المشاركة السياسية الدورية: متعلقة بالإنتخابات.

_المشاركة السياسية التمثيلية: على مستوى المؤسسات التمثيلية.

خاتمة الفصل:

ختاما بالنسبة لهذا الفصل فان الوقوف على خصائص الحراك ونوعيته كحركة إجتماعية وسياسية شاملة. قوته من صوت الشعب (الجماهير) والوعي المتواصل بقيمة وأهمية مساره ومصيره في حياة الجزائريين كملاذ أخير لإعادة بناء الذاكرة التاريخية بما يمكنها أن تساعد على بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة. فالحراك الجزائري ما تسايره وتعايشه في كل لحظاته يعبر عن حركة تاريخية تتواصل فعلا مع قوة العمل السياسي العمومي وقد وصلت إلى المطاف الأخير حيث يجب أن تتحقق الديمقراطية، أي حكم مؤسسات الشعب وإرادته، فاللحظة القائمة اليوم في ما يصنع الحراك هي التي كانت مستقلا بالأمس، لما كان الأمر يتعلق بمشروع الديمقراطية، أي التطلع إلى بناء دولة المؤسسات والقانون والعدالة، فقد وصلنا اليوم إلى ما كنا نرنو ونسعى إليه بالأمس، فاللحظة الراهنة هي ما كان زمنا قائما ومن ثم فقد وقفت الجماهير اليوم على زمنها الحقيقي من أجل أن ننجز حتما ديمقراطيتها، لأنها صاحبة الفعل يعاضدها ويساندها التاريخ الوطني والعالمي.

الفصل الثالث :

السيرورة الانتقالية الجزائرية وارتباطاتها بمسار التغيير الدولي والعربي

تمهيد:

في هذا الفصل سنتطرق إلى التحولات التي وقعت في الوطن العربي، والتي كانت سببا في إنطلاق سيرورة حراك إجتماعي سريع وكثيف في آن واحد، إضافة إلى ان النظام السياسي منذ الاستقلال بالإقصاء والغلق، وفي هذا السياق احتمال أن تكون الدولة ذاتها هي مصدر التغير بالنظر إلى ما تملكه من استقلالية نسبية والذي يمكّنها من إدخال إصلاحات أو تغيرات أساسية في المجتمع بما يؤدي في النهاية إلى تغيرها ويبقى المصدر الأول للتغير هو الدولة في حد ذاتها. فهل فشل السلطة في أداء مهماتها بإعتبارها الأداة المثلى لتحقيق الإرتباط والإتصال بين الدولة والمجتمع، وترتب عن ذلك إتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدان مؤسسات الدولة وأجهزتها لكل مصداقية لدى شرائح عريضة من المجتمع.

المبحث الأول: البنية السياسية للدولة والمجتمع الجزائريين

أولا: أزمة التحديث داخل مؤسسات السلطة السياسية الجزائرية

نضع معلم زمني إجرائي، لبداية السيرورة الانتقالية، اختلال ميزان القوى بين الفاعلين وخروج مظاهر الأزمة، حيث رصد كل طرف من أطراف الأزمة من المصادر ما يكيل به الضربات لإجبار المنافس لمراجعة المراتبية المستوية خلال ربع قرن من جزائر ما بعد الإستعمار ووضع أجندة إنتقال جديدة، تزامنا مع موجات التحرر ذات المطلب الديمقراطي، المؤسسة على الإحتكام لشرعية السيادة الشعبية كبديل الشرعية السيادة الوطنية، التي استوي عليها النظام السابق[1]. وهو ما حصل ثلاث سنوات بعد اتفاق جميع الأطراف على القبول بمبدأ اللايقين في الحصول على الشرعية التي تفرزها العملية الإنتخابية، حيث أن الإحتكام لصناديق الإقتراع سيحدد الطرق الذي يكون له سلطة إكمال بناء المؤسسات الديمقراطية ثم ترسيح قيم الحرية بالتداول.

فعودة التاريخ يشكل دوما خط إستمرار مترادف لعمل النظام السياسي والعودة إلى التاريخ هو دائما ملاذه وفيه خلاصه. هذا الوضع، يمكن به توصيف ظاهرة تعيين الرؤساء في الجزائر، كلما إقتضى الأمر خلال السيرورة الإنتقالية، وهو نفس الوضع الذي يمكن أن يفسر به عودة الأحقاد القديمة غداة كل تعيين، ويعود معه العزف على وتر الحساب الشخصي ليطغي على حساب دقة وفعالية البرامج والمؤسسات، فيضيع معه الوقت وتطول سيرورة الإنتقال، إن السيرورة الإنتقالية الجزائرية ضيعت وقت ثمين في إعداد برامج الأخذ بالثأر، من قبل الفاعلين العائدين من التاريخ، الشئ الذي منع التراكم المجدي وأحدث القطيعة بين التجارب في ظل إستمرار النظام، ما أعطى سيرورة إنتقال، يمكن التعبير عنها مجازا بالثعبان الذي يسعى لعض ذيله.

[1]Lahourai ;Addi(2008) ;souveraineté nationnle et souverainéte populaire ; in EL WATAN ;quotidieu Algérie du 07 /12/2008.

فالتاريخ يعلمنا أنه لا يوجد أي مسار إنتقالي نموذجي يمكن استنساخه، لأنه يمكن الإستفادة من بعض التجارب والرجوع إليها كدروس، فالإنتقال يمر عبر ثلاث مراحل إنفتاح، البناء ثم الترسيخ.

إن طبيعة النظام السياسي يعاني من عدة تناقضات، بسبب طبيعته التقليدية البالية الممثلة في إنفراد الزعيم بالحكم والرأي، وإخضاع الجميع، بما في ذلك حاشيته، وصولا لإستخدام العنف والتصفية الجسدية لفرض السيطرة على السلطة وهو ما يؤدي عموما إلى ردود أفعال مماثلة لمقاومة الإستبداد والتسلط من قبل أقلية تشكل طائفة مغلقة متمركزة في الأجهزة الحساسة والمؤسسات الإستراتيجية للدولة في مقابل هذا الجوهر البالي نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلانية وطقوسية مثل الإنتخابات، والإقتراع العام، وإعتماد طرق عمل وأجهزة بيرقراطية حديثة.

أما بالنسبة لتناقض الثاني، فنجده بين الطبيعة العشائرية، القبلية والجهوية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الإجتماعي وقاعدته الموضوعية، إضافة إلى الإعتماد على ثروة ريعية توزع على شكل هبات وإقطاعيات تبعا لمعايير الولاء والطاعة والتبعية لمجموعة من أولياء النعمة أو الحماة الذين تدور حولهم مجموعة متزايدة من الزبائن والأتباع المستعدين لتقديم مختلف أنواع الخدمات لأولياء نعمتهم في مقابل ذلك نجد خطابا شعبويا ينفي التمايز والإختلاف، ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح التي تربط مختلف القوى المكونة للمجتمع لكنه خطاب مستهلك وذو فعالية محدودة في تورية الواقع وطمس تناقضاته الحادة التي إنفجرت على السطح بعد طول كتمان[1].

ففي عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة الذي تولى الحكم منذ 1999 نجد أن تركيبة السلطة غير منسجمة وتتركب من مجموعات تتكتل وتتصارع ليس على أساس

[1] كريم مروة وأخرون، **أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة**، مؤسسة الإشهار العربي: بيروت، 2007، ص50.

سياسي إيديولوجي ولكن على أساس مصلحي إذ تبرز قوة العسكر رغم ما تبديه من حيادية في الشؤون السياسية والمدنية وسبب الخلاف دائما يتمثل في الخلاف حول سياسية السلام والمصالحة مع الإسلاميين التي يتشبث بها الرئيس ومحاولته الدائمة في القضاء على جماعات المصالح المالية التي تمتلك السوق والمسؤولين[1].

إن السلوك الفعلي للإدراة والنخبة السياسية الحاكمة في الجزائر أحيانا ما يفرغ الممارسة الديمقراطية من محتواها، فمن مفارقات العملية السياسية في الجزائر أن الأحزاب التي تحصل على أغلبية التصويت (الشعبي) في الإنتخابات عادة لا تجني ثمار تلك (الثقة)، وإنما تخرج خاسرة من حلبة التفاعل السياسي فإلى جانب الخروج الدرامي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من اللعبة السياسية وحظر نشاطها على خلفية فوزها بالأغلبية في أول إنتخابات تشريعية تعددية في الجزائر عام 1991، فقد تكرر السيناريو مع فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالأغلبية في إنتخابات عام1997 حينما خسر قائد الحزب أحمد اويحي منصبه كرئيس للحكومة، وعاد إليها فقط عندما أصبح حزبه من أحزاب الأقلية مع إكتساح حزب جبهة التحرير الوطني لانتخابات 2002 وتزايد شعبية رئيس الوزراء على بن فليس_الذي تولى رئاسة الحكومة وقت أن كان حزبه من أحزاب الأقلية_فقد خسر هذا الأخير منصبه بإقالته من رئاسة الحكومة على خلفية صراعه مع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة[2].

يتضح من خلال هذه الإشارة البسيطة إلى الصراعات الدائرة في أعلى هرم السلطة، أن لها تأثيرات كبيرة على ممارسة السياسية عموما وعلى التحول الديمقراطي خصوصا، فمثل هذه الممارسات وإن كانت في البلدان الديمقراطية تكاد تكون منقرضة، فإنها في الجزائر لها إنعكاسات سلبية أقل ما يقال عنها أنها كاريثة، ولا شك أن أبسط أثر سلبي هو تمديد

[1] إسماعيل الشطي وأخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، نفس المرجع، ص 236.

[2] عوض عثمان وأخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، نفس المرجع، ص 158

المرحلة الإنتقالية، وأرجاء إعادة الكلمة للشعب إلى وقت غير محدد. رغم قصر مدة الإنفتاح التعددية نهاية الثمانينات ما قبل أزمة التسعينات إلا أنها كانت بمثابة تجربة قوية للمجتمع الجزائري بمختلف تياراته وتوجهاته، تذوق من خلالها ممارسة حرية التعبير والمشاركة السياسية ومناقشة أوضاعه المعيشية واقتراح تصور لمشروع مجتمع كفيل بتطوير المجتمع وتحقيق النهضة، فلنقل بمثابة مدرسة قدمت دروسا مكثفة لمختلف فئات المجتمع واستطاعت أن تحدث قطيعة معرفية وممارساته مع الوضع السابق فلم يعد ممكنا تقبل خطاب ما قبل تلك المرحلة مثل نظريات المؤامرة والقومية الناصرية وخطاب الحزب الواحد والفكر الأحادي والشرعية الثورية بشكل مطلق، فكأنها أنتجت موطنا جديدا نسبيا تذوق أوجه من الديمقراطية ثم فرض عليه العودة إلى منطق الوصاية.

ثانيا: النظام السياسي كمحدد لتجديد بنية السلطة في الجزائر

اختلال ميزان القوى بين الفاعلين وخروج مظاهر الأزمة حيث رصد كل طرف من أطراف الأزمة من المصادر ما يكيل به الضربات لإجبار المنافس لمراجعة المراتبية المستوية خلال ربع قرن من جزائر ما بعد الإستعمار ووضع أجندة إنتقال جديدة، تزامنا مع موجات التحرر ذات المطلب الديمقراطي، المؤسسة على الإحتكام لشرعية السيادة الشعبية كبديل الشرعية السيادة الوطنية، التي استوى عليها النظام السابق[1]. وهو ما حصل ثلاث سنوات بعد اتفاق جميع الأطراف على القبول بمبدأ اللايقين في الحصول على الشرعية التي تفرزها العملية الإنتخابية، حيث أن الإحتكام لصناديق الإقتراع سيحدد الطرق الذي يكون له سلطة إكمال بناء المؤسسات الديمقراطية ثم ترسيح قيم الحرية بالتداول، بعد أن قادت حكومتي إصلاح لمدة ثلاث سنوات مهام الإنفتاح والتأسيس بوضع المعايير القانونية للسيرورة الإنتقالية.

وتتمثل نقطة الضعف الأساسية للنظام، في فقدانه للشرعية، بخاصة وأن قاعدته التقليدية الشرعية التاريخية والثورية قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي تمثلها جيل من الشباب الجزائري المولود بعد الاستقلال إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، بفعل الصراع الذي بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير. وهكذا يمكن التأكيد على التواصل الذي يميز النظام السياسي ومساره العام منذ الإستقلال بالرغم من التغييرات

[1]Lahourai ;Addi(2008) ;souveraineté nationnle et souverainéte populaire ; in EL WATAN ;quotidieu Algérie du 07 /12/2008.

الطارئة على القيادات والشخصيات التي احتلت المراكز والمواقع الحساسة في أجهزة الدولة ومؤسساتها. وتبرز هذا التواصل في عدة سمات مثل الصراع حول السلطة، واللجوء المستمر التصنيفات والعنف لإقصاء الخصوم السياسيين، وتجاهل حقوق المواطنة، وخرق حقوق الإنسان، كما يبرز هذا التواصل في طبيعة النظام من خلال سيادة أيديولوجيا شعبوية وسيطرة أقلية تعتمد على تحالفات جهوية تحت قيادة شخصيات كاريزمية .لفترة وجيزة ساد الإنطباع لدى الرأي العام أننا نحضر لحالة إصلاحية إستثنائية في ما يسمى بالعالم الثالث، فلقد تحرر الفضاء المدني العمومي من خلال ميلاد جملة من الجمعيات المدنية، التي تهتم بمطالب مختلف الفئات والشرائح الإجتماعية وتمهد لعهد جديد من الحكم المبني على المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، كما تحرر الفضاء العمومي السياسي بميلاد جملة من الجمعيات السياسية التي نقلت التنافس حتي داخل التيار الواحد، فرأينا عدد كبير من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية تنافس فيما بينها حول تمثيل هذا التيار كما رأينا عدد كبير من الأحزاب ذات التوجه الوطني تنافس الحزب الواحد في إحتكاره للشرعية التاريخية، كما تعددت التيارات المنضوية تحت الإيديولوجية العلمانية في سياق أفقي بين اليسارية الحاملة للقيم الإشتراكية واليمينية الحاملة للقيم اللبيرالية، ينبغي أكبر تحرر، للفضائين السياسي والمدني، هو في واقع الأمر ذلك التحرر من القبضتين العسكرية والإدراية للحزب الواحد، والسماح لفئة واسعة بالتغيير على نفسها شتي الطرق وداخل معايير محددة.لم تستمر طويلا حقبة الإنفتاح هذه حتي تدخل تيار نافذ في السلطة. بحكم إحتكاره لمصادر العنف،

بالرفض المطلق لمبدأ لايقنية نتائج المحك الديمقراطي أي عبر رفض نتائج الإنتخابات السابقة والدفع بالرئيس، ضامن إستمرارية هذه السيرورة الإصلاحية للإستقالة، بحجة ضرب الديمقراطية لحماية الديمقراطية ليتم بعد ذلك تغيير قيادة جماعية للدولة إيذانا بعودة التسلطية التنافسية ونكوص (الديمقراطية، كحقبة ثابتة لهذه السيرورة). حاولت هذه القيادة الجماعية البحث عن شرعية، لترقيع واجهة السلطة العسكرية الجماعية، ثم المرور إلى البحث عن مخرج لأزمة شرعية السلطة. المخرج الذي إرتاته هذه القيادة الجماعية العودة للتاريخ. من خلال إقناع أحد فاعلي الحقل السياسي المعارض، لجزائر ما بعد الإستقلال، بقيادة مرحلة البحث عن سلطة ديمقراطية بدون ديمقراطين، على حد تعبير غسان سلامة.

الحقبة الثالثة في السيرورة الإنتقالية، تبدأ بإعلان رئيس الدولة(لمين زروال) تقصيره لعهدته ليسمح بإنتخاب رئيس جديد(عبد العزيز بوتفليقة) يكون له كامل الشرعية للفصل في الصراع المستمر في الحكم ثم الفصل في مصير الإصلاحات المعلنة في مختلف الأنساق السياسية الإقتصاديةوالإجتماعية، وهو ما أعطى الضوء الأخضر لعهد جديد من السيرورة الإنتقالية، بمجئ وعد بإعطاء كل الأهمية لمصالحة جميع الفاعلين مع بعضهم البعض وإرجاع الجزائر إلى المسار الديمقراطي والواجهة الدولية من خلال إستعمال ثقله داخليا كوجه تاريخي وخارجيا كوجه دبلوماسي. وبالرغم من رصده بقدراته الإتصالية قصد إحداث الإجماع ولم الطبقة السياسية الرسمية حول شخصيه، لم يتمكن التحرر من رواسب الماضي ومصادره، حيث ما لبث العودة إلى تعبئة الأشكال والبنى التقليدية الغير رسمية كقنوات إتصال مع

الشعب، كالعروش والزوايا، مقصى بذلك القنوات الحداثية كالبنى الحزبية والجمعوية الرسمية، كالأشكال عصرية للمشاركة والتمثيل، كما أن إهتمامه بترجيح موازين القوى وإخلالها في مرتبة البرامج، حقق للجزائر في فترة معينة نوع من الإستقرار الظرفي، وهي غاية غير هينة لجميع التجارب الإنتقالية، لكن بغية الإنتقال لتحقيق غاية أخرى وهي الترسيخ المؤسساتي، إلا أن هذا التوازن بنى على مواقع الأشخاص، وبالضبط على موقع الرئيس كشخصية محورية، لا على مؤسسات الترسيخ الديمقراطي المعهودة، الشئ الذي وضع الأسس الأولوية وثقل الموقع الشخصي على البرامج، إيذانا بالعودة إلى التسلطية التقليدية.

نلخص في باب الخصوصية الزمنية السيرورة الإنتقالية في الجزائر تأكيد العلاقة الترابطية والجد حميمة بين التاريخ كمصدر للتعبئة وكثقل حتمي وبين سيرورة الإنتقال في الجزائر، فعودة التاريخ يشكل دوما خط إستمرار مترادف لعمل النظام السياسي والعودة إلى التاريخ هو دائما ملاذه وفيه خلاصه. هذا الوضع، يمكن به توصيف ظاهرة تعيين الرؤساء في الجزائر، كلما إقتضى الأمر خلال السيرورة الإنتقالية، وهو نفس الوضع الذي يمكن أن يفسر به عودة الأحقاد القديمة غداة كل تعيين، ويعود معه العزف على وتر الحساب الشخصي ليطغي على حساب دقة وفعالية البرامج والمؤسسات، فيضيع معه الوقت وتطول سيرورة الإنتقال، إن السيرورة الإنتقالية الجزائرية ضيعت وقت ثمين في إعداد برامج الأخذ بالثار، من قبل الفاعلين العائدين من التاريخ، الشئ الذي منع التراكم المجدي وأحدث القطيعة بين التجارب في ظل إستمرار النظام، ما أعطى سيرورة إنتقال، يمكن التعبير عنها مجازا بالثعبان الذي

يسعى لعض ذيله. فالتاريخ يعلمنا أنه لا يوجد أي مسار إنتقالي نموذجي يمكن استنساخه، لأنه يمكن الإستفادة من بعض التجارب والرجوع إليها كدروس، فالإنتقال يمر عبر ثلاث مراحل إنفتاح، البناء ثم الترسيخ. تجمع الندية والمنافسة خلال المسار الإنتقالي بين إصلاحيين في داخل النظام مدعمين بمستترين من المجتمع المدني وبين محافظين داخل النظام مدعمين بقوى منتفعة من ريع الموقع خارج النظام. والتجربة الجزائرية الأولى عرفت مرحلة إنفتاح ثم بداية البناء مع حكومة الإصلاحيين ليحدث الإرتداد والعودة للتسلطية التقليدية بإنتصار التيار المحافظ وبدعم صقور المؤسسة العسكرية. ومحاولة قوى إصلاحية داخل النظام إعادة الكرة، مستغلة ضغط الشارع والحالة السيكولوجية لرئيس المخلوع المشبع بفكر الزعامة، يشعر بحتمية الانفتاح لأنه أضاع فرص كثيرة، لكن لا يريد أن يضيع موعد آخر مع التاريخ.

ثالثا: التغيير كعامل مشترك بين فاعلي الإنتقالية الجزائرية

تتدرج مبادرات السلطة الجزائرية في سياق التحرر السياسي، إذ إن كافة الإصلاحات التي تبنَّاها النظام السابق تدخل ضمن استراتيجيات البقاء؛ حيث تعتبر حالات التعددية وتنامي القوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية تكتيكًا لمواجهة الأوضاع الإقليمية والدولية، في محاولة لتجديد نفسه .[1]وفي محاولة لامتصاص موجة الاحتجاجات ومنع انتشارها، أعلن الرئيس بوتفليقة عن عدم ترشحه و تعديل الدستور وإصدار حزمة من القوانين من شأنها تعزيز الديمقراطية، غير أنه جعل الجزائر تعيش حالة انسداد سياسي لا يخلق البيئة الملائمة لتحديث بنية السلطة ضمن مسار ديمقراطي صار يفرض نفسه بإلحاح. إن القضية المركزية التي تطرح نفسها بقوة، هي انطواء الإمكانات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي الصحيح على جوانب أخرى معيقة لهذا التحول، إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وسيطرة الدولة عليه تشكلان احد المعوقات الأساسية في الجزائر لأنهما استغلتا في امتصاص غضب الشعب أحيانا وكسب أو قمع المعارضة أحيانا أخرى، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والزبونية السياسية والإجتماعية.

لقد عاشت البلاد منذ توقيف الانتخابات وإلغاء الدور الثاني للتشريعات مسلسلا طويلا من المواجهة الدامية والعنيفة بين النظام والجماعات الإسلامية المسلحة في فترة أولى، ثم بين

[1]– Daniel Brumberg, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", Journal of Democracy, vol. 13, n°. 4, octobre 2002, pp. 56-68 ; Daniel Brumberg, "Beyond Liberalization?" Wilson Quarterly 28, no. 2 (Spring 2004): 47–56

المجتمع ككل وقوى الإرهاب في مرحلة ثانية. وكانت النتيجة ضحايا يعدون بالآلاف من كل شرائح ككل وفئات المجتمع، وخسائر مادية كبيرة تقدر بملايير الدولارات لذلك فإن أسئلة عديدة تقفز إلى الذهن، مثل: لماذا قبول بفئات دون غيرها؟ لماذا الإصرار على الإنتخابات؟ لماذا التسرع في إقامتها؟ ولماذا الإصرار على تطبيق قوانين إقتصادية في ظروف متوترة، وجو مشحون؟ وفي نفس السياق تندرج أسئلة أخرى مثل، هل كانت الجزائر هدفا لمؤامرة؟ لماذا اللجوء الى ديون قصيرة المدى؟ وغيرها من الأسئلة التي تظهر الأحداث ووقائع قد يبدو ظاهريا غير مترابطة ، ولكنها ليست في الواقع كذلك حيث أدت كلها إلى إضعاف الإقتصاد والدولة وتفكيك المجتمع. وتلك نتيجة تخدم عدة جهات وقوى محلية، إقليمية ودولية في الجزائر ديمقراطية ومتقدمة إقتصادية ومستقرة سياسيا سوى خطرا على مصالحها الحيوية في المنطقة المغاربية العربية عموما أما إذا عدنا النتائج، فان المعطيات تثير كثيرا من الأسئلة الجوهرية التي ينبغي الإجابة عنها لفهم ملابسات التجربة الديمقراطية في الجزائر.

المبحث الثاني: التغيير كعامل مشترك بين فاعلين في الإنتقالية الديمقراطية الجزائرية

أولا: تغيير نوعي في طبيعة السلطة السياسية وآليات النظام القديم

شكل إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إستقالته من منصبه في أبريل من هذا العام إنتصارا هاما للإحتجاجات الشعبية التي اندلعت بشكل واسع وغير مسبوق في الجزائر أعقاب إعلان بوتفليقة عن ترشحه لفترة رئاسية خامسة في الإنتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجرائها في شهر نفسه، خروج الرئيس بوتفليقة من المشهد السياسي لم يواكبه عملية تغير سياسي شامل وفق التي تولت فعليا إدارة مرحلة ما بعده على إستمرار اللعبة السياسيةوفق قواعد نظام أعلن الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح إجراء إنتخابات رئاسية في 12ديسمبر 2021، في حين إستمرت الإحتجاجات الشعبية بشكل متصاعد منذ رحيل بوتفليقة، وسط مطالب برحيل النظام القديم والبدء في عملية إصلاح سياسي شامل. وقد واصلت السلطات استخدام الإجراءات التعسفية والقمعية في التضييق على المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، والتصدي للمتظاهرين، والملاحظة الأمنية والقضائية للنشطاء السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين برزت ادوارهم القيادية في الإحتجاجات الشعبية، والمطالبين بالقطعية الكاملة مع المنظومة التشريعية زادت وتيرة الإعتقالات عقب، الإعلان عن موعد الإنتخابات الرئاسية، في محاولة لإفراغ الحراك الشعبي من قياداته المؤثرة.[1]

ومدونين ونشطاء في مواقع تواصل الاجتماعي، وجهت لبعضهم إتهامات تتعلق بممارستهم حقهم في التظاهر السلمي أو التعبير عن الرأي، ومن أبرز الإتهامات التي وجهت للكثير منهم" المساس بمعنويات الجيش" .

[1] مجموعة مؤلفين، **استلهام الربيع بين خطوط الصراعات المسلحة الجديدة(قراءة موجزة في مؤشرات حقوق الانسان في العالم العربي** ،نفس المرجع السابق.ص18

الحراك الجزائري، كإمتداد للثوارت العربية، هو مؤشر صادق على بداية ما بعد الانظمة العربية التي يجب ان تسقط ويجري عليها الزمن السياسي المعاصر لكي تنسحب تماما وتترك المجال السياسي الديمقراطي والحرية والواجب الدولي.

الفرز على مستوى الوعي بين السلطة المستبدة والدولة المنتظرة، فمن الحقائق الكبرى التي تحفل بها الدراسات السياسية والإجتماعية في المؤسسات العلمية والأكاديمية هي نظرة الدولة التي تمثل الوحدة الأساسية للمجتمع الدولي، فنجاح النظام السياسي العالمي مرهون في جزء كبير منه بقوة الوحدات السياسية الوطنية، ومن ثم يجب ضبط البلدان العربية ومنها الجزائر على وقع ونمط المرغوب فيه دوليا. إن رفض الجماهير للنظام وعناصره الفاسدة يظهر في الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي تم يوم الفاتح من نوفمبر 2019، يعتبر إعادة ترشح الرئيس لعهدة خامسة السبب الرئيسي في إشعال شرارة الحراك الشعبي، وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الإجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيرقراطية والفساد من جهة أخرى[1].

وهذا لعدم الرضا الشعبي عن المؤسسات ومن يشغلونها، وذلك لإحتكارها وعدم تمثيل أنظمتها لمختلف قيم المجتمع، وعدم قدرتها على إستيعاب التغييرات الجديدة، والتي في مقدمتها ظهور فئات جديدة تعجز على توفير فرص المشاركة لها، لتعرف تزامنا مع صياغة دور الدولة في صناعة القرار السياسي والإقتصادي. كما كان لغياب الرابطة الرمزية بين الحاكم والمحكوم، علاقة تكريسها أزمة الشرعية وهو الأمر الذي شكل تحديا في المرحلة الثانية من بناء الدولة، والبحث على إطار جديد والإجماع عليه من أجل مسايرة الأوضاع في مرحلتها الثانية من بناء الدولة. توجهت الدولة الجزائرية بعدما أحست بمدى إتساع الهوة بين السلطة والمجتمع إلى إعادة النظر في القوانين والدساتير التي تمثل العقد الضمني بين

[1] لويزة آيت عادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي**، مركز الجزيرة للدراسات: قطر، 2019، ص2

الفئتين، والعمل على تكريس التعددية عن طريق العودة في إشراك جميع الفئات للمجتمع في ممارسة الحكم، لكن عدم القضاء على عقلية النظام المرسخة والمتمثلة في عدم تقبل الاخر، يوحي بمدى سيطرة المصدر التقليدي عن الحديث في الماضي والحاضر، وعن المنطق الأحادي و التعددي.

والقصور في عملية الإنفتاح السياسي في الجزائر قد أدى إلى استمرار غلبة غياب المتأزم على العلاقة بين الحكومة وتيارات أساسية في المجتمع.

غياب التداول على السلطة سلميا هو الذي هيمن على عمليات إنتقال السلطة منذ الإستقلال، وقد يستمر هذا مستقبلا، ما لم تسمح السلطة والنظام المعارضة أن تنشط بعيدا عن القيود المؤسساتية والقانونية المفروضة عليها، وما لم تعرف هذه السلطة بمبدأ التعددية السياسية والحزبية، فإنها بالمقابل لم تحقق الإنتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتداول على السلطة. لاشك أن مخرجات السلوك الانتخابي محددة لمسار المجتمع وتطوراته والضابط الحقيقي القبلي والبعدي لمختلف السياسات والمشاريع التي تسير المجتمع، و"الانتخاب إجراء يكون أعضاء جماعة (أيا كانت الغاية الرئيسية لها) قادرين بواسطته على تسمية القادة وعلى إجراء اختيارات جمعية فيما يخص قيادة شؤونهم العامة، فالانتخاب مؤسسة من المؤسسات التي تميز الأنظمة الحديثة، انه يمارس بدرجات مختلفة من النجوع والصدق، ممارسة تشمل كل مكان على وجه التقريب في العالم المعاصر"[1].

فإنشاء سلطة مستقلة للانتخابات يجعل منها ذات مصداقية بعيدة عن التلاعب الذي كان يحدث من الإدارة المحلية سابقا المتهمة بالتزوير وتدخل أطراف لتغير كفة على كفة أخرى،

[1] ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، تر: أسعد وجيه ،**المعجم النقدي في علم الاجتماع** ، الهيئة العامة السوريةللكتاب:سوريا،ج2007،1،ص88.

وهذا ما جعل المواطن يفقد ثقته ويمتنع عن التصويت، هذا ما ظهر بوادره في هبته التي خرج فيها لرفض ترشح الرئيس السابق لعهدة خامسة، بواسطة خروج هائل للشعب الجزائري في مظاهرات ومسيرات سلمية تعبر عن رفضه لسلطة أو كما يسميها في شعاراته"بالعصابة، واسقاط النظام، ويتنحوا قاع".....لعل أحد الأسباب المولدة للشرح العميق بين الدولة والمجتمع في الجزائر هو أن تحديث مؤسسات وأجهزة الدولة، بخاصة منها المحلية التي تدخل في علاقة مباشرة ومستمرة مع المواطن، لم تكن في مستوى التحولات التي عرفها المجتمع ولا في مستوى الطموحات والتوقعات التي بنيت عليها.

كما كانت مجمل التناقضات التي ارتبطت بالنظام السياسي الأحادي وراء ذلك الشرح. تناقضات بين الخطاب والواقع، بين الأيديولوجية والممارسة، أدت إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، بين نخبة الخطاب السياسي وبيروقراطية محدودة الحجم وغالبية الشرائح الإجتماعية. نتج عن كل ذلك حالة من التذمر العام وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة التي خسرت مصداقيتها ومشروعيتها بفعل تآكل سلطتها تحت تأثير الممارسات التي أشرنا إليها أنفا. وعمت حالة من التدهور المستمر في أوضاع غالبية الشرائح الإجتماعية وفي مقدمتها شرائح الطبقة الوسطى التي تشكل عاملا حاسما في استقرار المجتمع والنظام السياسي.

ثانيا: مقاربة سوسيولوجية لصراع الأجنحة داخل السلطة السياسية

إن الأحداث التاريخية التي شهدتها الجزائر كونت قطيعة كاملة بين الفاعل التقليدي والدولة الجديدة، مادام الإستعمار الفرنسي قد حطم النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسطية، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تمس بالسيادة الجزائرية. ظلت النخبة العسكرية منذ الاستقلال تلعب دورا محوريا في الحياة السياسية الجزائرية، ولذلك بتعبئة وحماية المصالح الاستراتيجية كما زادت قوتها في حكم الرئيس الشاذلي واتساع دورها، وأصبحت مدعوة للمشاركة في مواجهات سياسية حقيقة نتيجة تصادمها مع النخبة المدنية التي تريد الحد من دورها الدستوري والمتمثل في الحفاظ على السلامة الترابية والوحدة الوطنية أمام هذه المعطيات والمتغيرات إنفردت النخبة العسكرية من جديد برسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى ومساندة النخبة الحكومية، نتيجة إستفحال الأزمة وعدم التحكم في آلياتها ومسبباتها ، أما النخبة المدنية المتمثلة في مؤسسة الرئاسة تحتل الدور المؤثر في صناعة القرارات السياسية المؤثرة وتوجيهها من خلال نشاط النظام السياسي أثناء عملية التحول السياسي التي عرفها المجتمع الجزائري.[1]

[1] أحمد بشير صفار، النخبة السياسية في الجزائر، مركز البحوث والدراسات السياسية: القاهرة، 1985، ص26

ثالثا: السلطة والأحزاب السياسية في مواجهة الأزمات مع النظام السياسي

سياسة التحالفات السياسية والإستوزار فيعهد الرئيس السابق بوتفليقة التحالف السياسي هو فضاء إلتفت فيه أحزاب سياسية ذات توجهات ايديولوجية متباينة وبرامج سياسية واجتماعية متمايزة[1]، بمعنى التحالفات تجمع بين الأحزاب بمختلف أطيافها بهدف خلق برنامج مشترك يخدم كل فئات المجتمع، وقد عرف عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدة تحالفات سياسية ساهمت في قربها من السلطة بين شريك تارة، وبين معارض تارة أخرى، وهذا ما سعى إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية حكمه لاحتواء عناصر التيار الإسلامي بعد العشرية السوداء، من خلال المشاريع التي جاء بها كالوئام المدني وفعلا سارعت الاحزاب في السعي وراء خطى السلطة من خلال أول تحالف رئاسي سنة 2004 داعم للرئيس بوتفليقة مع حزبي التحرير الوطني و التجمع الديمقراطي[2]، وقد واعتبر البعض أن مشاركة الحركة في التحالفات هو خروج عن نهجها المعارض، والبحث عن كيانات سياسية تنفي ايديولوجيتها الفكرية و انصهارها مع مختلف التيارات.إن هذه التحالفات سعت إلى تجسيد مشروع اجتماعي- أمني بعيدعن العنف والسلاح، بمشاركة كل التيارات الحزبية، خاصة بعد الانقلاب العسكري، أو ما يعرف بإيقاف المسار الانتخابي، والذي أدخل البلاد في دوامة عنف امتدت إلى أواخر التسعينيات، والتي جاءت بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا

[1] نور الدين فلاك، **طبيعة التحالف الرئاسي و تفعيل عملية التحول الديمقراطي 1999-2010**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010 – 2011، ص4.

[2] يونس بورنان، **الإخوان شاركوا الفساد في عهد بوتفليقة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.al-aim.com بتاريخ 2020/09/11، لوحظ في 11 ماي 2019.

للجزائر، بداية من سنة 1999 والذي حاول في بداية حكمه إرساء السلم الاجتماعي، من خلال مشاريع التي جاء بها بداية بمشروع الوئام المدني، ومشروع المصالحة الوطنية اللذان أسسا للتغيير السلمي، بالإضافة إلى تداول السلمي على السلطة، وهنا يجب أن ننوه إلى الإختلافبين التشكيلات أو التحالفات الحزبية، قبل عهد بوتفليقة، وبعدها، إذ اصبح مضمون هذه التحالفات سياسي يطغى عليه الجانب البراغماتي، والمنفعي ومن بين هذه التحالفات نجد[1]:

تشكل بعد الانتخابات التشريعية بين ثلاث أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، جبهة التحرير الوطني، وقد نشأ هذا التحالف بالنظر إلى فشل أي حزب في الفوز بالأغلبية أصوات الناخبين، لما يؤهله للانفراد بأول حكومة تعددية عرفتها الجزائر، في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وهو تحالف غير متجانس حيث ضم حزب وطني، والاخر ديمقراطي، والثالث إسلامي، كما أنه كان خاض تماما لتوجهات الرئيس، وليس له أي تأثير سواء على مستوى الحكومة أو البرلمان، لكنه أثر على الشريك الإسلامي فيه والذي كان الطرف الأضعف، ودخلوه في التحالف لا يعكس حجمه داخل البرلمان.

ضم ثلاث أحزاب الأكثر تمثيلا في البرلمان حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، و حركة مجتمع السلم، وكان داعما بدرجة الأولى لسياسة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تم التوقيع عليه بتاريخ16 فبراير2004 وإنتهى بتاريخ جانفي 2012 مع

[1] نفس المرجع،ص ص 59، 60.

خروج حركة مجتمع السلم، نتيجة التغيرات التي عرفتها الجزائر، بداية بالإصلاحات السياسية وكذا التغيرات الخارجية التي مثلتها ثورات الربيع العربي وتحولها من الموالاة، إلى المعارضة كخيار سياسيوهنا يمكن القول ان التحالفات قد تنتهي في حالة الأزمات وقد تنشا بسبب الأزمات حيث ان خروج حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي، والذي كان تحالف غير منطقي بين قوى غير منسجمة، أدى بها إلى البحث عن شكل جديد من التحالف داخل التيار الإسلامي ومع أحزاب قريبة منها ايدولوجيا، وفكريا.

المبحث الثالث: الحراك ورهانات تحديث البنى السياسية في الجزائر الجديدة

أولا: جدلية التغيير بين الإصلاح السياسي والاقتصادي ما بعد الحراك

التغيير المجتمعي مرتبطة برؤية اجتماعية يتقاسمها كل الأطراف وتكون بعيدة المدى، ويكون في حالة التحالفات داخل تيار إيديولوجي واحد، يقد تصورات نابعة من قناعات حزبية وفكرية، لمشروع الدولة والمجتمع، وهو مشروع طويل المدى ويقتضي نوعا من التضحية المجتمعية، فالتحالف هنا يقدم رؤية بعيدة المدى وتحتاج إلى سنوات لكنها تكون معارضة تماما لما سائد أو لنموذج السلطة الحاكمة، وعليه تبقي إشكالية اللاتغيير في نمط السلطة السياسية ليست مسألة فكرية ولا هي مرتبطة بطبيعة البنية الذهنية للأفراد وبمنظومة القيم والمعايير التي يتم الاعتماد فيها فقط أي أن فهمنا وتحليلنا لا يتعلق بفرضية ثقافية حيث تكون ملزمين بالبحث بخصوص الموضوع السياسي بالقدر ما هي إشكالية إجتماعية لها خلفيات انتربولوجية وترتبط تحديدا بنموذج شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية لها حلفياتانتربولوجية وترتبط تحديدا بنموذج شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية التي رسمها المجتمع عبر مسار تطوره التاريخي واستمر الأفراد في إعادة إنتاجها وفي الحفاظ على ديمومتها مسار تطوره التاريخي واستمر الأفراد في إعادة إنتاجها وفي الحفاظ على ديمومتها في موجب أنها تحقق العديد من الغايات وتلبي الكثير من الحاجات ونشأ التوازنات الداخلية للمجتمع، أكثر من هذا لقد تحولت إلى شكل من الرأسمال الاجتماعي الذي يمتلك ويستحوذ عليه الأفراد ويعكس منطقه الداخلي على كيفية بناء الحقل السياسي وعلى أسلوب إشتغال

السلطة، نعتقد أنها تحمل جانبا إجرائيا يتجسد ميدانيا عبر سلوكيات وممارسات نفس الأفراد التي تعكس هي الأحرى نمطية معينة من الإطار التفاعلي الإجتماعي الذي ينتمون إليه ويحددون بموجبه هويتهم والذي يوجه ويؤطر ويسير حتي نشاطاتهم وفق منطق داخلي خاص بالمجتمع نفسه وكان الفرد يضل أسير لمبدأ هذه الأطر الاجتماعية التي تم توارثها ويضل خاضع لعملية الإنتاج المتكونة من مجموع قواعد تنظيم وتسير علاقة هذا الفرد بالأحر تحليلنا لهذا الشكل من الأطر الاجتماعية لا يقتصر على مستوى الحطاب يمكن ان ينتجه الفرد ولكن يمس أشكال ومظاهر السلوكيات المعبرة عمليا لذلك الخطاب داخل فضاءات مكانية إجتماعية متعددة التي لها صفة الثبات والتي تؤدى وظيفة لتأطير وتوجيه إنتاجات الأفراد من السلوكيات والعلاقات في انه في بعض الحالات تصبح هذه الأطر بمثابة تجسيدات الأشكال من السلوكات القديمة التي تتحول إلى نماذج مرجعية لسلوكات آنية تقاس على اساسها عامل الإلتزام او الخروج عن إطار قاعدة السلوك سياسي، أنه سلوك التلقين والإمتثال الذي لا ينبغي أن يحرج إطار ماهو مقبول ومعترف به.

محدد السلوك بالنسبة لبعض المجتمعات هو مجموع الروابط الإجتماعية في شكلها العائلي أو القبلي أو الشحصاني التي تضل تعطي صورة للحركية والديناميكية كل هذا جعل المجتمع يتميز كما يرى الباحث عبد الرحيم لمشيشي بنوع من الثبات الرافض لاي تغيير إنه يقدم لنا في خضم تناوله لاشكالية الأزمة السياسية في الجزائر تلخيصا واضحا ودقيقا يبين فيه الحقيقة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري وكذا "سيطرة بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة

والجهوية الزبونية وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسة الحاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة" في نفس الإتجاه يوضح لنا نفس الباحث ان الفرد في المجتمع الجزائري لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه أي بإعتباره عضوا في القبلية او العشيرة أو الطائفة ويستمد الفرد قيمته ويحصل على إمتيازات معينة بالنظر إلى موقعة في الجماعة التي ينتمى إليها و موقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة وتحدد ميزان القوة الذي يحضع له المجتمع عموما، إذن نحن أمام إستمرارية لهيمنة وسيادة شروط وعناصر القوى التقليدية في بنائية المجتمع وفي توجيه حيارات الأفراد من سلوكات وممارسات وعلاقات التي يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها مما حلق الأرضية الإجتماعية المناسبة لبروز نوع من الإستغلال والتوظيف الإيديولوجي لهذا المعطى التقليدي فيتأسس بذلك بعدا أحر وتوجها ثانيا بالتقليدانية. كل هذا أعطي صورة محددة ومتميزة سواء بالنسبة لنموذج المجتمع ككل أو نموذج الفرد بشكل حاص كان له تأثير مباشر على عدم حدوث الجديد أو قيام التغيير بخصوص مستوى بناء وإشتغال السياسي.فسيطرة قوى التوظيف التقليدانية داخل الحقل السياسي الجزائري المشكلة والمبنية من عناصر الروابط الإجتماعية الطبيعية وشبكة العلاقات التفاعلية التقليدية في شكلها القبلي أو العائلي أو الجهوي. قد تكون فرضية عدم نفي وإلغاء عناصر ومعطيات ماهوتراتيبات لبنى إجتماعية تقليدية عندما نريد التأسيس لمشروع الحداثة السياسية في صورة

الدولة في صورة الدولة صحيحة ومقبولة سيولوجيا مادام أن المنطق العلمي يؤكد لنا عبر العديد من النتائج الدراسات والأبحاث وفي الكثير من التخصصات أن معطى البنى الاجتماعية التقليدية ذات الخصوصية الطبيعية هي حقيقة أنتربوجية وواقع مجتمعي قائم بذاته موجود في كافة التشكيلات المجتمعية مهما كانت صور تنظيماتها، ومستوى تطورها وشكل تركيبتها الإجتماعية معقدة أو بسيطة إنها ضرورة إجتماعية حتي يحافظ أفراد المجتمع على توازتهموإستقرارهم الداخلي وحتي يتمكنوا من أن بحققوا فيما بينهم حالة من الإتصال والتواصل، من الإرتباط والترابط مما يسمح بأن يكون المجتمع له وجود فعلي وفي حالة العكس فإن هذا يعني زوال لفكرة المجتمع في حد ذاته ولفكرة العيش داخل المجموعة الإجتماعية. لكن عندها تنتقل الى مستوى المرحلة الثانية من التأسيس للسياسي والمتعلقة في هذه المرة من تحقيق الديناميكية والفعالية من أجل تجسيد المصلحة المشتركة والإعتراف بوجود الفضاء العمومي القادر على إحداث التغيير وقدرته على تجاوز التكرار والإستمرارية في سيطرة البنى التقليدية وهيمنتها على بنى وميكانزمات بديلة تكون قادرة على جعل الاجتماعي للمجتمع ينتج أو كما يقول **بارسونز** يعكس قدرة على التأقلم العام مع وقائع خارجية و داخلية مع معطيات ثابتة ومتغيرة دائمة أو ظرفية، التأقلم هو مرادف للايداع، للتحديد لكن التجديد لا تقوم عبر أدوات تقليدية ولايمكن ان يحدث إذا كنا نتمنى ضمن دائرة من العلاقات التفاعلية المغلقة سواء في شكلها الأبوي أو السلطاني أو القبلي فهذا يستلزم حتمية تفكيك تلك البنى التقليدية المركبة مما هو روابط إجتماعية أولية ومما هو علاقات

تفاعل طبيعية ومما هو مجموعات إجتماعية مشاعية تتحكم فيها خاصية التضامن العضوي. مقابل بناء شبكة من العلاقات الجديدة مدنية واصطناعية والتكوين لاتحادات وتكونيات إجتماعية طبقية أو نخبوية تحقق لنفسها التمايز عبر الفعل المفكر فيه والمنضم مسبقا وتعترف بمبدأ التنافس من أجل ديناميكيتها والإعتراف بالانتماءات والهويات والولاءات الفردية والمؤسساتية التي يتحكم فيها بالدرجة الأولى عنصر القانون وينظمها مبدأ التعاقد ضمن هذه المرحلة سوف يتحقق التغيير الفعلي والكيفي ويتم الانتقال بالمجتمع الى نظام الشبكة تفاعل العلاقات المؤسساتية التي يشغلها عامل الإعتماد على منابع الرأسمال الثقافي والعلمي والمهني.. عكس هذا سوف يضل السياسي يتحكم في قيامه وفي استمراريته معطيات ومحددات ما للتضامنيات الميكانيكية ونماذج التكوينات العشائرية والقبلية والعائلية في بعدها الوظيفي والتفعيلي وليس البنائي الهيكلي هذه المعطيات تصبح تؤدي دور للاستمرارية نحو الثابت وليس التغيير.

ثانيا: الانتقال من الشرعية التاريخية إلى تحديث النظام السياسي

إن الأساس في كل عملية إصلاح سياسي هو مراجعة القواعد الإعتيادية الموزعة للسلطة وقبول مبدأ اللايقين في الإحتكام للشرعية الإنتخابية، مقابل التخلي على الشرعيات القبلية المتكئة على شرعية الزمان والمكان. فتح باب المنافسة السياسية و نزع الإحتكار للحزب التاريخي الأوحد، يعني فيما يعنيه القبول بقوانين هذه المنافسة والرضا على النتيجة مهما كانت، و قبول بمبأ لا يقينية النتيجة حال الدخول في اللعبة الديمقراطية، كما يفترض أن قواعد هذه اللعبة تكون واضحة وشفافة أي أنه لا مجال للجوء للقطاعات والفضاءات الغير رسمية لتغليب كفة على اخرى، كأحد أهم وسائل صيانة قواعد اللعبة الديمقراطية ومن ثمة مرافقة عملية إنتقال مركز السلطة من يد التنظيم السياسي القديم والوحيد إلى يد التنظيمات الأخرى المتمثلة لمختلف القناعات الإيديولوجية، المعترفة علنا وصراحة بوجود الاختلاف التباين بين مختلف البنى الإجتماعية وأحقية أقدر هذه البنى على الإقناع لأخذ زمام السلطة.

هذا الاعتماد المطلق على الشرعتين التاريخية والتحريرية والشعبوية الافتراضية، قاد إلى بناء نموذج لدولة جزائرية ترفض كل الرفض الإعتماد على المشاريع الإيديولوجية المتضادة. المتصارعة والمولودة في الأخير لنموذج الدولة العصرية التي تعتمد على الصراع كأحد أهم ميكانيزمات التطور، بشرط أن يبقى هذا الصراع تحت سيطرة مؤسسات الضبط، وبقاء الدولة كهيكل تنظيمي تدور بداخله كل عمليات المنافسة السياسية بدون أن تمس حدودها ووحدتها الشرعية. الدولة الشرعية بهذا الشكل هي القوة الفريدة التي تملك حق توزيع السلطات

وضبطها ما بين المؤسسات والمجموعات، سواء كانت سلطة إقليمية، برلمانية، إعلامية، نقابية أم قضائية، كما أن إستمرار بقاء هذه السلطات المتضاربة يتوقف على قدرة الدولة القوية على الفصل بين هذه السلطات وإحداث التوازن فيما بينها.

أن قضية الشرعية تعتبر في الأخير قضية جوهرية وأسطورة سياسية[1]، وكمطلب تاريخي– ليس وليد العقود الأخيرة فقط – عرف منذ القديم وبالضبط من خلال محاولة الفلاسفة تحديد العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكومين، أي منذ ما بدأ البحث في مصادر الحكم، وفي مواقف الناس تجاه حكوماتهم ومؤسساتهم السياسية، وعلى هذا فالبحث في الشرعية السياسية هو البحث في جوهر العلاقة بين الدولة والسلطة والمجتمع، إذ لم نقل أن الإتفاق العام حول مضمون الشرعية في أنها قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في أن يحكم وان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة، فالشرعية السياسية عند **ألموند** مثل الروح التي تسري في كل مفصل من مفاصل العلاقة التفاعلية بين المجتمع والدولة، فتضمن كفاءة النظام السياسي في العمل ومتانته في مواجهة التحديات[2]، فما يمنح للدولة الشرعية هو التزامها بمنظومة مبادئ وقيم ومعايير تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحدد أغراض المؤسسات العامة والطرق المقبولة لحل التعارضات و الخلافات إذا نشبت،

أحمد ناصوري، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني،2008، صص 354-355.

.

[2]-خميس حزام والي، " **إشكاليات الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع** "**إشارة لتجربة الجزائرية**" نفس المرجع ص 24.

فالنظام السياسي الذي يفتقر إلى الإجماع الوطني لا يمكن أن يكون شرعيا بل يضل فوضويا بامتياز [1].

رهانات الإصلاح السياسي الجزائري لمتلازمة الريع بشتى أشكاله،ثقل متعاظم في أزمة السيرورة الإنتقالية الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرتجعات الريع في تجلياته المادية،عوائد النفط على الخصوص،كمصدر يرصد من قبل فاعلي الإصلاح من خلال توظيفه من مختلف الوصفات الإصلاحية،عبر ما يسمى برامج إصلاح أو بروز الريع في تجلياته الرمزية والثقافية،ريع الزمان والإنتماء على الخصوص،كثقل يفرض منطقه على توجيه هذا الإصلاح وسيرورة ومدة الإنتقال ككل.الإستمرار في اللجوء للريع،كمصدر لكل وصفة إصلاحية يمكن أن نورده هنا من قبيل التأكيد على أنه شكل أحد الخيارات العقلانية التي ظلت متاحة أمام مختلف حكومات الإصلاح المتعاقبة،التي وظفته، على الخصوص،كإجابة سهلة وجاهزة على المطالب الشعبية،الضاغطة والمستمرة،لإفراغها من محتواها السياسي،من خلال الإستمرار في إعتماد خطاب يوصف هذه المطالب بأنها حاجات إجتماعية قاعدية تقتضي موارد إقتصادية عاجلة.

---

(1)-. نفس المرجع، ص 284.

(2)- موريس دسفيرجيه، ترجمة هشام متولي ، **في الديكتاتورية** ، ط1، بيروت: منشورات عويدات [ب.س.ن]، ص57.

(3)- نوال بلحربي، إشكالية الشرعية في الجزائر .....ص 16

(4)–ميشال مياي، **دولة القانون (مقدمة في نقد القانون الدستوري) الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية 1979، ص89.

في المراحل القادمة،العودة للتسلطية التقليدية،تسارعت سيرورة اللجوء للريع لإفراغ كل حركة مطلبية من محتواها السياسي،حتى وصل الشأن السياسي درجة الميوعة،فضلا على بلوغ المصادر الريعية التاريخية، المدعمة بالموارد البيترولية‌مداها،وذلك تحت وطأة حتمية طبيعية قاهرة مضاعفة،نضوب عائدات الموارد البترولية تحت وطأة الأزمة الإقتصادية العالمية والفناء الجيلي لفئة المجاهدين التاريخية بفعل الحتمية البيولوجية وعامل السن،الشئ الذي وضع المجتمع في حالة خواء من شرعيات ومرجعيات تقليدية ألفها ومهد لها لما يشبه شريعية الشغور.تعزز إفتراض سعى السلطة الجزائرية إفراغ أي مطلب من محتواه السياسي،بإخراج الإصلاح عبر الملاذ الإقتصادي وتبرير إجتماعي:"إن الإصلاحات الإقتصادية أصبحت أمرا لا مفر منه لفتح آفاق الإقتصاد الوطني بشكل نهائي وتخليص المصير الإجتماعي للشعب من تقلبات سوق النفط ".

تأكيد العلاقة الترابطية والجد حميمية بين التاريخ كمصدر للتعبئة وكثقل حتمي وبين سيرورة الانتقال في الجزائر، فعودة التاريخ شكل دوما خط استمرار مترادف لعمل النظام السياسي والعودة إلى التاريخ هو دائما ملاذه وفيه خلاصه. هذا الوضع، يمكن به توصيف ظاهرة تعيين الرؤساء في الجزائر، كلما اقتضى الأمر خلال السيرورة الإنتقالية، وهو نفس الوضع الذي يمكن أن يفسر به عودة الأحقاد القديمة غداة كل تعيين، ويعود معه العزف على وتر الحساب الشخصي ليطغى على حساب دقة وفعالية البرامج والمؤسسات.

ثالثا:مستقبل بناء السلطة السياسية للجزائر الجديدة

كثر الحديث عن آفاق ودروب مستقبل الممكنة للمجتمع الجزائري الذي يتسم وضعه بالتردي وبإحتمالات متعاظمة لاستمرار هذا التردي في المستقبل القريب، ولقد دفع الوضع المتردي بعض الباحثين الى محاولة تشخيص الواقع والبدء منه في أي عمل مستقبلي، أخذين بعين الإعتبار طبيعة القرارات التي تتخذ الآن وتحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المقبلة التي تبقى في جزء منها مفتوحة على المفآجات، وفي جزء منها مرهونة بفعل الموروثات والقيود الاستراتيجية التي تثقل هذه الحركة والفعل المستقبلي. وليس من الصعب علينا تفسير التفاوت في تحديد أفاق المستقبل وموقع الجزائر في الخريطة الدولية خلال السنوات القادمة. فإستمرار الحاجة للتغيير و بروز صحوة كبيرة في المجتمع خصوصا في وسائل الإعلام وعلى مستوى الأحزاب والقضاء في مواجهة الفساد التي إنتشر في كل المستويات وأصبح يكون خطرا حقيقا على التنمية والإستقرار السياسي والإجتماعي. وحدية الصراع داخل الحكم ومؤسساته وأحزابه ومنظماته الذي يصل في بعض الأحيان إلى إنسداد في العلاقات والإرباك الكبير لمؤسسات الدولة مما جعل فرصة إعادة التوازن في العمل السياسي لصالح إستقلالية الأحزاب والإعلام والمجتمع المدني ممكنة.

الازدياد المتصاعد للوعي العام لدى فئات جديدة من النخب والمثقفين الذين لم تؤثر فيهم سياسات الإعياء ولم يضربهم داء الإنتهازية السياسية لدى الطبقات الأولى في الساحة الحزبية. وقابلية الطبقة السياسية للتطور وتحسين الأداء في الساحة الإسلامية التي ظهرت

فيها أحزاب إستطاعت أن تتميز بإعتدالها وردم الهوة بينها وبين التيارات الأخرى وتطبيع العلاقات معها بما فيها السلطة الحاكمة بسبب إحتكاك هذه الاحزاب بمؤسسات الدولة وأخذ الخبرة الكافية في التعاطي مع الأزمات وقضايا الدولة والمجتمع.

التطورات العالمية المشجعة على الحريات الديمقراطية والرافضة للإستبداد والمدافعة عن حقوق الإنسان والمصاحبة للتطور الكبير الحاصل في مجال الإتصال ونقل الخبرات والتجارب والمعلومات.[1]

[1] مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي ،قصير هنية، جامعة الجزائر 2، تحت اشراف الدكتور على موسى رابح، 2014/20015ص178/179

خاتمة الفصل:

بعدما أحست الدولة الجزائرية باتساع الهوة بين السلطة والمجتمع، وجب عليها إعادة النظر في الدساتير التي تمثل العقد الضمني بين الفئتين، والعمل على تكريس التعددية عن طريق العودة في إشراك جميع الفئات للمجتمع في ممارسة الحكم، لكن عدم القضاء على عقلية النظام المرسخة والمتمثلة في عدم تقبل الأخر، والقصور في عملية الانفتاح السياسي في الجزائر أدى إلى استمرار غلبة عليه الطابع المتأزم على العلاقة بين السلطة وتيارات أساسية في المجتمع، وغياب التداول على السلطة سلميا هو الذي هيمن على عمليات إنتقال السلطة منذ الإستقلال، وقد يستمر هذا مستقبلا، ما لم تسمح السلطة للمعارضة أن تنشط بعيدا عن القيود المؤسساتية والقانونية المفروضة عليها، وما لم تعترف السلطة بمبدأ التعددية السياسية والحزبية، وفي حال تحقق ذلك فإن السلطة ستظل محتكرة في فئة حاكمة تعمل على إحتكار السلطة في كل موعد إنتخابي. فان التجديد في بنية السلطة يكون بواسطة إصلاحات سياسية حقيقية تسمح بالاشتراك في صنع التغيير والانتقال إلى تمثيلية الديمقراطية حقيقية.

الجانب الميداني

الفصل الرابع :

الإجراءات التطبيقية للدراسة

تمهيد:

من المفيد إقامة بحث ميداني لإختبار دلالات المفاهيم واقعيا، من خلال مقاربة الأغلبية المكونة للشريحة المجتمعية في فهمها لذلك، والبحث على المدلولات من خلال الممارسات والفعل، وليس على مستوى الكلام والخطاب. ففي البحث العلمي الذي هو اشبه ما يكون بعملية تركيبية تهدف إلى إقامة بناء معين، بمواصفات محددة من أجل إستعمالها، فإنه من الضروري حتى تتم هذه العملية على أكمل وجه أن يقوم الباحث بوضع مخطط منهجي يحاول الاستعانة فيه بمختلف الأساليب العملية والأدوات المنهجية التي تكون مناسبة لطبيعة بحثه وخصوصية موضوعه، حتي يتحقق له أكبر قدر لجمع البيانات التي تخدم موضوعه العلمي.في محاولة لجمع البيانات إعتمدنا على أداة المقابلة، فهي تعد أداة شائعة في البحوث الإجتماعية، وهو في أغلب إستعمالاتها تستخدم كأداة رئيسية.

مجالات الدراسة:

الدراسة التي يقوم بها الباحث هي الحراك السياسي العربي وتأثيره في مسار تجديد بنية السلطة في الجزائر، ارتأينا ان نعتمد على احد الأدوات الاكثر استعمالا في هذا النوع من الدراسات، بهدف النفاذ إلى أعماق المبحوثين للخروج بمعلومات أكثر وتصورات أعمق، ولفهم طبيعة المرحلة المراد دراستها، ولذلك من خلال الإقتراب من المواقف التي نعتقد أنها لا تعكس تصورات المجتمع الكلي، بقدر ما تعكس شريحة معينة في المجتمع، لكنها بإمكانها أن تعطينا صورة معينة عن رؤية بعض الفاعلين فيها لموقعهم في مؤسسات السلطة. وهذا تجسيدا لتمثلاتها حول مرحلة الحراك العربي ومدى تأثيره على مسار تجديد بنى السلطة، مسلطا الضوء على ما يعرف "بالحراك الشعبي 2019" إلى غاية 2021 مرحلة انتقال السلطة وتغيير النظام وإجراء انتخابات مسبقة انتخابات التشريعية 2021.

- **المجال الزماني:**

*طرحنا أسئلة على عينة من النخب الجزائريةالمتمثلة في نواب المجلس الشعبي الوطني، وهو الفضاء الذي يتحرك فيه الباحث، حيث من خلال الإستجواب الذي أتخذ شكل سبر للآراء، والذي إستغرق من شهر أفريل2022 إلى غاية شهر ديسمبر 2022.

نعتمد في دراسة لبنية السلطة والنخب التي تعمل على التداول على السلطة و المشاركة السياسية وتجديد إطاراتها وفق المؤهلات التي تسمح لها بالقيادة والتسير لمختلف القطاعات،

ولقد كانت الأسئلة متعلقة بالحراك السياسي وتجديد بنية السلطة في الجزائر منذ بداية الحراك العربي وصولا إلى الحراك الجزائري المنطلق منذ 22فيفري 2019،والتي طرحنا فرضية تخص موضوع الدراسة على المبحوثين على شكل إستجواب ملخص من خلال بحثنا الطويل حول موضوع الإنتقال الديمقراطي العربي، فالأطروحة ملمة بموضوع التغير وبالانتقال الديمقراطي للسلطة والتي بدت لنا مهمة وذات بعد علمي يخدم البحوث والدراسات الأكاديمية مرت المؤسسة أو (الهيئة) المكلفة بالتشريع بمراحل متعددة وعرفت نماذج متباينة من حيث التنظيم والصلاحيات تبعا لمقتضيات وظروف إنشائها. ولطبيعة النظام السياسي ومتطلباته في كل مرحلة وإن لم تتوفر في بعضها كل خصائص الهيئة التشريعية.

- **المجال المكاني:**

تم إجراء الدراسة بمقر المجلس الشعبي الوطني، الواقع بشارع زيغود يوسف الجزائر العاصمة، أن طبيعة موضوع الحراك العربي وتجديد بنية السلطة في الجزائر نحن بصدده، بإعتباره يتناول موضوع سياسي واجتماعي، حدد الى حد بعيد مجتمع البحث الذي تناولناه بالدراسة، والمتمثل في المجلس الشعبي الوطني، حيث يشكل هذا الأخير احد أهم المؤسسات التي تقوم عليها الديمقراطية. لقد سارت الأمور بالنسبة للهيئة التشريعية المنتخبة لممارسة الوظيفة(السلطة) التشريعية بصورة عادية طوال ثلاث فترات تشريعية متتالية، إلى حين إجراء

أول إنتخابات تشريعية تعددية في سنة 1991، في إطار دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية الحزبية أعقب الدور الأول منها حل المجلس الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية وتوقيف المسار الإنتخابي. دخلت البلاد عقب ذلك في أزمة سياسية ودستورية فكان على مؤسسات الدولة القائمة السهر على استمرارية الدولة. والسير العادي للمؤسسات الدستورية والنظام الدستوري. مارس المجلس الأعلى للأمن مهامه، وأعلن إنشاء مجلس أعلى للدولة تساعده هيئة إستشارية هي المجلس الإستشاري الوطني الذي تولى مهامه الاستشارية من 1994/1992 عن طريق إبداء رأيه فيما يحال عليه من"مراسيم تشريعية".عمل المجلس الأعلى للدولة مع كل قوى المجتمع على إيجاد الشروط الضرورية للعودة إلى المسار الديمقراطي. وأسفرت الجهود عن عقد ندوة الوفاق الوطني التي توجت بالمصادقة على أرضية المرحلة الإنتقالية لمدة أقصاها ثلاث سنوات، وبناء على هذه الأرضية تم إنشاء هيئات هذه المرحلة، رئاسة الدولة، المجلس الوطني الإنتقالي ، الحكومة.[1]مستقبلا .

- **المجال البشري:**

وهو مجتمع البحث والمتشكل من أفراد مجتمع نواب المجلس الشعبي الوطني والذين لديهم خبرة ودراية بالسلطة الحاكمة خاصة وانهم ضمن مؤسساتها التشريعية، ويمكننا تحديد مجتمع البحث تبعا لمكان تواجد المبحوثين من جهة ومن جهة واخرى تجاوبها مع الباحث والاجابة علة التساؤلات المطروحة. وقد أكدت الدراسة الاستطلاعية التي أجريناها صعوبة في رصد كل النواب واستجوابهم لذا اكتفينا بعدد منهم لإجراء المقابلات.

[1]العيد عاشوري، المؤسسة التشريعية في الجزائر (النشأة، التنظيم، الصلاحيات)، المجلس الشعبي الوطني: الجزائر،2007، ص7/6

- **عينة الدراسة:**

نقوم بإجراء البحث الميداني مع نواب في المجلس الشعبي الوطني، وذلك بإتباع خطوات علمية لإجرائها وتتمثل في تحديد النواب الذين سوفنجرى معها المقابلة بطريقة العينة العشوائية. ففي النظام العام للبرلمان هناك عدة قطاعات أو مهام تقسم من قبل السلطة التشريعية، وهذه الطريقة يطلق عليهاتوزيع عدد المقاعد على الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية على نوابها، وهذه السلطة تكون تحت مسؤولية رئيس المجلس الشعبي الوطني المنتخب.وعلى إعتبار أن معظم النواب ممثلين في مجموعات برلمانية، ولمراعاة جميع الخصائص في العينة كان لزاما سحب العينة بطريقة عشوائية طبقية. بعدما حددنا المجتمع الأصلي وهو مجموع النواب المنتمين إلى البرلمان كتل برلمانية والمقدر عددهم ب30نائبا.

- **التحليل الكيفي للمقابلات:**

لقد قمنا بإجراء البحث الميداني، مع مجموعة من النواب، في المجلس الشعبي الوطني من مختلف الأحزاب السياسية، المتكونة من 30 نائبا، ومن الصعوبات التي اعترضتنا في عملنا، هو تشعب الموضوع، لأنه يحمل شقين مهمين، هما الحراك العربي، كنموذج للحراك الشعبي، كبناء مجتمعي لما يحمله من تراكمات اجتماعية وسياسية واقتصادية. والبناء الثاني هو السلطة التي تسير شؤون البلاد والعباد، حيث يترتب عن الوضع السياسي إعادة ترتيب الأوضاع وتغير الأنظمة السياسية القديمة بأخرى جديدة وهذا ما تتطلبه عملية التحديث للانتقال إلى الديمقرطية عن طريق الانتخابات والتداول على السلطة.

ثانيا: جدول البيانات الشخصية للمبحوثي

الجدول السوسيو–مهني للمبحوثين

المبحوث	الجنس	السن	الشهادة	سنةالإلتحاق بالمجلس الشعبي الوطني
01	انثى	51	لسانس إعلام الى	من2017/2021وتجديدها 2021
02	ذكر	39	ليسانس تاريخ	2021
03	أنثى	49	ليسانس علوم قانونية	من 2017/2021 ةتجديدها2021
04	أنثى	40	ليسانس اعلام واتصال	2021
05	ذكر	41	حقوق	2017/2021وتجديدها2021
06	ذكر	40	حقوق	2021
07	ذكر	50	رياضيات/ماسترعلوم سياسية	2017/217وتجديدها2021
08	أنثى	38	علوم سياسية	2021
09	ذكر	45	اعلام والاتصال	2021
10	ذكر	43	فلسفة	2021
11	أنثى	51	علوم سياسية	
12	ذكر	55	ماجستيرفي الادب	2021
13	ذكر	56	علوم سياسية	2021
14	ذكر	49	اعلام واتصال	2021
15	ذكر	37	حقوق دكتوراه	2021
16	ذكر	53	علوم سياسية	2021
17	ذكر	50	حقوق	2021
18	ذكر	43	ادب	2021
19	ذكر	39	اتصال واعلام	2021
20	انثى	45	اقتصاد	2021
21	انثى	38	ادب	2021
22	ذكر	52	علوم سياسية	2021
23	ذكر	56	علوم طبيعية	2021
24	ذكر	43	حقوق	2021
25	ذكر	52	ادارة رياضية	2021
26	ذكر	50	اقتصاد	2021
27	ذكر	54	اعلام الي	2021
28	انثى	35	علوم سياسية	2021
29	انثى	45	علم النفس	2021
30	ذكر	47	حقوق	2021

- **تحليل البيانات الشخصية:**

توزيع عامل الجنس في المجلس الشعبي الوطني:

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	21	%70
الاناث	9	%30
المجموع	30	**100%**

- **جدول رقم (1) يمثل متغير الجنس:**

نعني به النوع، طبيعة المبحوثين، وتركيبة النخبة السياسية، خاصة أن السلطة تحاول كسر عقدة الذكورية، وأكثر انفتاحا على المجال السياسي، في إطار الكوطة، الذي أصبح يفرض بقوة القانون في المجالس المحلية والشعبية، ما نسبته 30بالمائة من النساء، داخل أي قائمة انتخابية، رغم الخطاب المنفتح للسلطة الذي تتبناه وسعيها إلى استمالة النساء، خاصة أن نسبة إقبالهن على المشاركة الإنتخابية، قد أصبح أعلى من نسبة الرجال، في الجزائر، ولذلك نجد كل التيارات، قد أصبحت تتبنى سقفا عاليا من الحقوق والمكتسبات، من أجل استمالة العنصر النسوي، أصبح يشكل رقما مهما في العمل السياسي.حيث نجد متغير الجنس أكثر إقبالا على المشاركة عنصر الشباب عكس سابقا، بالنسبة للذكور هي التي تسجل أعلى نسبة ، حيث تمتلك خبرة كبيرة في العمل السياسي.تتمثل نسبة الذكور 70بالمائة من بين 21مبحوث، أما الإناث فتمثل نسبة30بالمائة من بين 9 مبحوثات.

جدول رقم (2) يمثل متغير السن:

السن	التكرار	النسبة
من 35 الى 45 سنة	**15**	50%
من 45 الى 50 سنة	**13**	43،33%
أكثر من 55 سنة	**2**	6،66%
المجموع	**30**	**100%**

في مقاطعة الشباب للعمل السياسي إلى ما يمكن وصفه بالانسحاب منه، وهذا راجع الى الإقصاء من المناصب القيادية، سواء داخل أجهزة الدولة، أو على مستوى الأحزاب السياسية، التي تبقي على الشباب داخل أجندتها، مجرد خطاب وشعارات، غير معكوسة على الواقع، وربما الربيع العربي كان نتيجة ثورة الشباب المهمش، سواء في العمل، وحتي النشاط السياسي، ولذلك نجد أن السلطة سارعت إلى إستدراك هذه الإختلالات، عن طريق مغازلة الشباب، وفرض وجود لهم داخل قوائمها الانتخابية، وهذا يعكس من جهة اخرى إحتواء الشباب الغاضب، وإدخله في العمل السياسي عن طريق إعطائه فرص حقيقية ، في المشاركة في الإنتخابات والعمل الجمعوي، في مقاطعة الشباب للعمل السياسي إلى ما يمكن وصفه بالانسحاب منه، وهذا راجع الى الإقصاء من المناصب القيادية، سواء داخل أجهزة الدولة، أو على مستوى الأحزاب السياسية، التي تبقي على الشباب داخل أجندتها، مجرد خطاب وشعارات، غير معكوسة على الواقع، وربما الربيع العربي كان نتيجة ثورة الشباب المهمش، سواء في العمل، وحتي النشاط السياسي، ولذلك نجد أن السلطة سارعت إلى إستدراك هذه الإختلالات، عن طريق مغازلة الشباب، وفرض وجود لهم داخل قوائمها الانتخابية، وهذا يعكس من جهة اخرى إحتواء الشباب الغاضب، وإدخله في العمل السياسي عن طريق إعطائه فرص حقيقية ، في المشاركة في الإنتخابات والعمل الجمعوي، حيث نجد

معدل السن أكثر إقبالا على المشاركة أكثر إقتربا من عنصر الشباب عكس سابقا، وحسب متغير السن نجد فئة بالنسبة للذكور هي التي تسجل أعلى نسبة ، حيث تمتلك خبرة كبيرة في العمل السياسي. حيث نجد معدل السن أكثر إقبالا على المشاركة أكثر إقتربا من عنصر الشباب عكس سابقا، وحسب متغير السن نجد فئة بالنسبة للذكور هي التي تسجل أعلى نسبة ، حيث تمتلك خبرة كبيرة في العمل السياسي.

الأمر الذي يعطى لنا بناء واضحا لأعمار النخب السياسية الجزائرية التي تندمج في السلطة حيث نجد أن أغلبهم ينتمون إلى فئة عمرية معينة وهي تتوافق مع مرحلة الكهولة والشيخوخة أي فترة ما بعد الخمسين مما نستطيع ترجمته بالنضج السياسي، وهو ما يعني في نهاية الأمر أنهم مؤهلون من حيث السن لممارسة العمل السياسي، غير ان السن ليس معيارا كافيا لتأهيل الفرد لمثل هذه الممارسات أما فيما يخص النخب غير المندمجة في السلطة فهي تنتمى إلى الفئة العمرية المتوسطة أي بين مرحلة الشباب والكهولة مما يعطيها الكفاءة والخبرة السياسية.

تقديم كفاءات يمكن الاعتماد عليها في التنظيم ولتسيير خاصة عندما يتعلق الامر بالوصول الى المناصب العليا، وبالتالي نجد أن جل المبحوثين مستواهم العلمي جامعي او ما بعد التدرج، بحيث نجد الجامعيين ب 19 مبحوثا بنسبة 47.5% وما بعد التدرج ب 15

الكفاءات العلمية: نلاحظ أن أغلب مبحوثي القائمة لهم شهادات عليا ورصيد كافي لاقتحام العمل السياسي والترشح في الانتخابات لأنه شرط لابد منه، وهذا ما تسعى اليه السلطة المستقلة للانتخابات دائما في البحث على عنصر التشبيه وتكوينهم تكوينا يرتقي **المجلس الشعبي الوطني كجماعة مثقفة:** نلاحظ أن القائمة بها كفاءات علمية ومهنية فمن جهة تريد تحسين صورتها لدى الرأي العام ممن خلال التركيبة البشرية ومن جهة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
جامعي	**27**	**90%**
ما بعد التخرج	**3**	**10%**
المجموع	**30**	100%

جدول رقم (3) يمثل متغير المستوى التعليمي

سنة الانتساب	التكرار	النسبة
2021/2017	**4**	**13،33%**
2021	**26**	**86،66%**
المجموع	**30**	**100%**

جدول رقم (4) يمثل سنة الإنتساب الى المجلس الشعبي الوطني

المسؤوليات داخل المجلس الشعبي الوطني: نلاحظ أن أغلب المبحوثين بحكم خبرتهم السياسية وهو ما يكفل لهم مناصب قيادية على المستوى المحلي موازاة مع منح التكوين الحزبي والسياسي للفئات المعاد انتخابها26 مبحوثا بنسبة 86،66% ، و13،33% بمعدل 4من مبحوث تم انتخابهم في العهدة الجديدة بعد حل البرلمان واعادة الانتخابات.

ثالثا: عرض المقابلات

تنقسم المقابلة إلى محاور للإجابة على فرضية الدراسة:

من خلال المقابلات التي أجريت على مستوى المجلس الشعبي الوطني، اللقاءات التي تحصلنا على معلومات من خلالها نقوم بمناقشة محاور الفرضية وهذه خطوة أساسية في كل بحث علمي وذلك بالإرتكاز على تفسير النتائج المتحصل عليها من المقابلة التي قسمناها إلى 3 محاور أساسين هما:

أولا: الإنتفاضات العربية أثرت في الحراك الجزائري من خلال ظهور الشعارات المتشابهة والدالة على المطالبة الانتقال الديمقراطي وتغيير البنية السياسية .

إن الدول العربية والمسلمة لحقبة من الزمن وهي تعاني الديكتاتورية في الأنظمة التسلطية مما جعل الشعب يكره السلطة، والمستجوب رقم 18[1]"**مهتم بشؤون البيئة وحمايتها من التجاوزات البشرية،ما يحدث من أزمة الانتقال الديمقراطي أو ما يطلق عليه ربيع عربي الذي يقول بأنه خريف وليس ربيعا،وبتنوع وسائل الإعلام فانه يتابعها كلها ويميز بين الإعلام الهادف والإعلام الذي يراد منه تمرير رسائل ويزرع إشاعات في أوساط الجماهير ويعتبره سلاحا ذو حدين فانتقاء المعلومات والأخبار يجب أن يخضع إلى تصفية الخبر ودراسته من جميع جوانبه**". هي ضمن خريطة الأطماع التي يراها الغرب بأنها تشكل خطرا

[1] المقابلة رقم 18، بتاريخ 2021/9/20، على الساعة 9:50

على مصالحه في الوطن العربي مما جعل استمرار وضع المخططات واستمرار الفوضى وعدم الاستقرار باستخدام المنظمات التي تستغلها لنشر الفرقة والحروب الأهلية بين شعوب المنطقة على الأساس الديني.

ونظرة المبحوث 29المستقبلية[1] "**فهي انه ما دمت جرثومة الكيان الصهيوني مزروعة في الوطن العربي فهو سبب الفتن،والفرد العربي له طبيعة تسلطية تطغى عليه النزعة الفردية يريد امتلاك كل شيء من دون التفكير في العواقب،وقيام حكم صحيح هو أن يكون بواسطة العدالة الاجتماعية التي تحقق المصلحة العامة ويرى أن مصطلح الديمقراطية يجب استبداله بالتداول على السلطة لضمان الاستمرارية والحفاظ على الحقوق والحريات الفردية لمختلف أطراف المجتمع**".وفي الجزائركان البعض يريد أن يقول لنا بأنها سابقة لما يحدث الآن في الوطن العربي وهذا غير صحيح، لأنها انتكست ولم تنجز أو تحدث تحولا ديمقراطيا في الجزائر، بل التجربة الديمقراطية دخلت في أزمة وفشلت في عملية الانتقال، ممكن القول أن بعض الدول العربية أخذت منها.وأثرت على السلطة بالإلحاح على التغيير وبعض الأحيان لم تنجح. والنخب تحاول حل الأزمة والتحولات والإصلاحات ليس هناك أي تغيير ولم تصل إلى القمة مازال على مستوى الشعب حتى في تونس التي يقال عنها أنها نجحت ارجعوا رئيسا قديما ضمن النظام السابق.فالحراكالعربي من دون قيادة والحراك كان شعبيا ودون تدخل نخب سياسية تقوده لهذا لم يسر إلى النجاح.

يقول المبحوث رقم **6**[2] "**الشعوب غير واعية وأيضا النخب المثقفة والعربية بسبب ضعف تكوينها غير قادرة على التغيير أو الانتقال. هناك مشكل بالنسبة للنخب فالنخب نوعا ما متسرعة غير مدركة للواقع بسبب في عدم القدرة على تسيير البرامج أو الخطط لتسيير الأزمة. النخب في الجزائر مازالت منغلقة على نفسها وعليها ان تتفتح. نوعا ما مظلمة**

[1]المقابلة رقم29، بتاريخ 2021/10،20، على الساعة 10:20
[2]المقابلة رقم 6، بتاريخ، 2021/9/22، على الساعة 14:16

ومع المستقبل البعيد الأوضاع سوف تتغير. هناك نخب شابة مستنيرة ممكن أن تنخرط في مشروع حداثي وهي ربما رغبة في العيش والإنفتاح".وهذا ما جعل البنية العربية هشة وغير متماسكة، والجزائر لها مسار خاص قبل وما بعد الحراك السياسي لها خصوصية والمعارضة على مختلف أشكالها ليس لها علاقة بما يدور في العالم العربي، كل الأحزاب لها تتجذر في تاريخ الجزائر المعاصر ليس لها علاقة ما يجري في العالم العربي. ليس للنخب السياسية الجزائرية مخططات لتفادي الأزمات. التجربة الديمقراطية بكل هفواتها وزلاتها نعيشها الآن بالرغم أن هناك صراع بين من يريد أن يحكم السلطة وهذا نوع من ممارسة تجربة الديمقراطية بخلاف ما يحدث في تونس، فالحراك الذي حدث رجع إلى الوراء وكنا ننتظر بعد الانتخابات أن يأتي رئيس شاب، لكن ما حدث غير مجريات الأحداث.

إن حقيقة عمل الحركات الإجتماعية ضمن شبكات هو بديل عن السيرورة الحركية للمجتمع السياسي لأن تراجع دور الأحزاب والمجتمع اللذان لا يقومان بدورهما، وفتح باب للشباب للتوجه إلى الحركات الاجتماعية كالتي يسميها "آلان توران" التي تحدث أثر كبير في توازن المجتمع وتدخل في صراعات مع مختلف الجهات وهذا ما حدث عندما بدأت الإحتجاجات ظهرت معها تكتلات كل كتلة لديها أهداف ومطالب وإنقسم المجتمع إلى عدة قسمات أو اتجاهات دينية علمانية وطنية كلها لديها أطماع في الوصول إلى السلطة.

هناك أطراف داخل السلطة نفسها كانت تريد الوصول لعدة أهداف من بينها تجسيد الدور السياسي لجبهة التحرير الوطني وتغيير النمط الإشتراكي. فتعود إلى حقد بعض الأطراف وخصوصا فرنسا على جبهة التحرير الوطني لإبعادها عن الحكم وإضعافها وأحداث تغيير يخدم مصالحها في الجزائر.

مازلنا لحد الآن في مرحلة إنتقالية،لا وجود لتخطيط لأزمات من طرف النخبة هناك غياب لها. هناك أمل ولكن بشرط أن تنتقل المعارضة الشكلية إلى معارضة مسنودة بخطاب واضح

وببرامج ومشاريع وبرجال ونساء يهتمون بمفهوم الدولة ومنظور الدولة وليس من أجل التموقع المغشوش.فإن الأزمة لن تحل إلا بحلول داخلية عبر جلوس كافة الأطراف المتصارعة في حوار شامل ومصالحة لإحداث التغيير الذي تتمناه الجماهير وإعداد خطط شاملة للتنمية وإحلال السلم وتفعيل الديمقراطية.يقول المستجوب رقم 23[1]"إننا مازلنا في مرحلة الإنتقال ولم ينحز أي تقدم حتى نستطيع التكهن بما سوف يحدث ولكن هناك أملا في التغيير إلى الأفضل وذلك بشرط كما يقول المستجوب تنتقل المعارضة من معارضة شكلية إلى معارضة مسنودة بخطاب واضح وبرامج ومشاريع لتنمية الدولة وليس من أجل المتوقع المغشوش وهي ما عليه الآن الكثير من نخبنا للأسف".لأن السلطة تتحكم في الأمور وهذا راجع إلى كثرة الأزمات التي توالت على الجزائر ووضع خطط إستراتيجية تعرف السلطة من خلالها ميول الشعب والردع في حالة الهيجان بواسطة الريع والحوافز بالنسبة للأحزاب المعارضة.وبخصوص إمكانية استجابة الشارع الجزائري للمبادرات السياسية فإن الشعب الجزائري لا يهمه التغيير وأوضح أن المواطن إذا خرج للشارع وإحتج بطريقته فإنه يفتك مطالب فلماذا ينخرط ضمن مطالب التغيير؟ وإذا قطعه للطريق يكفي لتلبية مطالبه وهو من بين المؤشرات التي تضعف إمكانية استجابة الجزائري لنداءات التغيير التي تطلقها بعض الأحزاب والشخصيات المستقلة. يقول المستجوب رقم 16 [2]والحديث عن الحالة الجزائرية فرغم الانتكاسات الكبيرة التي لحقت بالجزائر في أزمتها التي عاشها المجتمع الجزائري تعلمنا درسا كلما حاولنا قراءة تداعيات المشهد السياسي في الدول العربية المنتفضة، فتراجع الوعي بالضرورة إلى وضع إستراتيجيات محكمة فبالنسبة للدول العربية في إتخاذ الإحتياطات اللازمة لتفادي هدر كل ما وصلت إليه من تقدم لنيل الانتقال من الأنظمة التسلطية فإن النخب هي التي تحطم آمال الجماهير بالهفوات التي ترتكبها لمصالحها الخاصة.هو يحاول

[1]المقابلة رقم 23، بتاريخ 2021/9/22، على الساعة11:00
[2]المقابلة رقم 16 بتاريخ 2021/7/13، على الساعة 11:48

أن يبرز تشكيلة من النخب للوصول إلى السلطة ،وفتح باب المشاركة هو من يوصلنا إلى التوافق.إن الاحتجاجات في الجزائر مستقلة عن ما يحدث في الوطن العربي، لأنها تنبع من مطالب اجتماعية وتحسين ظروف العيش الخاصةبالمجتمع الجزائري.يأمل أن تتحسن الأوضاع و النخب التي ذكرها كل من موسكا و باريتو في الفترات التاريخية السابقة أن تخرج نخبا سياسية تلعب دورها في تسير شؤون الرعية وتحسين الأوضاع في الدول العربية ومعها الجزائر في المستقبل وتبتعد عن النزعة الفردية وتفكر في مصلحة الجميع.وقد ساهمت التحديات الكبيرة التي تجسد طابع غير متوازن بين مطالب المجتمع وما يقدمه النظام، الذي أدى إلى تأكل سبل إعادة البناء، وأسس إلى مصادر جديدة تواكب التطورات الحاصلة، إن إصلاح النظام القائم باتجاه تداول السلطة، وتغيير النخب الحاكمة التي احتكرت السلطة طويلا، وهذا ما يعني تعدد مراكز القوة والتأثير وإتاحة الفرصة أمام تطور المستقبل لأبنية المجتمع بعيدا عن القيود والضوابط السلطوية التي تعيق عملها، وتجعلها مفرغة من مضامينها، هذه التعددية المطلوبة اليوم لا ينبغي أن تكون على أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو طائفية، بل تعددية تمزج الاختلافات وتوجد الأهداف ويتم تفعيل آليات من أجل إحداث نقلة في عملية بناء الدولة بما يؤسس لنظام مستقر وفعال.إن ثورات الربيع العربي غيرت من معادلة الساحة السياسية حيث نجح النظام السياسي في إستغلاله لصالحه نتيجة المواقف والإصلاحات السياسية وتمسكه في اللعبة السياسية، وبالمقابل كشف الآليات الانتخابية غير شفافة للسلطة في ترسيخ الواقعية السياسية والبراغماتية الانتخابية، وإستغلال حالة الإحتقان السياسي داخل التيار الإسلامي ككل في شراء السلم الإجتماعي بإصلاحات تغير مفهومها فقط.

من خلال هذا يمكن القول أن تاريخ تأسيس بنية سلطة جديدة، ظل متذبذب منذ الاستقلال الى الان، أي الانتقال من دعم كل المشاريع التي كانت تهدف إلى الحد من الفوضى الأمنية وإستعادة الاستقرار، وهنا كانت المشاركة السياسية محل ترحيب من طرف

الجميع وحظيت من خلالها بإحترام كبير، حتى لدى الاحزاب السياسية والعلمانية، التي اعتبرت لبناء الدولة الحديثة في الجزائر، لكن بعد وصول الرئيس بوتفليقة واستقرار البلاد امنيا، وعودة الهدوء وهنا بلد أن تعود الحراك وهو المعارضة، لكن بقائه في السلطة وانتقاله من عهدة الى اخرى، جعل السلطة تدخل في مرحلة من الأزمات التي سترافقه طيلة عهد الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، والذي وظف كل الوسائل للقضاء على الطبقة السياسية سواء الموالاة أو المعارضة، عن طريق إفراغهما من الشخصيات المؤثرة وربط كل الإصلاحات بشخصه، وهذا ما اثر على كل الأحزاب، التي اعتبرت من طرف الملاحظين والمناضلين انها دخلت في تحالف غير منطقي وغير مفهوم وبدون أي مكاسب تحسب للأحزاب، بل أدى إلى خسارتها موقعها وإحترامها، وأدى بها في النهاية الى الانقسام على نفسها بعد انشقاق الكثير من القيادات، وتأسيس أحزاب جديدة، وهذا ما أثر عليها فيما بعد الربيع العربي رغم كل محاولتها للانسحاب وللإعادة النظر في علاقتها مع النظام. إن الظروف التي مرت بها السلطة الجزائرية بداية من الانفتاح والتعدد مرورا بالأزمة الأمنية، ونهاية مع فترة حكم الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، تشير إلى تاريخ حافل بالتحولات التي عرفتها الجزائر، لا سيما بعد ايقاف المسار الانتخابي، وبروز الأزمة الأمنية، وبداية مرحلة من الاصطفاف السياسي لدى الأحزاب على إختلافها، إما مع الديمقراطية ودولة المؤسسات، او الانزلاق نحو فوضى لا يحمد عقبها. تعرضت السلطة الحاكمة إلى ضربة قوية من خلال تداعيات الربيع العربي، كظرفية تاريخية مرت بها المنطقة العربية، وأفرزت حكومات اسلامية في كل من مصر وتونس والمغرب الاقصى، وهنا انتقلت الى الإسراع لايجاد حل للوضع، وهذا ما كان له انعكاس على مستقبلها من خلال تصورات المبحوثينوفي ظل الإصلاحات السياسية وبين تداعيات الحراك العربي. ووضع خطة أو استراتيجية واضحة لمشروع تجديد بنية السلطة وبرنامجها التي تهدف إلى كسب عدد كبير من المواطنين أثناء الإنتخابات مستغلين تداعيات الحراك الشعبي.

تداعيات الربيع العربي كان لها الأثر الكبير في تجديد السلطة واخراج الحلم الذي يراود الموطنينفي التدوال على السلطة"[1]، وهذا ما يفسر أن تداعيات الربيع العربي هي من فوضت تشكيل الحراك غير أن مخرجاته سياسيا كانت خاطئة خاصة في شرح البرنامج الإنتخابي الذي كان شاملا وهذا ما يعاب على الاحزاب والمنظمات والمجتمع المدني فأغلب برامج الانتخابية نقدية لسياسات الدولة، ولم تأتي بالبديل الفعلي المبني على أسس الديمقراطية، بالإضافة الى غياب مشروع فعلي للإصلاح الداخلي ثم الإصلاح المجتمعي، وهذا ما تجلى في حالة الانقسام قبل وبعد رئاسيات 2019 بين مؤيد ومعارض للرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة وكذا رفض اعادة ترشحه للإنتخابات.

ثانيا: اعتمدت السلطة عدة استرتيجيات لتسيير الأزمة ومنها:

لقد دفعت التحولات الاجتماعية في الأقطار العربية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي نحو التحول الديمقراطي ولم تكن الجزائر بمنأعن هذه التحولات.حيث طرأ تغير على الهيكل الطبقي بنشوء طبقة متوسطة ممثلة في العمال والمثقفين والتجار ومختلف الشرائح متوسطة الدخل في المجتمع، والذين أصبحوا يطالبون بحقوقهم السياسية ويؤكدون على دورهم السياسي حيث نشطت النقابات العالمية في المغرب وكان لها دورا بارزا في الحياة السياسية من خلال قيامها بالإضراب والإحتجاجات على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[(2)]

مثلت فترة ما بعد حكم الرئيس الأسبق اليمين زروال مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر خاصة بوصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة وتطلعه لمرحلة جديدة مبنيةعلى شراء السلم الإجتماعيكآلية، وكان الإسلاميون الفئة المستهدفة بإعتبارهم

[1] رقم المقابلة 23،تاريخ 2022/05/25، على الساعة10:20

[(2)]- مصطفى بلعور، ،ص.68.

فاعلا فيما حدث قبل 1999،وقد حاول الرئيس الأسبق الراحل سن بعض القوانين وعرضها على الشعب في صورة المصالحة الوطنية والوئام المدني، وهي خطوة تبناها الشعب وقد كانت البداية في الإنتقال من العمل المسلح الى العمل السياسي السلمي حاول من خلالها إحتواء الأحزاب الإسلامية الكبرى، من خلال مشاركتها في الحكومات المتعاقبة وكذلك التحالفاتالحزبية، والهدف من كل هذا تفكيك البنىالداخليةلهذه الأحزاب حتى لا تكون قوة سياسية مستقبلا في الساحة السياسية، وهذا ما سعى اليه النظام الحاكم أنذاك كذلك مستغلا ولايته الرئاسية الأولىفي توطيد سلطته وتعيين أصدقائه المقربين وحلفائه السياسين في مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات الإقليمية (تاركا حقيبة الدفاع لنفسه)[1].

لفترة وجيزة ساد الانطباع لدى الرأي العام أننا نحضر لحالة إصلاحية إستثنائية في ما يسمى بالعالم الثالث، فلقد تحرر الفضاء المدني من خلال ميلاد جملة من الجمعيات المدنية، التي تهتم بمطالب مختلف الفئات والشرائح الإجتماعية وتمهد لعهد جديد من الحكم المبني على المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار.

على حد قول المبحوثة[2] انفجرالمجتمع وأراد التغيير أي تغيير الأنظمة السياسية السائدة، وبدا الحراك الشعبي ينتقل من دولة إلىأخرى، ونحن في الجزائر 2019 أين بدا الحراك الشعبي الجزائري كله هبة واحدة من اجل تغيير النظام البوتفليقي وحسب قوله العصابة الحاكمة وهتف بكلمة "يتنحاوا قاع"،وبالفعل تم الاتفاق على هذا التاريخ محققا نقلة يقال عنها بأنها معجزة ربانية.

[1] رشيد التلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008 ، ص 16.

[2] رقم المقابلة 1، تاريخ 2022/04/25، على الساعة10:20

وهذا ما أكده المبحوث 2[1]وفي الجزائر الجديدة ومطالب الحراك المبارك التي كان يدعو إلى إسقاط العهدة الخامسة يعنى انتخابات مسبقة والذهاب للانتخابات رئاسية نزيهة تغيير المؤسسة التشريعية السابقة التي كانت تمشي (بالشكارة)، المال الفاسد على حد قول المبحوث4 وبعض الإصلاحات على مستوى أجهزة وهياكل الدولة، وهي مطالب الحراك منذ بدايته، ولكن بعد مدة شفنا هناك فئة تعبث بالمطالب الحراك وتريد ركوب الموجة مما تم السطو على شعبية الحراك واختراقه وتغيير المطالب إلى مطالب فئوية غير المطالب الحقيقية التي جاء من أجلها الحراك في بداياته وتم انسحاب منه.لأنه المطلب الأول هو تغيير النظام وهو ما حدث في انتخابات رئاسية وحل البرلمان وتسريع بانتخابات تشريعية ومحلية بإنشاء السلطة المستقلة للانتخابات التي تشرف على العملية الانتخابية بطريقة شفافة ومحايدة، لان الإدارة وما حدث من تعفن وفساد في العملية الانتخابية نجم عنه عزوف كبير على مشاركة الموطن في التصويت مما كان تزوير لأصواته وتغيير الصناديق.ولكن استحداث هذه السلطة التي تراقب وتؤطر العملية الانتخابية بطريقة نزيهة وشفافة،والدليل على ذلك لم نبقي نتكلم عن التزوير وفضائحه الكبيرة أمام الأمم والدول المتقدمة التي تنادي بالديمقراطية هذه ايجابية في سعى النظام السياسي لتغيير،اي ان هناك وعي ومعرفة جد عميقة من طرف المناضلين بواقع المجتمع وبالواقع السياسي العام، التي تم إفراغه من محتواه لصالح شخصية الرئيس، حيث أصبح بوتفليقة وحده في المشهد، وحتم على الجميع ان يكونوا اقل منه حضورا وقوة. وهذا ما تعرضت له الشعب الذي كان يعاني من تبعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يجد خيار سوى مواكبة ما يحدث على الساحة السياسية العربية.

[1]رقم المقابلة 2، نفس التاريخ، على الساعة 13:40

من خلال إجراء المقابلة مع المبحوثة[1]7مما لاشك فيه بان اختراق الإعلام حياتنا اليومية وخاصة في العقود الأخيرة، يحتم متابعة ما يجري على الساحة الدولية عامة والعربية خاصة، فقد تزايدت أهمية استخدام القصص الشخصية في مناقشة القضايا العامة لأجل إشاعة حياة مشتركة في المجتمعات.كما ينبغي تقدير استغلال بعض الوسائل التكنولوجية من اجل تنمية روح الحوار مع جميع الشرائح المثقفة، حيث ندرك أهمية الإعلام في نشر مجريات الأحداث العربية ومتابعتها من طرف النخب السياسية الجزائرية،

هذه الأحداث جعلت من عملية انتقال ديمقراطي، وإلى وجود أطماع خارجية تتآمر على الوطن العربي من اجل سلب خيراته وتحقيق مخططاتها التي تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتعميم الفوضى "الفوضي الناعمة"، وهذا ما اثر على الوضع في الجزائر ولانها حالتها استثنائية ا قبلت بان تبقي الأمور على ما هي عليه ولا تريد الدخول في الفوضى بسبب خوف زرع في نفوس الشعب الجزائري إبان سنوات الجمر التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات في ظل سيرورتها التاريخية صراعات داخلية تختلف نماذجها بين صراع فكري منبثق من إيديولوجية الحزبية،أو صراع مصلحاتي مرتبط بدور القيادي داخل الحزب، وفي علاقاته سواء مع السلطة.وهذا ما أكده االمستجوب[2]10 "مما جعل الجزائر تاخذ حذرها من الدخول في الربيع العربي،وهذا لا يرجع الى تحكم السلطة أو النخب السياسية في الأزمات ولكن يعود الى عوامل اخري مثل رغبة الشعب الجزائري في السلم الإجتماعي، وهذا لا ينفي بأنه لا توجد ازمات او معارضة من خلال الاحتجاجات المتفرقة هنا وهناك.بأنه يعتبر خلفية النخبوي الجزائري التي تجد نفسها مربوطة بذهنيات منغلقة تستدعي الخروج من قالبها القديم وتتحول إلى ذهنيات منفتحة تتطلع إلى آفاق مستقبلية تخدم الوطن وتطوره هذا فيما يخص الجزائر، اما الوطن العربي فيفضل أن تتغير الأمور وتسير إلى إحلال الأمن

[1] رقم المقابلة 3، 2021/04/26، على الساعة 11:00
[2] رقم المقابلة 10، 2021/04/30، عللى الساعة 9:20

والإستقرار من خلال نخب حاكمة عادلة تتغلب على الأطماع الخارجية".إن الصراع القائم في الوطن العربي هو نتاج لسلسلة تاريخية بحكم أن المنطقة كانت خاضعة للاستعمار والانفجار الذي حدث مؤخرا سببه الحركات الاجتماعية والتيارات الإسلامية أي داعش وغيرها. وتعتبر القوى التي لها مصالح في المنطقة، ولكن علينا الرجوع إلى ردود فعل المجتمعات العربية في كل ما يجرى ومعرفته الكبيرة بالتاريخ،لأن هذا الأخير أحسن شيء للخروج من الصراعات، بأنها تصلنا إلى نظرية الصراع "كارل ماركس "حتى أصبح الإنسان يتقاتل مع أخيه وهذا بفعل أطماع البعض من الحركات للوصول إلى السلطة،بل نرجع الأمور التي تحدث في الوطن العربي إلى التاريخ فهو الأصل لقراءة الوقائع.فأحداث الوطن العربي في أغلب الأحيان صراع أفكار لا يتلاءم مع البيئة العربية،ولكن هناك بعض الوسائل والجهات تريد تمرير أفكارها وزرع الفتن عبر شتى التكنولوجيات المتطورة، والنخب والاحزاب تعاني في صمتا حول ما يحدث من قبل السلطة، والتي تشكلت ما بعد الإنفتاح السياسي، في بيئة حديثة الممارسة الديمقراطية، ولم تسمح بنمو كل ماهو سياسي وقائم على الحريات الفردية والجماعية، بداية بالقضايا الداخلية للأحزاب، الى غاية مشاركتها مع السلطة كموالاة، وهذا بفضل سياسة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إحتواء كل الأحزابالسياسية تحت لواء التحالفات والإئتلافات بهدفشراء السلم الإجتماعي كهدف أولي بعدما عانت منه الجزائر في السنوات التسعينيات، وإعطاء شرعية لقراراته السياسية، بمعزل عن المشاركة الحزبية. وحسب ترتيب المستجوب[1]12للأسباب التي أدت إلى حدوث ثورات الربيع العربي وذلك بتقسيمها إلى أسباب داخلية وخارجية ،أما بالنسبة للداخلية تتمثل في وعي الحكام والمسؤولين أولا، ثم التنمية الاقتصادية .و يقول المستجوب أن ترتيب سلم ماسلو للحاجات فهناك أشياء مهمة وأخرى غير مهمة وأعطي مثالا عن الغذاء الذي يعتبر حاجة مهمة للإنسان فإن" الإنسان إذا جاع كثرت مطالبه واحتج وثار

[1]المقابلة رقم 6، بتاريخ 2021/5/6، على الساعة 13:00

على النظام مما يخلق أزمة". ومستوى الفساد ثالث سبب وذلك لنقص الردع من قبل القضاء الذي يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية وكذلك مستوى العدالة الاجتماعية الراجع إلى عدم تكافؤ في توزيع الثروة واستحقاق الحكم لأشخاص ليسوا أهلا **له**. إن الرؤيا الجيوستراتيجة لما يحدث من الأزمات، ويليها الريع البترولي والتنظيمات الإيديولوجية التي هي من صنع الدول الكبرى لتصبح وسيلة لزرع الفتن والكيان الإسرائيلي المتواجد في المنطقة الذي تتحكم الدول الكبرى به.إن إحلال نظام ديمقراطي في الوطن العربي بالمفهوم الأوروبي لن يصمد، لأن لدينا ثقافة إسلامية ترجعونا إلى أن نتمسك بضوابط. والنظام الديمقراطي لن يكون إلا بقيام نظام عادل يحكم البلاد الإسلامية والسبب الرئيسي في جعل المنطقة كثيرة الصراعات والأزمات هو أن الأفراد قدسوا كل شيء ما عدا المعاملات. يقول المبحوث [1]"ليس لأحداث الحراك في الجزائر علاقة بما يحدث الآن لأنها في ذلك الوقت كانت الأوضاع العالمية متفاقمة، أي نهاية الحرب الباردة وبداية الأحادية القطبية ومحاولة بث الفكر الماركسي من قبل الإسلاميين معناه أن أحداث الحراك في الزمان حدثت قبل أحداث الحراك العربي وكذلك المكان، وفي ذلك الوقت لم تكن البلاد قوية. إن الصراعات الخفية التي تحتويها أحزاب السلطة الجزائرية هي ما عزز القطيعة مع إنشاء النخب السياسية الجزائرية منذ بداية الاستقلال حتى الآن.والنخب ليس لديها أي مخططات لتفادي الأزمات، لأن النخب الحاكمة في أعلى هرم السلطة، والشعب في القاعدة.وهذا ما جعل التواصل بين السلطة والشعب صعب.ويجب أن تعم الروح الوطنية بالدرجة الأولى والتفكير في مصلحة الوطن والشعب والابتعاد عن المصلحة الخاصة".

هذه الأحزاب الجديدة لا تحتوي على نخب جيدة بسبب الصراعات الخفية التي وجدت منذ الاستقلال بين الأحزاب، خاصة بعد بروز الأفافاس ورفضه من طرف النخب الحاكمة تحت ذريعة إتهامه بتقسيم البلاد،والسبب الرئيسي في الصراعات، وإنما هي صراعات

[1]رقم المقابلة 13، بتاريخ 2021/5/8، على الساعة 14:05

تشكلت نتيجة ضعف الهياكل الحزبية وتفككها مما سهل على النظام السياسي إحتوائها وجعلها تحت كيانه بالإضافة إلى المجاعة السياسية لبعض قياديهاوالتي حامت الشكوك حولمصداقيتهم الحزبية وصولاإلى حب الزعامة وأطماعهم في مناصب في الدولة، وهذا ما يصرون على أن نظام بوتفليقة هو الذي أدى إلى الأزمات الداخلية للأحزاب، هذا الخطاب يعكس نوعا من الالتزام النضالي لدى المنخرطين في المجتمع المدني، والتي تربي أفرادها على التبعية وعلى عدم الخوض في القضايا الداخلية حتى وان كانت معروفة لدى الرأي العاموهذا ما جعل صراعات توجد داخل الأحزاب وليس هناك وفاق بينها في تسيير شؤون الوطن. ويقول المستجوب 20[1]"بأن النخب السياسية الجزائرية ليس لها أي مخططات لتفادي الأزمات ويقصد بهذا أن النخب الحاكمة هي الفوق والشعب تحت،مثلا كالقاطرة الأولى تجري و باقي العربات من وراءها.ربما كانت فرصة في الماضي ممكنة حزب الأفلان أن تخرج منه أحزاب فاعلة تستطيع الحكم بطريقة الديمقراطية التشاركية، والوطنية هي الأولى والابتعاد عن المصلحة الخاصة والتفكير في مصلحة الوطن والشعب.الديمقراطية في الوطن العربي و الجزائريقوم على أساس تشارك كل الفئات الفاعلة والحفاظ على الأمن، والاستقرار العربي هو الأساس بالنسبة للوطن العربي أو الجزائر.من خلال عقلية الولاء والتماهي في الجماعة ورفض أي طعن فيها، واعتبار كل مشاكلها مخططات من طرف السلطة الحاكمة لإضعافها وتمزيقها، رغم ان هذا الخطاب غير معقول، لان السلطة كنظام سياسي يبحث عن الاستقرار والبقاء من حقها ضرب خصومها ومحاولة زعزعتهم، وهنا تبقى الثقافة الحزبية لكل حزب ومدى الانضباط والانتماء الحقيقي للحزب كفكر وكايدولوجيا وصمام الأمان في وجه الاختراق وهذا ما لم تعكسه النخب التي سرعان ما انجر قادتها وراء إغراءات النظام وساهموا في تمرير خططه وإضعافه.يقول المستجوب 15[2] "بأن كل ما يحدث في الوطن

[1]رقم المقابلة 20، بتاريخ 2021/5/13، على الساعة10:30
[2]رقم المقابلة 15، بتاريخ 2021/5/10، على الساعة 9:00

العربي يرجع إلى التاريخ فهو الأصل لقراءة الوقائع،يقول فليب بوبر:"تلعب إرادتنا دورا في مجرى التاريخ".فأحداث الوطن العربي لا نعرف ما نطلق عليها إذا كانت حراك أو ثورة أو ربيع فهو في أغلب الأحيان صراع أفكار لا يتلاءم مع البيئة العربية إتضح بأن هناك نخب في الوطن العربي حكمت للسنوات تفوق 20 سنة والمعروف بأن الدورة التي تمر بها الدولة لها مراحل كما حددها إبن خلدون في كتابه المقدمة،لذلك وجب تجاوز الظلم والسعيإلى استقرار الأوضاع من قبل شرائح المجتمع".بأن هناك إختلاف في التجربة الجزائرية وما يحدث في الوطن العربي وهذا للخصوصية الجزائر،وهذا ما يرجح بأن كل تجربة لها خصوصيتها.من خلال تقييم الأحداث التي تدور في الوطن العربي استوجب وضع إستراتيجيات فاعلة لتخطى الأزمة والخروج منها لأن الوضع كارثي، لم تصل الشعوب الطامعة في أن تحكمها نخب عادلة ووصول أشخاص لها غيرة على الوطن العربي والدعوة إلى الوحدة العربية والتغلب على الصراعات التي لا يأتي منها إلا الدمار و الفوضى،ويأمل أن تتحسن الأوضاع ويعم الأمن والاستقرار في أقطار الأمة العربية.

في بداية الأحداث الحراك الشعبي الجزائري كانت لها مصداقية و موضوعية في الخبر بناءا على الحدث، وحتى الإعلام الوطني الجديد أي القنوات الخاصة أعمد إلى تصفية الخبر مع ما يصدقه المنطق. إذ بالنسبة للاحداثأثر عليها الشباب _مواقع التواصل الاجتماعي_ لان لهم علاقة بما يحدث من إحتجاجات، والمهم عندهم الأمور التي تتعلق بالمحيط الخاص بهم أي أنهم ليس لديهم وعي سياسي أولا يطلعون على المستجدات هناك اهتمامات أخرى، ووعهم ناقص.وأحداث الحراك الجزائري سابقة لما يحدث في الوطن العربي فهي صورة صغيرة على ما يحدث في الوطن العربي فقط. فهناك بعضالتشابه بين ما حدث في مصر والجزائر في التسعينات فلقد ثار الشبان دون هدف سياسي غضب وفقط،و بعدها الإسلاميون هم من لديهم قوة منظمة ونجحوا في الأول فيتكوين حزب وبعد تقدم الأحداث قام الجيش بإعتقال الإسلاميين وزج بهم في السجون، بعدما نجاحوا في الانتخابات تم اقصائهم

من قبل السلطة ورفض نتائج الإنتخابات، فعبروا عن الغضب واحتلوا الحقل السياسي ووقع ما وقع في الجزائر اثناء العشرية السوداء ولكن في مصر لديهم خطة منظمة علينا فلقد اعتلوا السلطة ولكن هناك قوى خارجية تدخلت في حسم الأمر في النهاية.

يقول المستوجب رقم25[1] "ردود فعل الجماهير والنخب والأحزاب السياسية الجزائرية بين الأمازيغي والديني والثوري والاشتراكي والديمقراطي كلهم لديهم نقطة واحدة هي دولة ديمقراطية التفكير عندهم الحكم يجب ان يأتي بدولة القانون ومن بعد لا شيء وكل واحد لديه عقلية أفلان والنخبة بصفة عامة ليس لها رد فعل. والجيل الجديد لا يتابع السياسة والآخرين يقولون ماذا استطيع أن افعل ولكن يجب أن يرى النتيجة الآن مثلا في التجارة يحب الربح السريع لا يقول نزرع أفكارا وبعد 10 أو 20 سنة سوف تزهر،تنمو و نحصد الثمار. فالوعي ناقص عند فئة واسعة من المجتمع مما أدىإلى تدهور الأوضاع وتفشى الآفات وتدني الأخلاق يقود أإلى مجتمع مريض".وفي هذا الصدد يذهب موريس ديفارجيه إلى القول " أن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها، وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ أن الشرعية هنا ليست أكثر من مجمعة من المعتقدات يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمات"[2].فإنه هناك تعطشا من قبل الجماهير وغضبا على عدم وجود العدالةوالبطالة والمشاكل التي يواجهها اجتماعيا كل هذا حتى الغضب عندنا في الجزائر يكون من طرف (الأساتذة والأطباء والطلبة...)، كلها مطالب حول رفع الأجور وتحسين الوضع الاجتماعي. والدولة تعطيهم الأموال وتسكتهم ولا تحل الأزمة وتتركها تكبر حتى تنفجر في الأخير، "ووجدت الأحداث جو مناسب لشعب غاضبا على الحكم وأيضا انقسام المجتمع إلى طوائف دينية وإسرائيل هي المستفيد. قالوا بأن "العرب اتفقوا ألا يتفقوا "ولكن اتفقوا على بعضهم،و لم

[1]رقم المقابلة 25، بتاريخ 2021/5/20، على الساعة 15:14

2موريس دسفيرجيه، في الديكتاتورية، ترجمة هشام متولي، ط1، بيروت: منشورات عويدات [ب.س.ن]، ص57.

يفعلوها كي يدافعوا على القدس ولكن خرج عن طوعهم ومن بين أيديهم بدأ في سوريا قالوا لهم يريدون إخراج المسيحيين من المنطقة.لغرس الفتنة بينهم وكي لا يتوحدوا ويبقي الوضع تحت سيطرة الغرب وإسرائيل".وفي الجزائر لدينا مشكل الهوية فعندما يسألونهممن أين انتم؟فيجيبون من القبائل،شاوية،صحراء لا يقولون أنهم من الجزائر...وحب الوطن والمجتمع عاش في خوف بصفة دائمة وربما عملوها عمدا ولكن التاريخ كان يتماشى مع الثورات وحسب الزمن التاريخي جاء وقت ثورات الشعوب وهذه الأحداث في مصر جاء جنرال من العسكرولم يتغير شيء وابعدوا الإسلاميون عن الحكم.يعطي مثلا حول نظام الرئاسة في الجمعيات البسيطة، نظامها ديمقراطي يتداول فيها الرئاسة عدة أشخاص،وما حدث في السلطة عندنا مثلا رئيس دولة عنده 20 سنة وهو يحكم _ في الاصل حكم الرئيس له الحق في عهدة أو عهدتين_وكل الأحزاب لديهم الحق بالرئاسة)إن عقلية الآفلان لا تساعد ببروز نخب جديدة.،المحبوث رقم 29 "حب الزعامة، وفقدان مصداقية العمل الساسي إذ أن الأصل في العملية الديمقراطية هوالتداول وهذا ما يرفضه أغلب السياسين داخل الأحزاب ونخب السياسية ودائما ما تستغله السلطة لصالحها"[1]،والتي تهدف إلى إضعاف الأحزاب وتفتيتهاهذا ما يجعلنا نؤكد على أن الصراعات الحزبية راجعة أساسا إلى غياب الفكر التعددي، مما سهل مهمة السلطة في العمل على إضعاف العمل الحزبي، بكل الوسائل الترهيب كالأزمات السياسية المفتعلة والترغيب. وخلاصة القول أنما حدث في الجزائر صورة مصغرة عن ما يحدث في الوطن العربي أي الحراك الذي قاده التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة وبعد نجاحه في الانتخابات ثم الإطاحة به وهذا ما حدث في الجزائر في التسعينات.فإن يلخص ما يحدث في الجزائر الآن من احتجاجات هو راجع إلى تدهور الأحزاب السياسية والسلطة أي عدم وجود نخب سياسية فاعلة تقود الوضع السياسي إلى

[1] رقم المقابلة 15 ، 21-10-2020، 10:28.

التطور ويؤكد أن الجيل الحالي غير مهتم بالسياسة وما يهمه هو الأمور المادية فقط مما جعل السلطة تتحكم في زمام الأمور بواسطة أموال الريع البترولي.ويبدو أن الجماهير العربية نائمة غير واعية بما يحدث لها، أي منومة تنويم مغناطيسيا كما يقول فرويد من الناحية السيكولوجية،و يجب أن تقوم وتثور على الأوضاع المزرية التي هي عليه لان هناك من يتآمر عليها من عدة أطراف في الداخل والخارج.

بالاضافة الى الاستجابة الى تطلعات الشعب، جاء تعديل الدستور 2021 كأول خطوة نحو إصلاحات السياسية في الجزائر نتيجة وعى السلطة السياسية بالمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، التي حاولت في إطار النظام القديم معالجتها ضمن جملة من الإصلاحات التي أقرتها السلطة الجديدة، التي عززت ضرورة اصلاح المجال الاقتصادي والسياسي معا. كما ان الإصلاحات الأخيرة قد جاءت في إطار التطلعات المشرعة والجهود الهادفة والمسؤولة والإجراءات الرامية إلى تعزيز إنجازات ومكاسب وآفاق سياسية .

وما يبرر التأثير لصدور الاصلاحات السياسية الاخيرة في الجزائر التي تبلورت مع ما يشهد من تغييرات في سياق الوضع الغقليمي الذي يشهد تغيرات جذرية أعقبها إسقاط بعض الانظمة على غرار النظام الجزائري.

مع الفترات الأخيرة، العودة للتسلطية التقليدية، تسارعت سيرورة اللجوء للريع لإفراغ كل حركة مطلبية من محتواها السياسي حتي وصل الشأن السياسي درجة الميوعة، والإستمرار اللجوء الى استعمال استرتيجيات تستغل للحد من الأزمة، وتعزز سعى السلطة الجزائرية إفراغ أي مطلب من محتواه السياسي بإخراج الإصلاح عبر الملاذ اقتصادي وبتبرير إجتماعي:

1/الملاذ الاقتصادي في مباشرة عمليات الاصلاح غداة كل أزمة ناشبة.

2/ تقديم المبررات الإجتماعية لتفسير الازمات الناشبة.

3/التغاض عن كل إصلاح سياسي جدي، كفيل بمراجعة الشرعيات التقليدية القائمة مهما بلغت حدة الأزمة.

وما يحدث في الساحة السياسية، حيث أن نظام الرئيس الراحل بوتفليقة لم ينفتح على الأحزاب السياسية بهدف الشراكة التي يبحث عنها الجميع، ولم يخلق أي توافق، بل هو حاول إختزال كل حزب سياسي في قيادته وفي شخص رئيسه أو أمينه العام، ودفعه إلى التصرفبديكتاتورية داخل حزبه، وإهمال القواعد الشعبية وحتى هيئات الحزب ومؤسساته، وهذا طبعا من أجل خلق الأزمات، وخلق شرخ وقطيعة بين فئة قليلة ومستفيدة من النظام، وبين جماهير واسعة يقول المبحوث24[1] " ربما الجزائريون مازالوا لم يعرفوا من "هم "فمشكل الهوية مازال مطروح؟ لا فرق بين أمازيغي أو عربي، مازلنا نبحث عن اللغة والهوية وفي فرنسا عندما اسأل مغتربا هناك من أين أنت في الجزائر يجيب ""عربي " "أمازيغي "لازم سؤال أخر حتى يقول المنطقة التي هو منها بأنه جزائري،هذه أزمة هوية ونشاهد الوطنية تظهرفي مباراة كرة القدم مازلنا لا نشعر بأن الجزائر بلادنا ونحن جزائريين فكتبت مسرحية تدعى ""هو عربي وأنت قبليي وأنا شكون"مازال السؤال لم يجاوب عليه".من خلال تقييمللأوضاع في الجزائر التي مرت بالأزمة و إرجاع هذه الانتفاضات إلى أنها خروج من الوضع المأساوي الذي تعيشه من فقر وحاجة إلى حكم عادل،وهذا ما يحدد موقف تاريخي للجماهيرويؤكد على أمر بالغ الأهمية يهدد استقرار المجتمع الجزائري هو أزمة الهوية التي تعتبر متجذرة في عقليات الكثير من فئات المجتمع الجزائري وعليه أن يتغلب عليها ويخرج بفكرة الوحدة الوطنية ويزرع روح الوطنية في الأجيال القادمةسوف تطول الأمور وتتطلب وقتا وليست صراعا ما بين الأجيال،والشبان لديهم قوة الفعل ويندفعون للعمل السياسي أما الآن ينقصهم عدم الخوف ووضعهم أمام الأمر الواقع والتخلص من الخوف الجيش الذي يعتبرونه قوة كبيرة ويتعلم المواطن المظاهرات السلمية ويبتعد عن العنف. وتعامل السلطة في حال الأزمة

[1] المقابلة رقم24، بتاريخ 2021/6/1، على الساعة 10:12

بحس المسؤولية والتحكم بها، يقول المبحوث30[1]"وجيل الجزائر الثالثة ونحن أصحاب الجيل الثاني نتساءل ترى الجزائر أين تذهب وسكتنا كثيرا وكبرنا ونشعر أننا خفنا وتكاسلنا مما جاءنا من رفاهية الاستقلال وكنا نؤمن بالاشتراكية والبعض كانوا ماركسيين والثورة الزراعية كانت هدفا جميلا وبعدها الحلم تكسر والآن أصبحنا بلا حلم أو هدف.بوصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة وتطلعه لمرحلة جديدة مبنيةعلى شراء السلم الإجتماعيكآلية، وكان الإسلاميون الفئة المستهدفة بإعتبارهم فاعلا فيما حدث قبل 1999."ولذلك ينبغي أننلمح إلى أن بدايات حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة وبحكم القوانين التي جاء بها شتت الأصواتالإسلامية لمختلفة الأحزاب لصالحه، وهذا ما ظهر جليا في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2021.

فيما يخص قيام نظام ديمقراطي فهو مرهون بوجود اتفاق بين جميع الأطراف الدينية التي تتقاتل فيما بينها في الوطن العربي وهذا ما جعله ورقة في يدي فئة تريدالإطاحة بوحدة الأمة العربية،فإذن عليها التوافق الديني والخروج من دائرة النزاعات والصراع على السلطة والتفكير في وحدة الأمة العربية. يقول المبحوث29 "فالغرب وأمريكا أيدا ذلك الانقلابات فمن يصدق أمريكا لأنهم يسرقون الديمقراطية وحقوق الإنسان.وهي من تصنع الأزمات داخل المجتمعات العربية، أن الثورة الشيعية التي كان زعيمها "الخميني" وحزب الله في لبنان وسوريا واليمن والبحرين كلها تحت غطاء الإصلاحات وهي رسالة من إيران إلى نظرة واحدة هي الإمام الواحد أي بعث الشيعية.فهذه الحرب التي تجري في اليمن وقودها الحوثيين ومن أشعلها إيران. وفعلا كانت الأمة العربية تشرئب وتتخلص من الحكم الديكتاتوري الذي كان يخنقها والوعود التي جاءت من اجل أن تنهض في ظل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ولكن الطامعين في تكريس الحكم الظالم وقفوا أمام تطلعات الشباب.ولكن إصرار هذه الفئات الإصلاحية سوف يقف ضد هؤلاء وسوف يسير إلى مستقبل أفضل بحول الله . والشعب

[1]المقابلة رقم30، بتاريخ2021/6/1، على الساعة 9:00

الجزائري كان سباقا للتطلع للحرية وحقوق الإنسان وكان يسعى عبر كل الوسائل من أجل أن يبلغ ذلك الوعد المنشود في بيان نوفمبر الذي مرجعيته الثورة وأساس إقامة الدولة الجزائرية.وكل ذلك انساق من خلال شخصيات وإنتفاضات على الوضع الذي آلت إلى الانتفاضة العارمة. لقد وعدت الحكومة بإصلاحات دستورية وجاء دستور يكرس التعددية، وجاءت الانتخابات فعندما شعرت السلطة أن الشعب غير راضيعن السلطة اختارتالتغيير.

تقييم المستجوب 23[21] "أن السلطة الجزائرية انفتحت جزئيا ما كنا لنصل ما وصلنا إليه فإنني أرى أنها تفتح الجسور للعبور لإعطاء مساحات للحرية وحقوق الإنسان فهو إضافة إيجابية لدولة وليس العكس".المجتمع الجزائري أنهكته الأزمات المتتالية والتي كان سببها نخب سياسية في الدولة من هذه السياسات والممارسات وعندما تكون انتخابات تطلب من الشعب ممارسة التصويت، لكنه هو لا يثق بالسلطة ولا يخرج للاقتراع ويبقي في بيته ويمانع المشاركة لفقدانه الثقة بالنخب السياسية.في علم الاجتماع الإخلال بالتوازنات الاجتماعية يؤدي الى انقلابات قد لا يحمد عقباها،المجتمع والنخب حينما تتلاقي وتتناقش وكل واحد يقدم فكرته والقاسم المشترك هو الشعب الذي يأخذ القرار وهذه الأفكار ما لم تكن خرجت عن ثوابت وبيان أول نوفمبر، نرى أن النخب الجزائرية تنظر بالعين الواحدة وهي كارثة على الوطن. نظرة العمل الديمقراطي في البلدان العربية يجب أن تكون مبنية على مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الحالية تسير على منوال واحد هو الشراكة السياسية حتى تعطي للرأي العام الآخر منبرا فأنت تعطيه المبادرة وتسمعه.فإن الوضع المأساوي الذي وصلت إليه بعض الدول التي قام فيها الربيع ومشهد الدمار والخراب وتشتت الوحدة العربية والهجرة والحروب الأهلية استدعى إلى قراءة الأوضاع بشكل معمق ودقيق،وأيضا فساد وتسلط أنظمة الحكم الموجودة منذ وقت طويل في السلطة جعل الأمور تتفاقم وتصل للانفجار من قبل

1

[2]رقم المقابلة 23بتاريخ 2021/06/11، على الساعة 9:30

الجماهير لشدة الاضطهاد والظلم المسيطر عليها.وبأن السلطة الجزائرية فتحت باب المشاركة لما وصلت إلى ما وصلت إليه من أزمة خانقة ووجب على النخب أن تأخذ درسا من السابق لأن المجتمع الجزائري أنهكته الأزمات المتتالية والتي سببها النخب الحاكمة المتواجدة في السلطة .فإذا بقيت عليه الأمور على ما هي عليه فسوف تحدث أمور لا تحمد عقباها والمجتمع والنخب يجب أن تلتقي لمناقشة المشاريع والخروج بالتوافق على مشاريع إصلاحية تخدم الشعب والوطن وتحميه من الأزمات. يري المبحوث 27[1]"أن من خلال التجارب الإنسانية التي قامت في أوروبا كان نظام شمولي ماركسي عندما تحررت بالانتفاضة والتي ناضلت كثيرا للوصول إلى ما هي عليه الآن،فالوطن العربي سوف يفوز عبر المثابرة وإرادة الأمة والبلاد والتوافق على وحدة الأمة العربية والإسلامية هو الهدف الذي نضعه نصب أعيننا للخروج من الأزمة والتغلب على الأعداء، وممكن للدولة أن تستغل الأوضاع للدفاع أكثر على بقائها.تأثرالمجتمع واعيا بما يحدث حوله نتيجة تعرض الجزائر لعدة متغيرات. ممكن هذه الأحداث تكون سابقة والمجتمع الجزائري اخذ درسا منها".إن هذه الأحداث تؤدي إلى خلل في النظام العام مادام قولنا الأسباب الخارجية مربوطة بالوجودالريع البترولي، فعدم استقرارها يحافظ على وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة.لايمكن أن تكون دولة متماسكة فإذا توحدت شعوبها يمكن أن تفضي إلىإحلال الديمقراطية من خلال العدالة الاجتماعية ويجب أن تكون عدالة بين الرئيس والمرؤوس في تسيير شؤون الدولة وممكن فتح المشاركة ويجب أن تكون النخب الكفؤة التي تسير الادارة.وهذا يجب توفير العدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى، المجتمع منذ أحداث صار ما يسمي سياسة الإنغلاق من خلال سياسات الرؤساء التي كانوا في الحقبة السابقة ،أعطى الشرعية الثورية هذا ما خلق خللا في التوازنات وعدم وجود العدالة ...الخ.

[1]المقابلة رقم 27،بتاريخ 2021/6/13، على الساعة 12:10

من خلال ما سبق يمكن القول أن ما يحدث في الخارج، بل وما يحدث في الداخل بالفرد الجزائري أصبحت الفوضى والإحتجاجات ونسميها لغة العنف كل هذا ليعبر عن إحتياجاته، و النظام بحد ذاته وضع ثغرة فالمواطن لا تلبى حاجاته إلا بإستعمال الإحتجاجات والفوضى. والأحزاب من إنشاء النظام،أحزاب المعارضة مشتراة بالمال وخلق نوع من التنافر للمواطن وهذه "لعب سياسية يستعملها النظام للبقاء في السلطة لإطالة الوقت بقدر الإمكان".

ثالثا: تأثر النخب السياسية الجزائرية إلى حد كبير بطروحات الحراك مما دفعها للمشاركة في تحليل الازمة ومحاولة إيجاد حلول لها:

النخب السياسية الجزائرية والسلطة تعرف استعمال الإصلاحات لمؤسسات للوصول إلى سدة الحكم، لا يثق المواطن في النخب الموجودة في الأحزاب وحتى ممثلي الأحزاب.عندما تحدث أزمة سلطة المال والردع بالقوة هي التي تحد من الأزمات، أي حزب سياسي ممكن أن يضع بعض الخطط للبقاء في السلطة وهذه خطط استعجاليه حتى لا تقع الأزمة.إذ ليس في شرعيات السياسة والسلطة في العالم المعاصر ما يمكن حسبانه شرعية القوة، فحسب عبد الإله بالقزيز[1] أيٌ نظام سياسي يقوم بالقوة و الإستيلاء ويستمر مستوليا القوة لإعادة إنتاج سلطانه وتثبيته، يضع نفسه في نطاق الأنظمة المجردة من أسباب الشرعية، لا وصف يطابقه في هذا الحال سوى القول إنه نظام سياسي غير شرعي، كما يرى أن معيار الشرعية لم يكن دائما درجة التفاعل– الصراعي التوافقي– بين النظام السياسي الحاكم والمجتمع الذي تقع عليه سيطرته، لأن هذا المعيار غير دقيق دائما كما أن البرامج والسياسات المعلنة لا

[1]، الشرعية السياسية في البلدان الغربية و أكثر من ذلك في الدول العربية المعاصرة على الرغم من أن تراكمها الفكري غنيٌ جدا، وأثبت نجاعته في تحليل الإجتمع السياسي، في المجتمعات الغربية منذ بدايات القرن العشرين ، أي منذ أن دشن ماكس فيبر التفكير بأدوات علم السياسة وعلم الإجتماع في مسألة الشرعية ....، للمزيد أنظر: عبد الإله بالقزيز، " الدولة والسلطة والشرعية "ص 62

تكفي وحدها لقياس الشرعية أو منحها أو حجبها، وان التجربة وحدها تقطع بالحكم إيجابا أو سلبا على شرعية نظام سياسي ما.

يقول المبحوث رقم21 [1]"يجب علينا وضع خطط علاجية ووقائية على المدى البعيد لتفادي الأزمة والخطة يجب أن تضع التدابير قبل وقوع الأزمة كما المرض عندمايتفشى في الجسم لا فائدة من العلاج مثل مرض السرطان والفساد في المجتمع حاليا".

لا يمكن أن يقوم مادام وجود دولة إسرائيل في المنطقة، لأنها سبب الفتن.والفرد العربي له طبيعة نرجسية وكاريزمية وهذا الفرد يريد الحصول على السلطة بأي شكل أو طريقة.ولابد أن تكون العدالة الاجتماعية بدلا من الديمقراطية ومصطلح التداول على السلطة بدلا من مصطلح الديمقراطية.

ان بنية الحركة الاحتجاجية وقواها المجتمعية منذ بداية الحراك العربي جانفي 2011، وتجربة أزمة الانتقال الجزائري الأولى 1988، كلها قبلتها السلطة السياسية الجزائرية بالاستعانة بالظرف القهري لوضع حد الاحتجاجات بالقيام بالإصلاحات وبروز تصميم فاعلي الحراك على استمرارية الحركة والخوف من توقيفها الذي يتجاوز خوف من التهديد والوباء الحالي جائحة كورونا، وتوقف الحراك، ... جعل دينامكية السلطة السياسية ترسم أفاق ومستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر، بحصولها على تغيير النظام السابق والإسراع بالقيام بانتخابات مبكرة وتجديد بنى السلطة السياسة بشكل جزئي، وبروز خلفية تاريخية للحراك الشعبي المستمد من الثورة التحريرية ومشاركة مختلف أطياف الشعب وخروجه إلى الشارع يوم 22 فيفري2019، الذي تعتبره السلطة الحالية يوم وطني. والاتفاق الضمني بين الحراك الشعبي والسلطة السياسية يقر بالسماح للموطن الجزائري المطالبة بحقوقه، والفعل الاحتجاجي هو الانتقال من العفوي إلى الارتقاء حراك مدروس بطرق رسمية سلمية بالتالي

[1]المقابلة رقم 21، بتاريخ 2021/9/15، على الساعة 14:10

يجب الابتعاد عن تمرد المواطن الجزائري الذي تعود على الاحتجاج بالعنف والتكسير واستبداله بأدوات سلمية قانونية بالشراكة مع المجتمع المدني بمختلف أطيافه.منذ 2019 استنزاف السلطة لأدوات استبدادية ناعمة لفرض سقف معين من القهر الاجتماعي والحد من الحراك ولقد أصبحت الوعود لا تكفي، والاستعمال السيئ للخطاب الديني أصبح عاجز عن متابعة الحراك أو التأثير فيه، وأيضا المؤسسات الأمنية أصبحت قريبة من الحراك. فالسقف الوعي الشعبي تطور بواسطة التعليم ومواقع التواصل الاجتماعي لسرعة انتشار المعلومات والتأثر بالمحيط الخارجي مثلا: فالفضاءات الموازية للحراك الجزائري (الملاعب الشعارات الرياضية، النوادي،المشاركة في البرامج الانتخابية بعث وعي سياسي وتنشئة اجتماعية ظهرت يوم 22فيفري بإنتاج أدوات جديد سلمية الحراك، توزيع جغرافي كثافة العدد ومعرفة النظام الجزائري، ليس حراك جيل بل هو حراك أمة. فالشعب الجزائري رد بنخب جديدة شابة قادرة على إدارة الدولة والتصدي للمحيط الإقليمي.

مما استدع الاسراع بانتخابات لانتخاب نخب تمثل الشعب في قبة البرلمان واصال كل انشغالاته، فحصيلة نشاط المجلس الشعبي الوطني المنحل خلال الفترة التشريعية (2021/2017) مارس 2021.قبل إنتهاء الفترة التشريعية السابعة للمجلس الشعبي الوطني، تم استدعاء هيئة الناخبين بمرسوم رئاسي رقم 51/17 مؤرخ 4 فبراير 2017 يتضمن إستدعاء الهيئة الإنتخابية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. وحدد تاريخ الإنتخابات يوم الخميس 4مايو 2017، (إجراء الإنتخابات التشريعية 4 مايو 2017)، وفقا الإعلان المجلس الدستوري رقم 01/إ.م.د)/ 17 مؤرخ في 21 شعبان عام 1438الوافق 18مايو 2017، المتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جرى بتاريخ 4 مايو 2017. والملاحق المرفقة به. والقرارات المتعلقة بالفصل في الطعون المرفوعة إليه، فقد فاز بمقاعد في المجلس الشعبي الوطني 36تشكيلة سياسية.

وطبقا لأحكام المادة 130 من الدستور، تبتدئ الفترة التشريعية للمجلس الشعبي الوطني في اليوم 15 الوالي لإعلان المجلس الدستوري نتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وعلى ذلك إبتدأت الفترة التشريعية الثامنة يوم الثلاثاء 23 مايو 2017.

وقد شرع المجلس في مباشرة مهامه بإنتخاب أجهزته وهيئاته في دورة البرلمان العادية لسنة 2017/2016 التي تعد حلقة وصل بين الفترتين السابعة والثامنة وللإشارة فإن مسار الفترة التشريعية الثامنة 2021/2017 لم يكتمل وتوقف بسب إعلان رئيس الجهورية بتاريخ 18فبراير 2021 عن حل المجلس الشعبي الوطني، وصدور المرسوم الرئاسي رقم 21 .77 المؤرخ في 9 رجب عام 1442 الموافق فبراير سنة 2021 المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني إبتداء من يوم 17رجب عام 1442 الموافق أول مارس 2021.

وبعد حل البرلمان قام النظام السياسي بتنظيم انتخابات تشريعية في 12جوان2021، فالكثير من الجزائريين لا يعرف أن النظام السياسي قد بادر بإنجاز إستطلاع رأي قبل تنظيم لانتخابات التشريعية لسنة 2021، بعد المصادقة على دستور 2020 انتخابات إكتسب النظام خبرة طويلية في تنظيمها والتعامل السياسي مع نتائجها ووضع سلطة مستقلة تشرف عليها لإعطاء سبغة من الشفافية والمصداقية لها، وذلك يبرز نخبة جديدة لبناء مشروع الجزائر الجديدة بوجوه جديدة شابة تعمل على تفعيل دور المجتمع المدني وبعث روح في الجماهير للوصول إلى مخرج من الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في الفترة السابقة فنتائج التي تظهر لنا انه هناك ثلاث فئات هي المنتخبين والعازفين عن الانتخابات والمقاطعين لها، وهذا أمر طبيعي وسلوك انساني يخص الافراد وطبيعة تفكريهم لاختلاف مستوياتهم العلمية وانتمائهم في المجتمع الجزائري.

فمن خلال عملية تحليل مجموع خطابات المبحوثين كان التفاعل قائما بين المعطيات النظرية ومحتوى هذه الخطابات.تعود ظاهرة الحراك الشعبي في الجزائر إلى مجموعة من

العوامل الداخلية والخارجية التي وجدت بيئة مناسبة لنمو العنف الغير رسمي والرسمي، وكذا غياب قنوات المشاركة السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمستوى المعيشي وتأثره بمحيطه الإقليمي والعالمي، إن عجز النظام وسلطته في تحقيق توازن بين المطالب الاجتماعية والانجازات المقدمة، أدى إلى تراجع كبير في درجة الولاءات، حيث فقد النظام المبرر الأخلاقي لوجوده، وأخذ إنحسار الولاء يتخذ نفي السلطات وشرعية النظام، وهكذا إنهيار العقد الإجتماعي بين النظام والمجتمع في عدة مناسبات، وبذلك وضع النظام أمام مجموعة من التحديات جعلته عاجز عن استيعاب المتناقضات، والحفاظ على رموزه لتراجع الشرعية التي جعلته في قطيعة مع المجتمع. فالسلطة خاصة والدولة عامة في الجزائر محكوم بازدياد أو ضعف تسلطية النظام والسلطة، والتحول في التوازنات بين قوى المجتمع والنخبة الحاكمة من جهة، وبين مختلف القوى الحزبية والسياسية والتكوينات الاجتماعية من جهة أخرى تمثلت الصراعات داخل بنية النظام السياسي و"قوى اجتماعية/سياسية متناقضة".والنظام السياسي في الجزائر كان حدتها وأحداثها تزداد من عهد إلى آخر، ومن تنظيم سياسي_إلى آخر _التي تجلت علمليات إنتقال السلطة في النظام الجزائري منذ الاستقلال بطابعهاالذي ارتبط أساسا بقوة المؤسسة العسكرية، بعيدا عن الآليات القانونية والدستورية التي غابت في العديد من المرات عن الازمات السياسية والاجتماعية والسياسية.

ينبغي إدراك حجم التعقيدات لواقعنا السياسي والاجتماعي وحجم مورثات الفساد الذي تركت هذه الأنظمة ليس فقط في أجهزة الدولة ودوائرها بل حتى ضمائر الناس وأخلاقهم، وان التغيير هو عملية تدريجية وتربوية مع المدى القريب أو البعيد تثمر نتائجها، وليست عملية فجائية وبالنسبة لما يحدث في تاريخ هذه الشعوب وما نراه من إجماع شعبي واسع، ووحدة وطنية لم يسبق لها مثيل،كل هذا يدعو إلى دراسة أعمق واشمل لثورات الحراك العربي وتأثر السلطة الجزائرية بها والخروج برؤية فكرية ونظرية عامة لهذه الثورات، لذا يجب أن تكون دراسة لرؤية إستراتيجية مستقبلية للتعامل مع المتغيرات أو حل للمشكلات التي تفاقمة،

والتعامل مع الملفات الشائكة بطريقة صحيحة لان الإصلاحات التي تأتي بها الحكومة هي سياسة الترقيع أو اليوم بيومه مع عدم المساس بالأطر الاقتصادية التي تردت وتراجعت المداخيل الوطنية وتهاوت معها الاحتياطات النقدية، بل لجأت الدولة إلى رفع الأسعار والاقتراض الخارجي وهذا ما يجعلها تتدهور أكثر وتكون هشة وسهلة السقوط .

رابعا: تحليل المعطيات والتحقق من الفرضيات

لقد إنطلقنا في هذه الدراسة من فرضيات جوهرية من خلال محاور أسئلة المقابلة لمعرفة موقف المبحوثين الممثلين في العينة المنتقاة بطريقة عشوائية من نواب المجلس الشعبي الوطني،ومعرفة تمثلاتهم حول الأوضاع التي تحدث في الوطن العربي المكناة بالربيع العربي،وكذا مع معرفة مدى نضج الشعوب والوعي الديمقراطي لدى فئة المبحوثين انطلاقا من أن التعددية السياسية في الجزائر كانت بدايتها مع التحول الديمقراطي الذي جاء في الحراك الشعبي 2019، فإننا نحاول معرفة هل هذا التغيير الذي حدث في الجزائر سابقة لما يحدث الآن في الوطن العربي أو ليس له علاقة مع أحداث الربيع العربي ولديه خصوصيته.

الحراك السياسي له أثر في تجديد بنية السلطة في الجزائر.

خلصت إلى أن الحراك العربي له وقع التأثير من خلال موقف المبحوثين من خلال تصاعد الأحداث التي أصبحت حدثت في مرحلة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والتحولات التي عرفتها الساحة السياسية عموما، حيث يرى المبحوثين أن الحراك التي عرفته الجزائر وردت فعل الشعب الجزائري في حراكه ضد تغيير النظام بالمطالبة بتجديد السلطة ورحيل النظام السابق (العصابة)، سببه الرئيسي هو عدم الثقة في السلطة ومؤسساتها لاسيما في اتخاذ القرار، وبذلك هناك تسلط وهيمنة من طرف الفاعلين السياسيين مما أدي الى حالة غضب واحتجاجات من قبل الموطنين. وعليه الفرضية تحققت بنسبة لاراء المبحوثين التي ترى ان الحراك السياسي له اثر في تجديد بنية السلطة في الجزائر.

خيار السلطة لإسراع في سن قوانين و الإصلاحات السياسية ظرفي راجع إلى رهانات السياسية التي أفرزها الحراك الشعبي .

الإسراع في سن قوانين وإجراءات من قبل جهات مسؤوليةفي السلطة لمحاربة الفساد.برحيل النظام السابق وجب على السلطة أن تحدث قطيعة مع القوانين السابقة وتحاول أن تتخطى مرحلة الانتقال إلى جزائر جديدة بمعايير الانتقال الديمقراطي ومحاربة الفساد والتجاوزات بسن قوانين ردعية تقف أمام كل شخص مهما كان ثقله وهذا ما جاءت به الإصلاحيات في السلطة التشريعية بتقديم حزمة من القوانين والمصادقة عليها مثل رفع الحصانة ومحاسبة المسؤولين بتقديمهم إلى القضاء للمسائلة. تحققت الفرضية بشكل نسبي لأن ميلاد السلطة مازال فتي وأمامه مستقبل لتحقيق ما يصبوا إليه.

تأثر النخبة الجزائرية في تحليل الأزمة ومحاولة إيجاد سبل لحلها تفاديا لانزلاق في أوساط الجماهير وتدخل جهات خارجية في الحراك.

إن تأثير النخب الجزائرية المتواجدة في المجلس الشعبي الوطني جعلهاتفهم بانه لا يوجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية الإنتقال، ولكن هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمه من الحراك عربيا ووطنيا، وتجارب الانتقال الناجحة على الصعيد العالمي، حيث تمثلت أهم شروط ومقومات النجاح في الحفاظ على الوحدة الوطنية وسلمية الحراك وترسيخها مما يحول دون حدوث إنقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الإنتقال، وحسن تصميم المسيرات، والتوافق بين الفاعلين السياسيين على خارطة طريق للخروج من الأزمةومحاولة إيجاد سبل لحلها وتفادي اللاإنزلاقات في المجتمع. ومحاولة النخب نشر الوعي عبر مختلف الشبكات والوسائل الإعلامية رغم انه هناك من أراد اختراق الحراك من قبل جهات معينة داخلية كانت او خارجية حسب تعبيرالمبحوثين. وهذا ما أدى إلى صعوبة ايجاد خارطة توافق بين الشعب والمواطنين لانه فقد الثقة في السلطة، يمكن القول بصدق الفرضية الثالثة، حيث يمكن القول

انه هناك شبه اجماع بين المبحوثين على تواجد جهات خارجية تترصد بالجو السياسي العام ومحاولة التاثير على الامن والسلم الوطني الذى يستدعى التلاحم بين الشعب والسلطة للخروج من الازمات والحفاظ على استقرار الوطن الغالي الجزائر.

خامسا: نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المرتبطة بتأثير الحراك العربي على تجديد بنية السلطة في الجزائر ففي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فتحت الباب لإمكانية نشوء ثقافة سياسية جديدة كسرت بعض البراديغمات الثابتة في إطار علاقة المواطن بالسلطة، والتي كانت مبنية على ثقافة الخوف والخضوع والخنوع. وعليه لا يمكن أن تنجح الدولة في كسب رهان إحداث قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، دون التأسيس لثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية وهي إستنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة الحق والقانون، ومأسسة السلطة وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع.لقد هزت العاصمة الجزائرية في 2019، حراك شعبي امتد الى ولايات الوطن. إنه يفتح دون شك عديد البدايات من الأسئلة المعرفية والواقعية التي تحتاج إلى نقاش عميق، فإنه ديمقراطية تريد ممارستها في الألفية الثالثة تحت مظلة العولمة ونظام السوق الواحد، إذ أن أكثر القرارات تأثيرا لن تصنعها البرلمان بغرفتيه(المجلس الشعبي الوطني ،ومجلس الأمة). ولفهم بنية السلطة في الجزائر ليس بالأمر السهل فمن خلال البحث في مدى تحول هذه الجماعية من الأفراد إلى مؤسسات سياسية (سلطة مأسسة) بدل السلطة المجسدة، كما هو واقع الحال في معظم الدول العربية ومن بينها الجزائر، فتواجه

الدولة في علاقتها بالمجتمع مختلف التحديات، ما يتطلب أن تكون منتظمة في شكلها المأسس لضمان الانسجام والتوافق بين الطرفين (الدولة والمجتمع)، مشكلة السلطة في الجزائر أن بنيتها غير واضحة أهي مدنية أم عسكرية، أهي شرعية سياسيا أم ترتكز على محددات أخرى على لشرعيتها. وعليه من خلال عروض وتحاليل بيانات الدراسة يمكننا الإنتهاء إلى بعض النتائج حول تمثلات النواب المجلس الشعبي للحراك العربي وتجديد بنية السلطة الجزائر:

فقد بينت الدراسة بأن على إختلاف توجهات وآراء النواب، إلا أن هناك قواسم مشتركة في روح الإنتماء إلى هذه الأمة العربية والإهتمام بما يحدث فيها من أزمات على إختلافها،فإن هذه الدلالات الإجتماعية التي تمثل طبيعة النخبوي الجزائري الذي تمثل من خلال مواقفه المختلفة حول مسألة الإنتقال الديمقراطي العربي.

توصيات واقترحات:

*إن قضية تجديد بنى السلطة في ظل الانتقال الديمقراطي العربي سوف يظل ضمن أولويات الأجندات البحثية في الحقل علم الإجتماع السياسي لسنوات قادمة، وذلك لأن هناك آفاقا جديدة للبحث في هذا المجال من ناحية. كما أن الكثير من القضايا الفرعية المرتبطة به لم يتم حسمها بعد، ولا تزال محل جدل ونقاش على نطاق واسع من ناحية أخرى.

*عملية الاصلاح السياسي والتجديد من نظام تسلطي والانتقال إلى حكم ديمقراطي وترسيخه على نحو الذي يضمن إستمرارية وإستقراره هي في الأغلب عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا، ولذلك فإن مجرد الإنتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لابد من توفيرها وإنضاجها.

* لا توجد طريقة واحدة للإنتقال إلى الديمقراطية، حيث أن خيرات وتجارب الإنتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي جرت من خلال طرق عديدة، كان لكل منها ظروف وسمات خاصة. وغالبا ما يؤثر أسلوب الإنتقال على نوعية النظام الديمقراطي الوليد وحدود قدرته على الإستمرار.

* الإنتخابات الحرة والنزيهة تمثل أحد الآليات الرئيسة للنظام، إلا أنها لا يكفي بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقة، فالأخيرة تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة منها: التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق الحوارات فيها بينها إستنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقادرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها.

*إذا كانت القيم والمبادئ العليا للديمقراطية واحدة ومطلقة حيث تشمل الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتسامح السياسي والفكري واحترام الكرامة الإنسانية، فإن صيغ وأشكال النظم الديمقراطية متعددة، واختلف من دولة إلى أخرى سواء من الناحية المؤسسية والإجرائية، وفي هذا الإطار فإنه يمكن لكل دولة في مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية أن تطور صيغا مؤسسة إجرائية لنظام ديمقراطي يجسد القيم العليا للديمقراطية من ناحية، ويتوافق مع ظروفها وخصوصياتها الإجتماعية والحضارية والثقافية من ناحية أخرى.

*علينا فهم أننا أمام تراكمات تاريخية لفهم البعد الحضاري لتاريخ الجزائر ويحضر مثال ضربه مالك بني النبي في كتابه "المسلم في عالم الإقتصاد "وتحدثه عن العالم الألماني "شاخت "والذي وضع مخططا إقتصاديا لألمانيا بينما نحن وضعنا مخططا لفهم العامل الحضاري بدل فهم البعد الحضاري.إن مسألة البناء الحضاري للمجتمع وفق معايير الدولة

الحديثة والمعاصرة في الجزائر باتت تعد من بين المعضلات الأساسية و الإشكاليات الهامة التي ما بدأت تطرح لدى العديد من الدارسين والمتابعين للشأن العام الكثير من الإستفهامات والتساؤلات تمحورت معالمها الرئيسية في البحث عن كيفية تحديد الأطر المعرفية والاجتماعية لفكرة الهوية بمختلف تصنيفاتها وتلويناتها،حقيقة الأمر تؤكد جهلنا الواقعي لماهية الذات الجزائرية والأرض الجزائرية والتراث والتاريخ العريق للجزائر وإمتزاجه بعدة قوميات سببها الاستعمار بمختلف ألوانه والأصول البربرية للمجتمع الجزائري وهذا كله تداعي للنظر إلى مسالة الهوية وأهميتها، مما خلق أزمة في عدة مناسبات.

إن أهم إشكال يواجه التجديد في الجزائر هو غياب الثقافة الديمقراطية لدى السلطة ولدى الطبقة السياسية، ولدى الشعب عموما، أو كما عبر عنها مالك بن نبي بغياب الشعور الديمقراطي، فلا يمكن ان تكون ممارسة ديمقراطية حقيقة إن لم تسبق بشعور ديمقراطي يتحرك في كيان الفرد ويمازج أفكاره، ولا يمكن أن نحيا الديمقراطية كواقع سياسي، وشروطها غير متوفرة في بناء الشخصية، وفي العادات والتقاليد، فالثقافة الشعبية المتجدرة، والمؤثرة حتى في النخب التي تتزعم العمل السياسي لا تتناغم مع القيم الديمقراطية، كما أن تفشي روح الزعامة والقداسات الشخصية الدينية والثقافية والتاريخية، وهو ما غيب الديمقراطية داخل الأحزاب حيث نجد أن بعض الأحزاب ورغم مرور عدة عقود على تأسيسها إلا أن قيادتها لم تتغير، ولم يحدث تداول على القيادة داخل الحزب. كما أن تجدر فكرة المستبد العادل، والزعيم الملهم، تجعل الطبقات الشعبية غير متحمسة للممارسة الديمقراطية، والإنتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية الاخيرة لها معيار ثقيل في اجتياز مرحلة الانتقال والتجديد.

إلى حد الأن فان الظروف الخارجية لم تعمل في إتجاه فتح المجال السياسي في الجزائر، وبعد التطورات التي عرفتها الساحة العربية نحو الترسيخ الديمقراطي إلا اننا لم

نلحظ هناك دفع بالامور نحو فتح المجال السياسي، وهو ما يعبر عن دعم غير مباشر للديمقراطية المقيدة المنتهجة من طرف السلطة.

استنتاج عام:

ومن كل ما سبق يمكننا أن نستنتج عدم توفر مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية ممثلة في كل الأطراف ومستعدة نفسيا وفكريا في تجسيد الآليات التي يستند عليها النظام الديمقراطي، وعليه انتهينا إلى أن غياب رابط بين الطبقة السياسية والسلطة ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر، فإمكانية قيام نظام سياسي حقيقي مرتبط بوجود مجتمع مشبع بالوعي والشعور الديمقراطي، وتوفر آليات الانتقال الديمقراطي وتجديد بنى السلطة في الجزائر. فغياب المجتمع المدني او تغيبه وتدجينه وإحتوائه، وإختصاره في جمعيات مساندة أثناء الإنتخابات، لتتحول هذه الجمعيات، إلى سجل تجاري، وخدمة ذات منفعة عامة، وهو ما عزز ظاهرة _ الزبونية السياسية_ حيث تضع الجمعيات والمنظمات _ وحتي الأحزاب_ نفسها في المزاد العلني لتنظر إتجاه الربح اولا ومن يدفع أكثر ثانيا، هذا الوضع هو انعكاس المغلق للجو السياسي، ونتيجة، مؤشرا في نفس الوقت. فنجد أن طبيعة الإقتصاد الجزائري الريعية، وإحتكار الثروة الوطنية من طرف النخبة الحاكمة، وغياب آليات المحاسبة، حول المال العام إلى أداة لرشوة وشراء المجتمع المدني، والأسرة الإعلامية، والطبقة السياسية عموما. تميز الوضع الإعلامي بالإستقطاب الشديد، بين مؤيد للسلطة، وبين المعارضة إلى درجة الثورة، وهو ما لمسناه في الحراك الشعبي 2019، مما أفقد الحقل الإعلامي إتزانه وأبعده عن المهنية، والموضوعية المطلوبة حيث بعض الصحف إلى أبواق الأحزاب وجماعات المصالح، ودخول مواقع التواصل الإجتماعي في بث حيثيات الحراك ونقل المباشر للأحداث. فأصبحت جزء من مخطط تأزم الوضع وتعفينه، وهو الأمر الذي لا يساعد على تجديد بنى السلطة والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الخاتمة

الخاتمة:

إنطلاقا من هذه الدراسة الميدانية، التي حاولت تسليط الضوء على ثنائية االحراك السياسي وتجديد بنية السلطة في الجزائر، وهذا التأثير له دوره في الساحة السياسية وثقله كأكبر لإصلاحات السياسية في الجزائر، وقد ركزت الدراسة على الكشف عن مدى تأثيرهما كظاهرتين متكاملتين في نفس الوقت، على الحراك العربيعبر مختلف مراحله التاريخية، مع التركيز على الفترة الممتدة من وفاة بدايته في الوطن العربي، والى غاية إعلان الحراك الشعبي الجزائري 2019، اذ تعتبر هذه الفترة مرحلة حساس في تاريخ تجديد وإعادة هيكلة بنية السلطة الجزائر، نظرا للأحداث السياسية التي عرفتها البلاد، وبداية تعافيها من اثار "الأزمة الأمنية في التسعينات"، وفي نفس الوقت صعود وتنامي قوة وتأثير الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة داخل المشهد السياسي وهيمنته على الساحة السياسية، وانعكاس ذلك على العملية السياسية ككل.

حيث حاولت الدراسة تشريح هاتين الظاهرتين و مدى تأثيرهما على التركيبة الداخلية للحراك خاصة بعد حالة الانتقال الديمقراطي، والصراعات الداخلية التي أسست كآلية للبحث عن منافذ للعمل السياسي الديمقراطي، وقد ترسخت هذه الظاهرة بعد من خلال إنشاء أحزاب جديدة مقربة من السلطة الحاكمة، والتي استطاعت استمالة الكثير من قادة تلك الأحزاب عن طريق مناصب سياسية، وإغراءات مادية لاحتوائهم لصالحها، موازاة مع سياسة التحالفات سياسية التي باشرتها بعض الأحزاب مع السلطة، لكنها خرجت عن الأطر المتفق عليها نتيجة موقفها المؤيدة لسياسات السلطة وخياراتها، وقد أسهمتفي غياب مبدأ المعارضة وغياب رؤية استراتيجية وسياسة في ظل انخراط بعض الفئات في دواليب السلطة، وهو ما ساهم في ضعف الأداء الحزبي وتفشي ظاهرة الإحتجاجات والغليان المجتمع، هذا ما ظهر جليا بعد 1999 الى غاية 2019، وهو ما يفسر بصفة عامة هشاشة المنظومة السياسية في

الجزائر في ظل سيطرة النظام السابق، قبل كل استحقاق انتخابي من خلال ممارسته وحنكته وخبرته السياسية وهو ما جعل اللعبة السياسية مغلقة أمام كل تحول ديمقراطي جاد وفعال.

كما أن التحولات السياسية بعد 2011 في المنطقة العربية ممثلة فيثورات الربيع العربي والتي أوصلت التيار الإسلامي إلى سدة الحكم في كل من مصر وتونس وحتى المغرب التي لم تعرف أحداث الربيع العربي، جعل السلطة تعيد النظر في حساباتها، وتعمل على إعادة ترتيب بيتها الداخلي من خلال سياسة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي فرضتها تداعيات الربيع العربي على المجتمع الجزائري، والرهانات السياسية داخليا من خلال الاصلاحات السياسية المستعجلة، التي جاء بها النظام السياسي والتي فتحت المجال أمام تأسيس عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة،

كما أن مرحلة ما بعد تشريعيات 2021 أدت إلى تغير ملامح الساحة السياسية، بمزيد من تعزيز قوة وهيمنة النظام وبروح أحزاب جديدة تبنت استراتيجية الموالاة للنظام، وفي نفس الوقت دخول مرحلة جديدة من الإصلاحات، حيث أصبحت السلطة وعلى ضوء الأحداث التي عرفتها الجزائر والمنطقة تسعى إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الشعب، وهذا بعد ثبات بعض النخب السياسية على المقاطعة للسلطة السياسة من خلال رفض تزكية الرئيس بوتفليقة في رئاسات 2019 ورفض تقديم مرشح، وهذا ما دفع بالكثير من النخب والمجتمع المدني الى اعادة التقرب من الحراك والبحث عن سبل لتوحيد الصفوف، وهذا ما ترسخ قبل تشريعيات 2021، واعلان الوحدة والدخل باسم السلطة المستقلة للانتخابات بعيدا عن السلطة المحلية التي كانت تتحكم في الانتخابات.

وبذلك فإن مسار الاصلاح ظل يتراوح بين المشاريع الظرفية والمستعجلة للامتصاص غضب الجماهير، مما يشير إلى أن السلطة الجديدة شديدة الحساسية للأزمات سواء الداخلية والخارجية، ورغم أنها تمثل مرحلة انتقالية تعبر عن روح المؤسسة وروح الحداثة

الخاتمة

إن الغضب الشعبي والجماهيري الذي كان موجه ضد الطبقة السياسية عامة لم تستثنى منه السلطة الحاكمة في الجزائر خاصة الرئيس والحكومة السابقة وذلك بسبب النظام الفاسد، وهذا ما اثر عليها بعد الربيع العربي ولم يمكنها من الاستفادة من مخرجاته، تشير إلى وجود قطيعة عميقة بين السلطة وبين القواعد الشعبية، إضافة إلى انتهاج سياسة الانتقاد العلني للسلطة، خاصة بعد مرض الرئيس وهذا ما ساهم في انتعاش الاحتجاج من جديد لكن دون قدرتها على تحقيق نتائج كبيرة، وذلك بسبب عزوف العديد من القيادات واعتزالها العمل السياسي، ومقاطعة القواعد النضالية للعمل السياسي ككل، وهذا يدفعنا الى التصريح بان الحراك في الجزائر ونتيجة محطة ما بعد الانفتاح وتورط التيارات عدة في الساحة السياسية، تبني مواقع لا تعبر عن قناعتها، ولكنها خسرت شعبيتها ومصداقيتها بسبب تماديها في الشراكة مع السلطة الحاكمة، مما حولها إلى كيانات حزبية فاقدة للشرعية الشعبية وتنتظر ما تقدمه لها السلطة في شكل كوطة انتخابية، مقابل الولاء وتمرير مشاريع السلطة الحاكمة، هذه العملية التي شجعت على المزاجية في تسيير السلطة على مستوى القيادات، التي أصبحت تشتغل خارج مؤسساتها الشرعية، مما اثر بشكل كبير على الانضباط الحزبي الذي تزيد من مشاكله الداخلية وتعجله غير قادر على تجاوز حلة الأزمة، التي فرضتها تطورات الأحداث منذ الانفتاح السياسي.

يعد موضوع الحراك السياسي العربي وأثره على تجديد بنى السلطة من المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة العلمية لاعتبارات كثيرة لعل أبرزها ما أصبح يشغله من اهتمام لدى الباحثيين. نظرا لما خبره المجتمع الدولي من أحداث جسيمة في صورة الحراك العربي وما تبعه من الأحداث التي كانت محفزا للرأى العربي والعالمي والمحلي، بهدف إظهار نماذج التغيير والتجديد في الواقع الإجتماعي المعاش الذي أصبحت الأنظمة تفرضه على المواطن، وجهتها الجزائر حاولت فئات كثيرة تغيير الأوضاع التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، لتجديد مشروع البناء الوطني للدولة، في إخصاب فكر الفرد الجزائري بقيم العمل المبدع

المذر للثروات، والدفع به للسعي للتحرك داخل أطر الشرعيات الريعية العقيمة، الضامنة لغيض الإستهلاك والإستكانة للدعة وحفظ العيش، مع إحلال الشفاعة كوسيلة لبلوغ الأفضال، بدل التشجيع على السعي للتمكن من نواميس الإبداع والتغيير المفضية للحياة الأزهر، مقارنة بالمسارات الإنتقالية في التجارب التي تزامن نشوئها مع التجربة الجزائرية . ودون الإفراط في التعاطي مع أوهام العلاقات السببية ذات العمق الزمني، من خلال إيعاز مسؤولية الأزمة كطرف دون سواه أو ردها لحقبة تاريخية، بعينها دون أخرى، فإن أزمة الإنتقال في الجزائر، بإعتبارها وضعية جماعية مميزة بالكثير من التناقضات و مليئة بالتوترات، لا يمكن فهمها إلا على شكل سيرورة إنسانية متكاملة، تتطور وفق الثقافة السياسية السائدة لجميع الفاعلين أي كحتميات طاغية رسخها الزمن، دون إغفال أثر خياراتهم اللفظية حال التفاعل مع مصادر هذا الإنتقال و مواجهة رهاناته .

ويمكن الجزم أن البحث عن تسوية عقدته ضمنية بين جميع الفاعلين، ولو على شكل ظرفي، لبعث الفرد، ككائن حقوقي لا كمصدر تعبئة و كمنبع إقتراح لكل مشروع إصلاحي لا كمجرد مصب، وحده كفيل بعودته سيرورة الإنتقال لمسلكها التجريبي السليم، عبر محطات الإنفتاح، البناء ثم الترسيخ .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القران الكريم

_سورة النمل الآية 19

المراجع باللغة العربية:

أحمد بشير صفار، النخبة السياسية في الجزائر، مركز البحوث والدراسات السياسية: القاهرة، 1985.

أحمد ناصوري، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني،2008، ص ص 354-355.

أسامة عبد الرحمان، **المأزق العربي الراهن ...(هل إلى خلاص من سبيل؟** مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 1999.

إسماعيل على سعد ،**نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية (د.م.ن).

اسماعيل قيرة ،الذات العربية الممزقة :التحديات الراهنة .شؤون عربية ،ع1995،38.

إسماعيل كرازدي، **المعارضة السياسية و حركات الاحتجاج اللامؤسساتية في العالم العربي**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، لعدد(7)، جويلية 2014، جامعة باتنة، الجزائر.

إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995)**.

إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995)**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم الإجتماعية،2002/2001.

إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995)**، نفس مرجع ،ص 75.

الان توران، **ما الديمقراطية** ؟.تر:عبود كاسرحة ،منشورات وزارة الثقافة :سوريا .2000.

أيمن إبراهيم الدسوقي ،**تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية، التفاعل المتبادل،** المستقبل العربي، ع259، سبتمبر 2000.

برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2003،

بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر، أليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012،

تمارا كاظم الأسيدي، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2018،.

ثـامر محمـد كامـل الخزرجـي، **السياســة العامــة و أداء النظــام السياســي**، مجلـة العلـوم السياسية، العدد 33، تموز 2006، جامعة بغداد، العراق.

ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع.** مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001.

جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، جمال عبد الجواد ،التحول الديمقراطي في مصر يشوبه عدم الاستقرار

جون ار برادلي .تر:شمياء عبد الحكيم ،**ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الاوسط.** ط1،2012.

حسن حنفي، **الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في ودائنا المعاصر**، أعمال ندوة" الديمقراطية وحقوق الأنسان في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، نوفمبر 1986،177

خليدة كعسيس، **الربيع العربي بين الثورة و الفوضى**، مجلة المستقبل العربي، العدد221.

خميس حزام والي، **إشكاليات الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع "إشارة لتجربة الجزائرية"**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2003،1.

محمد قنانش .**المواقف السياسية بين الاصلاح والوطنية (في فجر النهضة الحديثة)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع :الجزائر .العدد 8.بدون سنة .

محمد نصر مهنا،**في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة** ،المكتب الجامعي الحديث :الاسكندرية ،1999،

محمد نورالدين افايه، **التحرر من السلطوية والديمقراطية** ،مجلة المستقبل العربي:بيروت، مركز الدارسات الوحدة العربية ،العدد 391. 2011.

رشيد التلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008.

روبرت دال، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة: القاهرة، 2000،

ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، تر: أسعد وجيه ،**المعجم النقدي في علم الاجتماع** ، الهيئة العامة السورية للكتاب:سوريا،ج 1،2007.

ريمون بودون وفرانسوا بوريكو،**المعجم النقدي في علم الاجتماع**، تر: أسعد وجيه، الهيئة العامة السورية للكتاب:سوريا،ج 1،2007.

الساعاتي،**الشباب العربي والتغيير الاجتماعي**، الدار المصريةاللبنانية:القاهرة.2003.

عبد الإله بلقيز، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 2001.

عبد الباقي زيدان، **قواعد البحث الإجتماعي** ،الهيئة العامة للكتاب :القاهرة ،1974.

عبد السلام فيلالي ،الجزائر الدولة والمجتمع .دار الوسام العربي:الجزائر .2013،

عبد العالي رزاقي، **جمهورية العسكر في الوطن العربي**. الشروق للانتاج ونشر الاعلامي:الجزائر.2014.

عبد العزيز حريتي،الربيع العربي يلقي بظلاله على الرئاسيات في الجزائر.مدير مركز أمل الامة للبحوث و الدراسات،2014.

عبد الله العروي، **مفهوم الدولة، دار التنوير**: بيروت،ط3، 1984.

عصام سليمان ،**مدخل الى علم السياسة** ،دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع :بيروت ،ط1989،2.

عصام سليمان ،**مدخل إلى علم السياسة** ،منشورات الحلبي الحقوقية :بيروت ،ط2015،6.

عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الإنتقالية، أحداث ومواقف**، دار الهدى: الجزائر، 2001،

عنصر العياشي، **سيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين الطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ط1، 1999،

العيد عاشوري، المؤسسة التشريعية في الجزائر (النشأة، التنظيم، الصلاحيات)، المجلس الشعبي الوطني: الجزائر،2007.

سعيد بن سعيد العلوى ،**الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب** .منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية :الرباط.2000.

سعيد بن سعيد العلوي(واخرون) ،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية .ط1.مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت .1996

مصطفى العزوي، **في مفهوم السلطة** ،الحوار المتمدن،العدد 12،2524يناير 2009.

محمد السويدي،**علم الاجتماعي السياسي :ميدانه وقضاياه**،ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ،2000.

اطروحات ومجلات علمية:

ساري حنيفي، **ثورتي الياسمين والميدان :قراءة سوسيولوجية اضافات** (مجلة علم الاجتماع)العدد 13،السنة 2011،مركزالدراسات الوحدة العربية :لبنان.

سرحان بن دبيل العتبي، **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 28،ع4، جامعة الكويت، شتاء 2000.**

سعد ابراهيم ،**الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (نحو خطة الطريق)المستقبل العربي**.العدد 398،السنة 2012،مركز الدراسات الوحدة العربية :لبنان .2011.

سعد ابراهيم، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (نحو خطة الطريق)المستقبل العربي**.العدد 398،السنة 2012،مركز الدراسات الوحدة العربية :لبنان .2011.

سلام أحمد سواعير، **توجهات سياسية الخارجية الأردنية تجاه الازمات الربيع العربي،** رسالة ماجستير للعلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاداب قسم العلوم السياسية،2017.

سمير رضوان، **ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية** ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة :مؤسسة الاهرام ،العدد188. 2012،ص75

عامر صالح، "**الربيع العربيّ وخيار الديمقراطيّة: الأسباب – المخاطر – الآفاق،**" مجلة الحوار المتمدّن (العراقيّة)، 2011/09/27

عبد المجيد بوزيدي ، **نفط حاسي مسعود أو الخروج من المديونية،** عالم السياسة، 20 نوفمبر 1991، العدد الأول : الجزائر.

عبد النور ناجي ، "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**"دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد03، جامعة بسكرة، 2008.

عثمان الزياني ،تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي ،مركز الجزيرة للدراسات ،2015.

عدي الهواري–أستاذ في مؤسسة الدراسات السياسية في ليون، باحث في (CERIEP) و(GREMMO)، بفرنسا.

عصام عبد الوهاب محمد أيوب، **متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004–2005.

على الكنز(واخرون)،المجتمع الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة "المغرب العربي"،مركز البحوث العربية :القاهرة مكتبة مدبولي،1998.

على خليفة الكوري وآخرون،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت، 2022، ص132

علي بطاهر، **سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 1.

على موسى رابح،

فرانسيس فوكوياما ،نهاية التاريخ .تر جنكر ،جدل :كتاب العلوم الاجتماعية .ع1 ،.1992.

كريم مروة وأخرون، **أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة**، مؤسسة الإشهار العربي: بيروت، 2007.

لويزة آيت عادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي**، مركز الجزيرة للدراسات: قطر،2019.

ليندة مطاد بن محرز، **المعارضة السياسية في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.

مالك بن نبي ، **تأملات**، دار الفكر : دمشق، ط3، 1984،

مجلة الفكر البرلماني .مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية ،مقالة بعنوان :فلسفة الإصلاحات السياسية الجارية .مجلس الأمة .الجزائر .افريل 2012

المجلد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، ط1، 2000.

مجموعة من الباحثين الربيع العربي، **ثورات االخلاص من الإستبداد ،دراسة حالات** ، دار الشرق للكتاب، بيروت، 2015،.

محسن عوض،**الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي** ،مجلة المستقبل العربي :بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية .العدد388. 2011.

محمد خديوي، **الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الدينية و المد الديمقراطي**، مجلة دفاتر سياسية و القانون العدد السابع، جوان 2012.

مواقع الكترونية:

فاسيليس ياناكوبولس ،الربيع العربي ...الشرق الاوسط وشمال افريقيا .نقلا عنwww.aljazeera.ne

محمد زيان عمر ،**البحث العلمي مناهجه وتقنياته** ، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، ب/س.

محمد سبيلا "النخبة الساسية والنخبة الثقافية في مغرب ما بعد الاستقلال " مقال نشر بصحيفة الجزائر نيوز العدد 2545.27 ماي 2012 http :WWW.MOHAMD SABILA .COM

محمد عبد السلام ،**أوقات مضطربة ،الحاجة الى فهم حدود السلطة في المنطقة العربية** .مجلة السياسة الدولية :القاهرة مؤسسة الأهرام ،العدد ،2012.

اميرة منصور، **المقابلة: رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية**.مجلة الأثر، ع27،ديسمبر 2016.http: www.youm7.Neus لوحظ في 2018/12/2

محمد قرون كركيش:الحركات الاجتماعية من منظور سوسيولجي، جانفي

http.www.marxy.com .2012

ذوقان عبيدات واخرون، **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار مجدلاوي: عمان.

الربيع العربي وازمة القومية العربية محمد قياتيhttp://unitedna.net

محمد قرون كركيش:**الحركات الاجتماعية من منظور سوسيولجي**،جانفي

http.www.marxy.com .2012

محممد قرون كركيش:**الحركات الاجتماعية من منظور سوسيولجي**،جانفي

http.www.marxy.com .2012 لوحظ في 2019/3/25.

مذكرات الجنرال خالد نزار ،دار الشهاب ،الجزائر .1999.

مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي ،قصير هنية، جامعة الجزائر 2، تحت اشراف الدكتور على موسى رابح، 20015/2014.

مغيش كنزة، **جدلية التحالف و الانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية (1997-2017)**، دار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2014.

موريس دفرجيه، في الدكتاتورية، تر هشام متولي، منشورات عويدات: بيروت،ط1،

ميشال مياي، **دولة القانون (مقدمة في نقد القانون الدستوري) الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية 1979.

ناصر جابي ، **لماذا تاخر الربيع الجزائري** ،منشورات الشهاب .الجزائر .2012

نصر الفقاص، **الدائرة المغلقة(حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية)**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار:الجزائر، ط1، 2004.

نور الدين بكيس، نوال زرقي، **كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر**، دارسارة للنشر: الجزائر،2018.

نور الدين فلاك، **طبيعة التحالف الرئاسي و تفعيل عملية التحول الديمقراطي 1999-2010**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010 – 2011.

هل دخل التحول الديمقراطي في العالم العربي النفق [1] المظلم؟http/arabic/carnegieendowment/org

هوريو أندري، **القانون الدستوري والمؤسسات**، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، ط2، 1997.

وسيني الاعرج ،**مفارقات الربيع العربي** .مقال في جريدة الشروق اليومية العدد 16للسنة 2011

وليد سالم محمد،**مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة (دراسة حالة العراق)**،الاكاديمين للنشر والتوزيع :عمان ،2003.

يـونس بورنـان، **الإخـوان شـاركوا الفسـاد فـي عهـد بوتفليقـة**، مقـال متـوفر علـى الموقـع الالكتروني www.al-aim.com بتاريخ 2020/09/11، لوحظ في 11 ماي 2019.

الكتب اللغة الأجنبية:

Mhammed boukhobza /octobre88 –evolution ou r rupture ?alger .editions bouchène.1991/p73

Abdelkader yefsah ; la question de pouvoir en algérie. Alger . ENAP ; 1990; P 314

[1]http .arabic/2004/3/1.grandnidadaleeast document./com

http://studies.aljazeera.net.htm(20-09-2014-11:53)

http://studies.aljazeera.net/issues/2011/12/201112121121422411 4.htm(20-09-2013-11:53

JEAN François Daguuzan ; le dernier rempart (editions publisud, paris, 1998,p 21.

Lahourai ;Addi(2008) ;souveraineté nationnle et souverainéte populaire ; in EL WATAN ;quotidieu Algérie du 07 /12/2008.

Lahourai ;Addi(2008) ;souveraineté nationnle et souverainéte populaire ; in EL WATAN ;quotidieu Algérie du 07 /12/2008.-

Daniel Brumberg, “Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy”, Journal of Democracy, vol. 13, n°. 4, octobre 2002, pp. 56-68 ; Daniel Brumberg, “Beyond Liberalization?” Wilson Quarterly 28, no. 2 (Spring 2004): 47-56

Lahouri;Addi; populisme;néo_patrimonialisme et democratie en Algérie; in galliset(dir); propulisne du tiers monde; france;editions l’harnattan;(1997).p45

Mohamed harbi ; la crise algérienne. Bloy Multitude web : maise enligne ;févrie(1992).

Rex Brynen, Political Reform in the Maghreb”, delivered at a conference on Political Reform in North Africa, Virginia, March 2007.

William B .Quandt /reolution and politicl ieadership/algeria 1954-1968.mit presse.1969.p14.p15

William B.QUANDT,"SOCIETE ET POUVOIR EN ALGERIE", op.cit, p211.

الملاحق

دليلاستمارةالمقابلة

حولموضوع :

الحراك العربي وتجديد بنية السلطة في الجزائر

(دراسة وصفية لعينة من نواب المجلس الشعبي الوطني)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار الدراسة الميدانية إستجابة لمتطلبات البحث العلمي للحصول على شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع السياسي. يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان كأداة لجمع البيانات، والذي يهدف إلى إبراز تأثير هذه العوامل على المجتمع الجزائري محل الدراسة لوجهته السياسية. شكراعلى تعاونكم معنا.سعيكم للاجابات على التساؤلات المدرجة في دليل المقابلة هذا، علما أن المعلومات (الاجابات) المتحصل عليها لا تستعمل الا للأغراض العلمية فقط ولانجاز وأطروحة الدكتوراه المشار إليها.

الباحثة: قصير هنية

بيانات حول المبحوث:

الجنس:

ذكر انثى

السن:

الحالة الاجتماعية:

الشهادة المتحصل عليها:

الانتماء الجغرافي:

سنة الالتحاق بالمجلس الشعبي الوطني:

المحور الأول: الحراك العربي كان له تداعيات في ظهور بعض الشعارات المطالبة بالإنتقال الديمقراطي وتجديد البنية السياسية في الجزائر.

_ هل تعتقد أن الحراك العربي أثر في بنية السلطة الجزائرية وذلك من خلال التسريع في تغيره بالانتخابات المسبقة وحل البرلمان ؟

_ في رأيك هل الحراك الشعبي كان له تأثير في تجديد بنية السلطة في الجزائر؟

_ هل ترى أن نتائج أحداث أكتوبر 88 لها دور في الحفاظ على السلم من قبل الشعب والسلطة خلال الحراك ؟

_ ما هي رهانات إيجاد الهوية السياسية للفرد الجزائري؟

_ هل هناك عوامل مشتركة بين الحراك العربي والحراك الجزائري، ورفع شعارات لانتقال الديمقراطي وتغيير النظام؟

المحور الثاني: استعملت السلطة استراتيجيات استعجاليه في تسير الأزمة والحد من الحركات الاحتجاجية مما عمل على عدم ترك الفرصة لتدخلات الخارجية.

_ في رأيك هل تمكنت السلطة الجزائرية من إيجاد الآليات الضرورية لإخراج البلاد من الأزمة دون اللجوء إلى العنف انطلاقا من مطالب الحراك الشعبي؟

_ هل تجدون في بعض المحاور المتغير للدستور الجديد تحقيقا لمطالب الحراك الشعبي ؟

_ما هي أهم التحولات والإصلاحات التي استحدثت منذ بداية الحراك إلى يومنا هذا؟

_هل تعتقد أن الحراك اثر على السلطة الجزائرية بالاستعجال في بدأ سن قوانين وقرارات سياسية تخدم الصالح العام وتنهض بالاقتصاد الجزائري وتحسن المستوى المعيشي للمواطن البسيط؟

_في رأيك هل الدبلوماسية الجزائرية الخارجية والجيش الوطني الشعبي وقفا في وجه موجة الحراك العربي وغلق الباب له لدخول الجزائر؟

المحور الثالث: دور النخبة السياسية الجزائرية بالحراك وايجاد تحليل للأزمة بين المجتمع والدولة.

_ هل استحداث سلطة مستقلة لتنظيم الانتخابات شارك في إتاحة الفرصة أمام إطارات مما كون نخب سياسية على مستوى الهياكل التشريعية؟

_ في رأيك هل دور النخب السياسية الجزائرية تستطيع إيجاد قنوات اتصال تربط السلطة مع الجماهير لتحقيق التغيير والترسخ الانتقال الديمقراطي والاستمرار فيه؟

_ ما هي الأسباب التي تولد الشرخ بين الدولة والمجتمع في الجزائر؟ وكيف يتم تحديث مؤسسات وأجهزة الدولة خاصة المحلية التي تدخل في علاقة مباشرة ومستمرة مع المواطن؟

_ هل الخطاب السياسي والبيروقراطية نتج عنه كل ذلك التذمر العام وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة التي تحاول استعادة مشروعيتها بفعل تأكل سلطتها تحت تأثير ممارسات النظام السابق؟

_ هل يمكن إيجاد حل للحد من استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في غالبية الشرائح الاجتماعية وفي مقدمتها شرائح الطبقة الوسطى التي تشكل عاملا حاسما في استقرار المجتمع والنظام السياسي؟

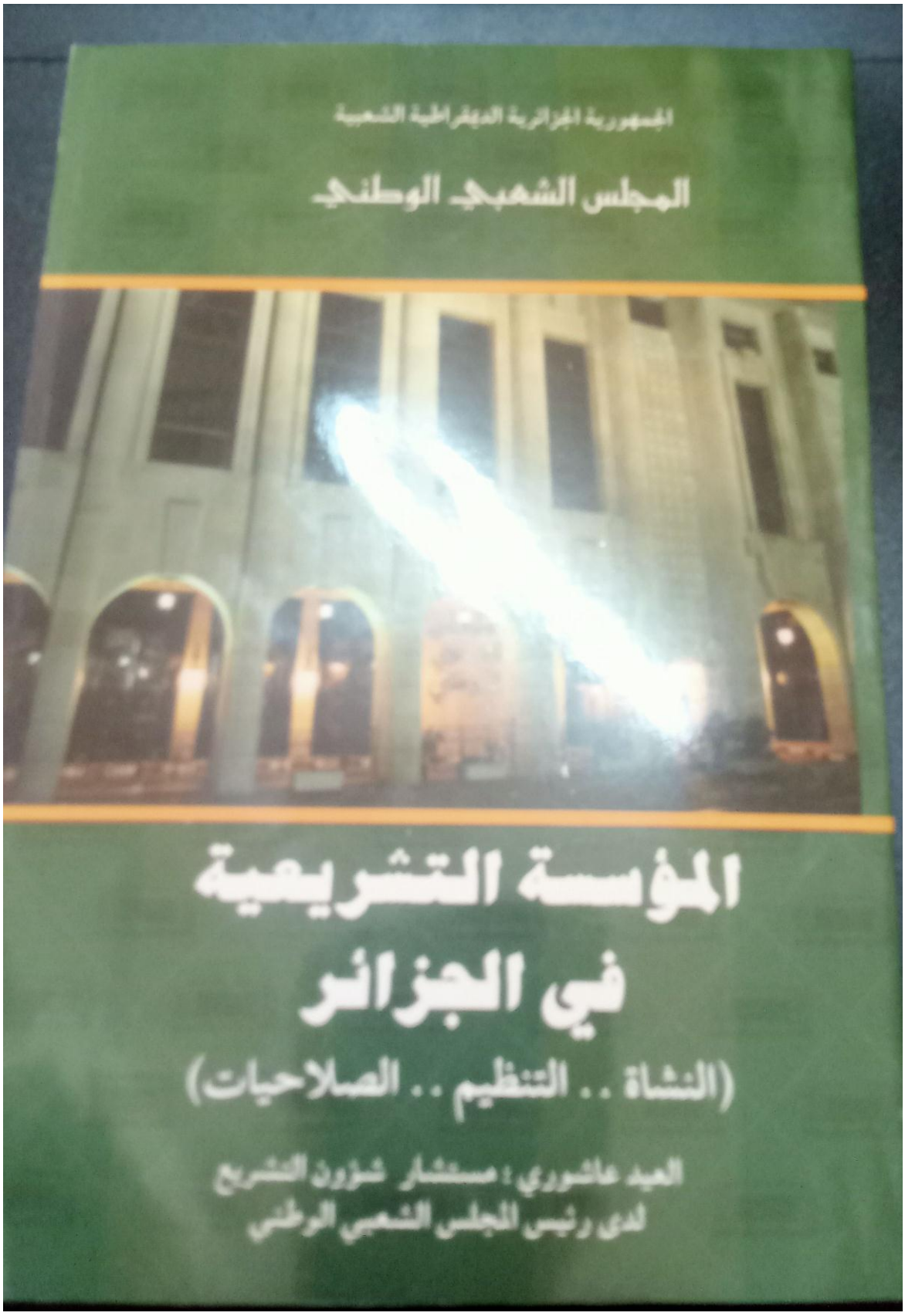
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المجلس الشعبي الوطني
المؤسسة التشريعية
في الجزائر
(النشأة .. التنظيم .. الصلاحيات)
العيد عاشوري : مستشار شؤون التشريع
لدى رئيس المجلس الشعبي الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المجلس الشعبي الوطني
حصيلة النشاط
المجلس الشعبي الوطني
خلال الفترة التشريعية السابعة
2017 - 2012
أفريل 2017

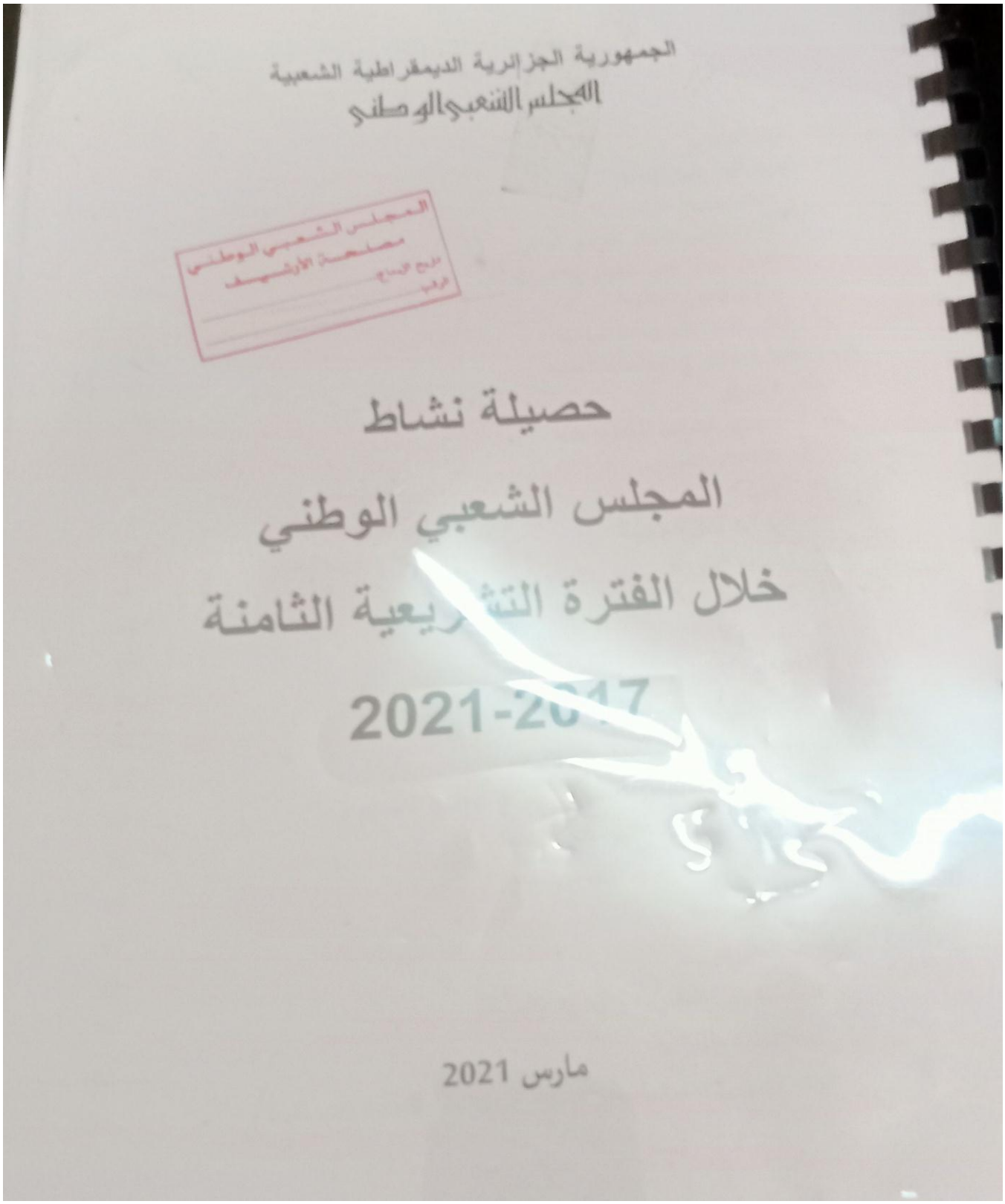
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

المجلس الشعبي الوطني
مصلحة الأرشيف
رقم:

حصيلة نشاط

المجلس الشعبي الوطني

خلال الفترة التشريعية الثامنة

2021-2017

مارس 2021